# ٣٤ – الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

## المداولات التي دارت في الجلسات ٤٨٩٥ و ٤٩١٢ و ٤٩٢٧ المعقودة في ١٦ كانون الثاني/يناير و ١٨ شباط/فبراير و ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٤ على التوالي

في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠٠٤، استمع المجلس إلى إحاطات إعلامية شهرية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والأمين العام المساعد للشؤون السياسية[١]. ولم يُدلَ بأي بيانات أخرى خلال الجلسات.

وفي الإحاطات الإعلامية، أفيد بإحراز تقدم بسيط في عملية السلام حيث لم تفِ إسرائيل بالتزامها بإزالة جميع البؤر الاستيطانية. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت إسرائيل بناء جدار حول الضفة الغربية، وقتل الفلسطينيين خارج نطاق القانون، فيما فشلت السلطة الفلسطينية في تعزيز الأمن. وذُكر أن أعمال العنف استمرت مما تسبب في إلحاق أضرار فادحة بالاقتصاد الفلسطيني وأدى إلى تدهور الحالة الإنسانية. وعلاوة على ذلك، فإن فتور همة المانحين، إضافة إلى قيام إسرائيل بعرقلة إيصال المساعدة الإنسانية، دفع السلطة الفلسطينية إلى حافة الإفلاس.

غير أن المتكلمين لاحظوا أن إمكانية تحقيق السلام لا تزال قائمة. ورحبوا، على وجه الخصوص، بقرار رئيس الوزراء الإسرائيلي، أرييل شارون، بالانسحاب من غزة باعتباره إجراء لبناء الثقة وفرصة سانحة لاستئناف عملية السلام، رغم تشديدهم على أن يتم الانسحاب في سياق تنفيذ خريطة الطريق القائمة على الأداء من أجل السلام في الشرق الأوسط[٢]، بالتعاون مع السلطة الفلسطينية وبمساعدة من المجتمع الدولي. ودعوا أيضا المجتمع الدولي إلى مواصلة مشاركته في عملية السلام وحثوا اللجنة الرباعية[٣] على تجديد التزامها مع الطرفين وعلى تجديد حيويتها.

## المقرر المؤرخ ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ (الجلسة ٤٩٣٤): رفض مشروع قرار

في رسالة مؤرخة ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن[٤]، طلب ممثل الجماهيرية العربية الليبية، بصفته رئيساً لمجموعة الدول العربية، عقد جلسة فورية للمجلس للنظر في قيام إسرائيل بإعدام زعيم حركة حماس، الشيخ أحمد ياسين، خارج نطاق القانون في مدينة غزة وفي تصعيد إسرائيل هجماتها العسكرية ضد الفلسطينيين، ولاتخاذ التدابير الضرورية في هذا الصدد. واستجابة لذلك الطلب، عقد المجلس جلسته ٤٩٢٩ في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٤ وأدرج الرسالة في جدول أعماله[١].

وتكلم في تلك الجلسة جميع أعضاء المجلس بالإضافة إلى ممثلي الأردن، وإسرائيل، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وأيرلندا (باسم الاتحاد الأوروبي)، والبحرين، وتونس، والجماهيرية العربية

(١) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن المناقشة التي دارت في الجلسة ٤٨٩٥، انظر الفصل السادس، الجزء الرابع، الفرع باء، الحالة ١٨ بشأن العلاقة بين مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية.

(٢) S/2003/529، المرفق.

(٣) تتألف من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

(٤) S/2004/233.

الليبية، والجمهورية العربية السورية، وجنوب أفريقيا، والسودان، وقطر، وكوبا، والكويت، ولبنان، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، والنرويج، واليابان، واليمن، والمراقب الدائم لفلسطين، والمراقب الدائم لجامعة الدول العربية، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف[٥].

ووجه الرئيس (فرنسا) انتباه المجلس أولاً إلى رسالة موجهة من المراقب الدائم لفلسطين مؤرخة ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٤ تدين قتل الشيخ ياسين[٦].

وأعرب ممثل فلسطين عن تقديره للإدانة الدولية الواسعة للجريمة، ولكن أبدى أسفه لأن المجلس لم يتخذ موقفا عاجلا على شكل بيان رئاسي، وأعرب عن أمله في أن يتمكن المجلس من اعتماد مشروع قرار قدمته المجموعة العربية. وقال إن ''سياسات مكافحة الإرهاب'' التي تنتهجها إسرائيل إنما تغذي الإرهاب في واقع الأمر، وتهدف إلى التهرب من تنفيذ التزاماتها بموجب خريطة الطريق، من قبيل إنهاء الاحتلال والقبول بدولة فلسطينية مستقلة. وانتقد خطط إسرائيل المعلنة لفك الارتباط في غزة باعتبارها إجراء أحادي الجانب ودعا إلى إزالة الجدار التوسعي الإسرائيلي غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة[٧].

وأعرب ممثل إسرائيل عن أسفه لأن المجلس لم يدن قط الهجمات الإرهابية التي شنها المقاتلون الفلسطينيون أو حتى أنه لم يجتمع للنظر فيها رغم أنها أودت بحياة المئات من المدنيين الإسرائيليين الأبرياء. وقال إن الشيخ ياسين قاتل دبّر الكثير من التفجيرات ودعا إلى تكثيف الكفاح المسلح ضد الإسرائيليين واليهود في كل مكان. وذكر أن العملية الإسرائيلية تشكل خطوة هامة إلى الأمام في مسيرة إسرائيل لمكافحة الإرهاب[٨].

وأدان جميع المتكلمين تقريبا اغتيال الشيخ ياسين خارج نطاق القانون، وأعربوا عن قلقهم من إمكانية أن تؤدي إلى مزيد من التدهور في الأوضاع. وعلى وجه الخصوص، رأت ممثلة إسبانيا أن ''الأعمال المماثلة لتلك التي ارتكبت بالأمس تؤدي إلى انتزاع الطابع القانوني عن الكفاح ضد الإرهاب''[٩] وشدد ممثل فرنسا على أن الاغتيال يمكن أن يأتي بنتائج عكسية على الصعيد السياسي[١٠]. وأدان معظم المتكلمين أيضا الأعمال الإرهابية وجميع أعمال العنف الأخرى ودعوا إلى تنفيذ خريطة الطريق.

وفيما سلم ممثل الولايات المتحدة بأن قتل الشيخ ياسين أدى إلى إعاقة الجهود المبذولة لاستئناف التقدم نحو السلام، قال إن الشيخ ياسين زعيم منظمة إرهابية أعلنت باعتزاز مسؤوليتها عن شن هجمات على مدنيين وكان معارضا لوجود دولة إسرائيل. وبالتالي ينبغي للمجلس ألا يؤيد المبادرات التي تتجاهل هذا الواقع[١١].

وأبدى معظم المتكلمين أيضا أسفهم إزاء سياسة الاحتلال الإسرائيلية والممارسات غير القانونية الأخرى.

(٥) حضر الأمين العام الجلسة ولكنه لم يدل ببيان.

(٦) S/2004/231.

(٧) S/PV.4929، الصفحات ٣-٥.

(٨) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٩.

(٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

(١٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٩.

(١١) المرجع نفسه، الصفحة ١٨.

ودعا ممثل تونس من جانبه إلى نشر قوة فصل في الأراضي الفلسطينية من أجل حماية الفلسطينيين[١٢].

وفي الجلسة ٤٩٣٤ المعقودة في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤، اجتمع المجلس للنظر في مشروع قرار قدمته الجزائر والجماهيرية العربية الليبية، يدين المجلس فيه، في جملة أمور، قتل الشيخ ياسين؛ ويدعو إلى الوقف الكامل لعمليات القتل خارج نطاق القانون؛ ويدين أعمال الإرهاب والاستفزاز والتحريض والتدمير، ويدعو جميع الأطراف إلى وقفها؛ ويدعو إلى وقف جميع التدابير غير القانونية وإلى احترام القانون الإنساني الدولي؛ و يدعو الطرفين إلى الوفاء بالالتزامات المفروضة عليهما بموجب خريطة الطريق[١٣]. وطرح مشروع القرار للتصويت ولكنه لم يعتمد بسبب التصويت السلبي من جانب الولايات المتحدة. وامتنعت ألمانيا ورومانيا والمملكة المتحدة عن التصويت.

وأدلى ببيانات ممثلو كل من الاتحاد الروسي، وإسبانيا، وإسرائيل، وألمانيا، والبرازيل، والجزائر، ورومانيا، وشيلي، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، والمراقب الدائم لفلسطين.

وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إنه لم يكن بوسع بلده تأييد المشروع لأنه أحادي الجانب وغير متوازن حيث إنه يصمت عن الأعمال الإرهابية الشنيعة التي ترتكبها حماس ولأنه لا يعزز أهداف السلم والأمن في المنطقة[١٤]. وذكر ممثل ألمانيا أن مشروع القرار لا يعالج الإرهاب بطريقة مناسبة ولا يتمشى مع الإعلان الصادر عن الاتحاد الأوروبي. وأعرب عن شواغل مماثلة كل من ممثل رومانيا والمملكة المتحدة[١٥]، ولكن ممثل إسبانيا رأى، على العكس من ذلك، أن المشروع يتمشى مع الموقف الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي[١٦].

ومن جهة أخرى، أبدى ممثلو الجزائر والاتحاد الروسي وشيلي أسفهم لعدم تمكن المجلس من الاستجابة لتطور الأحداث في الأراضي الفلسطينية الذي أعقب مقتل الشيخ أحمد ياسين[١٧]. وأعرب ممثل فلسطين عن أسفه أيضا لعجز المجلس عن القيام بمسؤولياته في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وشدد على أن المشروع تضمن إدانة واضحة جدا لجميع الهجمات الإرهابية. ودعا الولايات المتحدة إلى اتخاذ مواقف أكثر حيادا وموضوعية وإنصافا، بما يمكّنها من الاضطلاع بدورها الطبيعي كراع لعملية السلام[١٨].

وقال ممثل إسرائيل، من جانبه، إنه إذا كان المجتمع الدولي جادا بشأن النهوض بعملية السلام لصالح كل من الإسرائيليين والفلسطينيين، لا بد له أن يكف عن الادعاء بأن الرد الدفاعي على الإرهاب أسوأ من الإرهاب ذاته[١٩].

---

(١٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢٨.

(١٣) S/2004/240.

(١٤) S/PV.4934، الصفحتان ٢ و ٣.

(١٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

(١٦) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(١٧) المرجع نفسه، الصفحة ٣ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٤ (الجزائر)؛ والصفحة ٦ (شيلي).

(١٨) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(١٩) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

### المداولات التي دارت في الجلسة ٤٩٤٥ المعقودة في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

في الجلسة ٤٩٤٥ المعقودة في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، اجتمع المجلس استجابة لطلب قدمه ممثل مصر ورد في رسالة مؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، للنظر في الانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، ولا سيما إعدام عبد العزيز الرنتيسي، وهو أحد زعماء حماس السياسيين، في غزة خارج نطاق القانون[٢٠].

وأدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس بالإضافة إلى ممثلي الأردن، وإسرائيل، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا (باسم الاتحاد الأوروبي)، والبحرين، وتونس، والجماهيرية العربية الليبية، والجمهورية العربية السورية، وجنوب أفريقيا، والسودان، وكوبا، والكويت، ولبنان، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، والنرويج، والهند، واليابان، واليمن والمراقب الدائم لفلسطين والمراقب الدائم لجامعة الدول العربية ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

ووجّه الرئيس (ألمانيا) انتباه المجلس أولاً إلى رسالة مؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ موجهة من المراقب الدائم لفلسطين يشير فيها إلى أن عجز المجلس مؤخرا عن إدانة قتل الشيخ ياسين شجع إسرائيل على مواصلة ارتكاب أعمال غير قانونية[٢١].

وأعرب ممثل فلسطين عن أسفه لإخفاق المجلس حتى الآن في حماية السكان المدنيين الفلسطينيين. ورفض بشدة سعي إسرائيل إلى فرض فك الارتباط في غزة من جانب واحد لأنه لا يرقى إلى أي انسحاب حقيقي إذ إن إسرائيل سوف تبقي سيطرتها على الحدود الدولية والمجال الجوي والمياه. ودعا المجلس إلى اتخاذ قرار جديد ليكفل الامتثال لقراراته، والتقيد بالقانون الدولي[٢٢].

وأكد ممثل إسرائيل أن حكومته قررت مكافحة الإرهاب بسبب عدم تنفيذ السلطة الفلسطينية التزامها بتفكيك الهياكل الأساسية الإرهابية. وأفاد على وجه التحديد بأن الرنتيسي زعيم إرهابي كان من المستحيل إلقاء القبض عليه لعدم وجود أي تعاون من السلطة الفلسطينية. وفي الختام، أثنى على خطة بلده الرامية إلى إخلاء المستوطنات والمنشآت العسكرية في قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية باعتبار ذلك فرصة للبدء من جديد في خريطة الطريق نحو تحقيق الحل القائم على وجود دولتين[٢٣].

وأدان المتكلمون بالإجماع اغتيال عبد العزيز الرنتيسي، لأنه يتنافى مع القانون الدولي ويضر بفرص تحقيق السلام. كما أعادوا التأكيد على ضرورة عودة الطرفين إلى المفاوضات على أساس خريطة الطريق.

وفيما رحب كثير من أعضاء المجلس بالمبادرة الإسرائيلية الرامية إلى فك الارتباط في غزة ما دامت تحظى بدعم المجتمع الدولي وتجري في سياق تنفيذ خريطة الطريق[٢٤]، فقد أعرب بضعة متكلمين عن حذرهم إزاءها.

---

(٢٠) S/2004/303.

(٢١) S/2004/304.

(٢٢) S/PV.4945، الصفحات ٣-٥.

(٢٣) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٨ .

(٢٤) المرجع نفسه، الصفحة ١١ (إسبانيا)؛ والصفحة ١٢ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ١٣ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٤

وعلى وجه الخصوص، أكد ممثل الفلبين أن خطة الانسحاب ليست نتيجة مفاوضات جرت بين الطرفين على أرض الواقع. وقال ممثل شيلي أن المفهوم النهائي للانسحاب ليس واضحا بما فيه الكفاية، ولا سيما من حيث صلته بخريطة الطريق، فيما أكد ممثل لبنان أن انسحاب إسرائيل من غزة سوف يقتل جهود السلام بكل معنى الكلمة[٢٥].

وركزت معظم الدول غير الأعضاء على الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي، وأكدت من جديد معارضتها الشديدة للاحتلال الإسرائيلي غير القانوني. ودعت المجلس إلى إعادة تأكيد سلطته وإلى تحمل مسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة باعتماد قرار يدين فيه عمليات القتل التي تقوم بها إسرائيل خارج نطاق القانون. واقترح ممثل اليمن رفع المسألة إلى المحكمة الجنائية الدولية، فيما دعا ممثل الإمارات العربية المتحدة المجلس إلى إلزام إسرائيل بتفكيك المستوطنات والانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧[٢٦].

### المقرر المؤرخ ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٤ (الجلسة ٤٩٧٢): القرار ١٥٤٤ (٢٠٠٤)

في الجلسة ٤٩٥١ المعقودة في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، اجتمع المجلس للاستماع إلى إحاطة من المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام. ولم يتكلم آخرون في هذه الجلسة.

وركز المنسق الخاص إحاطته الإعلامية على الجهود الرامية إلى تحقيق السلام. فرحب في بادئ الأمر بإعلان إسرائيل الانسحاب من غزة باعتباره خطوة إيجابية يمكن أن تؤدي إلى إحياء عملية السلام، ولكنه ألح على ضرورة أن يكون الانسحاب تاما وكاملا وأن توضع ترتيبات أمنية وإدارية قوية وموثوق بها، قد تكون على شكل ترتيبات أمنية مؤقتة وتحت إشراف دولي، للرد على شواغل إسرائيل الأمنية المحتملة بعد الانسحاب. وبالإضافة إلى ذلك، أشار إلى أن الانسحاب من غزة يجب أن يرافقه تنفيذ الالتزامات الفلسطينية والإسرائيلية الأخرى وفقا لخريطة الطريق، من قبيل مكافحة الإرهاب وتجميد أنشطة الاستيطان الإسرائيلية، وهي التزامات لم يوف بها كلا الطرفين حتى الآن. وفي ختام كلمته، أقرَّ بأن المجلس اتخذ زمام المبادرة في عملية السلام في الشرق الأوسط، وشجع المجلس في الوقت ذاته على المشاركة فيها بدرجة أقوى[٢٧].

وفي الجلسة ٤٩٧٢ المعقودة في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٤، اجتمع المجلس استجابة لطلب وارد في رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل اليمن بصفته رئيس مجموعة الدول العربية وباسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، للنظر في الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي، ولاسيما التدمير الواسع النطاق لبيوت الفلسطينيين في منطقة رفح[٢٨]. وأدرج وأدرج المجلس الرسالة في جدول أعماله.

(المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٧ (رومانيا)؛ والصفحة ١٧ (فرنسا)؛ والصفحة ١٩ (مصر)؛ والصفحة ٢٤ (أيرلندا)؛ والصفحة ٤١ (النرويج).

(٢٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٥ (الفلبين)، والصفحة ١٦ (شيلي)؛ الصفحة ٣٥ (لبنان).

(٢٦) المرجع نفسه، الصفحة ٢٦ (اليمن)؛ والصفحة ٢٨ (الإمارات العربية المتحدة).

(٢٧) S/PV.4951.

(٢٨) S/2004/393.

وفي هذه الجلسة أدلى ببيانات ممثلو كل من الاتحاد الروسي، وإسبانيا، وإسرائيل، وباكستان، والجزائر، ورومانيا، والصين، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية والمراقب الدائم لفلسطين[٢٩].

ووجّه الرئيس (باكستان) الانتباه إلى رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٤ موجهة من المراقب الدائم لفلسطين يصف فيها الغارات الإسرائيلية على مخيم رفح للاجئين وتدمير العشرات من المنازل، الأمر الذي يشكل عقابا جماعيا غير مشروع[٣٠]. ثم وجه انتباه المجلس إلى مشروع قرار قدمته الجزائر واليمن[٣١]. وطرح للتصويت على الفور، واعتُمد بأغلبية ١٤ صوتا وامتناع عضو واحد عن التصويت (الولايات المتحدة بوصفه القرار ١٥٤٤ (٢٠٠٤)، الذي قرر المجلس بموجبه جملة أمور منها:

طالب إسرائيل باحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وأصر، بوجه خاص، على ضرورة التزامها بعدم هدم المنازل في مخالفة لذلك القانون؛

أعرب عن بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية للفلسطينيين الذين أصبحوا بلا مأوى في منطقة رفح ودعا إلى مدهم بالمساعدة العاجلة؛

دعا إلى وقف العنف واحترام الالتزامات القانونية والتقيد بها، بما في ذلك الالتزامات المنصوص عليها في القانون الإنساني الدولي؛

دعا الطرفين إلى تنفيذ الالتزامات المنوطة بهما بموجب خريطة الطريق فوراً؛ وقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

وبعد التصويت تكلم ممثلا باكستان والجزائر فرحّبا بنجاح المجلس أخيرا في إرسال إشارة قوية إلى إسرائيل بأنه لا يمكنها الاستمرار بلا عقاب في الاستهزاء بسلطة المجلس والضرب بقواعد القانون الدولي عرض الحائط[٣٢]. وأوضح ممثلا إسبانيا وفرنسا أنه من الضروري التصرف إزاء تدهور الحالة في غزة، ودعوة الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس. وأشارا إلى إدانة الاتحاد الأوروبي قيام إسرائيل بهدم المنازل الفلسطينية في رفح على أنه غير متناسب ويتناقض مع القانون الدولي، مع أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن النفس[٣٣]. وأعرب ممثل رومانيا عن الارتياح من أن القرار ذكّر الأطراف بالتزامها بمنع تصعيد العنف[٣٤]. وأعرب ممثل إسبانيا عن الأسف، الذي كرره ممثل الصين، للأعمال التي تقوم بها إسرائيل لأنها تعرّض عملية السلام برمتها للخطر[٣٥]. وفي الوقت نفسه، لاحظ بعض المتكلمين أن السلطة الفلسطينية لم تبذل حتى الآن الجهود الكافية للتعامل مع الجماعات الإرهابية[٣٦].

وبرر ممثل الولايات المتحدة موقف بلده بالامتناع عن التصويت على أساس أن القرار لا يشير إلى عدم قيام السلطة الفلسطينية باتخاذ أي إجراءات جادة للتصدي لخطر تهريب الأسلحة أو وضع حد للأعمال الإرهابية. لكنه أقر أيضا بأن عمليات إسرائيل في غزة لم تسهم في تعزيز أمن إسرائيل[٣٧].

(٢٩) حضر الأمين العام الجلسة ولكنه لم يدل ببيان.

(٣٠) S/2004/394.

(٣١) S/2004/400.

(٣٢) S/PV.4972، الصفحة ٣ (الجزائر)؛ والصفحة ٧ (باكستان).

(٣٣) المرجع نفسه، الصفحة ٥ (فرنسا)؛ والصفحة ٦ (إسبانيا).

(٣٤) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(٣٥) المرجع نفسه، الصفحة ٥ (الصين)؛ والصفحة ٦ (إسبانيا).

(٣٦) المرجع نفسه، الصفحة ٣ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٥(فرنسا)؛ والصفحة ٦ (رومانيا).

(٣٧) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

وفي الختام، ذكر بعض المتكلمين أن سلطات بلادهم تبذل جهود دبلوماسية ترمي إلى تهدئة الحالة وشددوا على أهمية تجديد التعاون بين الطرفين بشأن المسائل الأمنية، وحثوا على الوقف الفوري لإطلاق النار[٣٨].

ورحب ممثل فلسطين بالقرار ١٥٤٤ (٢٠٠٤) وأعرب عن أمله في أن يتابع المجلس تنفيذه. ووصف الأعمال الإسرائيلية بإرهاب الدولة، وجرائم الحرب، والعقاب الجماعي، والانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان، وقال إن على المجتمع الدولي التصرف بحزم وبصورة جماعية لكفالة التقيد بالقانون الدولي[٣٩].

واعترض ممثل إسرائيل على المعلومات المتعلقة بأحداث رفح التي أبلغ عنها الفلسطينيون، وأعرب عن خيبة أمله لأن بعض أعضاء المجتمع الدولي قد تعرضوا للتضليل. ووصف القرار ١٥٤٤ (٢٠٠٤) بأنه منحاز، وقال إن فشل المجلس أيضا في إدانة أعمال الفلسطينيين يشد من أزر الإرهاب[٤٠].

(٣٨) المرجع نفسه، الصفحة ٣ (الولايات المتحدة)؛ والصفحتان ٤ و ٥ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٦ (رومانيا)؛ والصفحة ٦ (إسبانيا).

(٣٩) المرجع نفسه، الصفحات ٧-١١.

(٤٠) المرجع نفسه، الصفحات ١١-١٦.

**المداولات التي دارت في الجلسات ٤٩٧٤ و ٤٩٩٥ و ٥٠٠٢، و ٥٠١٩ و ٥٠٣٩ المعقودة في ٢١ أيار/مايو و ٢٣ حزيران/يونيه و ١٣ تموز/يوليه و ١١ آب/أغسطس و ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ على التوالي**

في الفترة من أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، تلقى المجلس إحاطات إعلامية شهرية عن الحالة في الشرق الأوسط من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط[٤١]. ولم يدل بأي بيانات أخرى خلال الإحاطات الإعلامية.

وفي تلك الجلسات، أبدى المتكلمون أسفهم لإخفاق كلا الجانبين في تنفيذ التزاماتهما الأساسية بموجب خريطة الطريق. وأشاروا بوجه خاص إلى تدهور الحالة الأمنية مع استمرار الهجمات الإسرائيلية، بما في ذلك وقوع حوادث ضد موظفي الأمم المتحدة وقتل الفلسطينيين خارج نطاق القانون واستئناف التفجيرات الانتحارية الفلسطينية وإطلاق صواريخ القسام على المناطق المدنية الإسرائيلية؛ ومواصلة إسرائيل ممارستها المتمثلة في هدم منازل الفلسطينيين وفرض حظر التجول وإقامة الحواجز على الطرقات وإغلاق معبر رفح بين قطاع غزة ومصر؛ واستمرار توسيع المستوطنات الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية؛ وزيادة وتيرة بناء الحاجز الإسرائيلي الذي يغلق مناطق في القدس وحولها، رغم الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ التي قضت بأن الجدار يتعارض مع القانون الدولي؛ وتوقف

(٤١) للاطلاع على المزيد من المعلومات عن المناقشة التي دارت في الجلستين ٥٠٠٢ و ٥٠٣٩، انظر الفصل السادس، الجزء الرابع، الفرع باء، الحالة ١٨ بشأن العلاقة بين مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية.

مفاوضات السلام؛ وفشل السلطة الفلسطينية في تحسين سيادة القانون والعمل على مكافحة الإرهاب، رغم إحراز بعض التقدم في إصلاح الإدارة العامة وفي التخطيط للانتخابات المحلية. وإضافة إلى ذلك، استمرت الحالة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية في التدهور، حيث يعيش ٤٧ في المائة من السكان الفلسطينيين في الفقر.

وشُدِّد على أن هذه التطورات خلفت أثرا سلبيا على السلام وأن التنفيذ الكامل لخريطة الطريق أمر بالغ الأهمية إذ يشكل أيضا تسوية سياسية لوقف إراقة الدماء.

وتناول المتكلمون أيضا خطة إسرائيل للانسحاب من غزة من جانب واحد. وذكروا أن اللجنة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط أيدت المبادرة باعتبارها فرصة فريدة لإحياء عملية السلام إذ أنها تلبي الشروط الأساسية الأربعة التي ورد ذكرها في بيان للمجموعة الرباعية مؤرخ ٤ أيار/مايو ٢٠٠٤، وهي: (أ) يجب أن يكون تاما وكاملا؛ ويجب أن يفضي إلى إنهاء احتلال قطاع غزة وأن ترافقه خطوات مماثلة في الضفة الغربية؛ ويجب أن يجري في سياق خريطة الطريق ورؤية وجود الدولتين؛ ويجب أيضا أن ينسَّق بالكامل مع السلطة الفلسطينية واللجنة الرباعية. غير أن المتكلمين لاحظوا أنه إذا انسحبت إسرائيل من غزة ثم قررت إغلاق جميع المعابر مع فشل السلطة الفلسطينية في المحافظة على القانون والنظام، فيمكن أن يؤدي هذا الوضع إلى كارثة إنسانية في غزة. ولذا سوف تكون لمشاركة المجتمع الدولي أهمية بالغة في إنجاز عملية التسليم بفعالية، ويمكن أن يساعد التوجيه والإشراف من جانب المجلس الطرفين على الاضطلاع بمهامهما المحددة[٤٢].

(٤٢) S/PV.4979؛ و S/PV.4995؛ و S/PV.5002؛ و S/PV.5019؛ و S/PV.5039.

**المقرر المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (الجلسة ٥٠٥١): رفض مشروع قرار**

في الجلسة ٥٠٤٩ المعقودة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، واستجابة لطلب ورد في رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ موجهة من ممثل تونس بصفته رئيس مجموعة الدول العربية وباسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، اجتمع المجلس للنظر في ''الممارسات العدوانية الإسرائيلية في شمال قطاع غزة''[٤٣].

وفي بداية الجلسة، وجه الرئيس (المملكة المتحدة) أولا انتباه المجلس إلى ثلاث رسائل موجهة من المراقب الدائم لفلسطين يدين فيها الهجمات الإسرائيلية ضد المدنيين في غزة باعتبارها جرائم حرب، ويدعو إلى إخضاع إسرائيل للمساءلة[٤٤]. ووجه رئيس المجلس الانتباه أيضا إلى رسالة موجهة من ممثل إسرائيل يشير فيها إلى عملية انتحارية أخرى نفذها الفلسطينيون في القدس، ويدعو المجتمع الدولي إلى أن يطلب من السلطة الفلسطينية تفكيك المنظمات الإرهابية[٤٥].

وأدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس، بالإضافة إلى ممثلي الأردن، وإسرائيل، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وتركيا، وتونس، والجمهورية العربية السورية، وجنوب أفريقيا، وكوبا، وماليزيا، ومصر، وهولندا (باسم الاتحاد الأوروبي) واليابان والمراقب الدائم لفلسطين والمراقب الدائم لجامعة الدول العربية ونائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

(٤٣) S/2004/779.

(٤٤) S/2004/729، و S/2004/761، و S/2004/776 المؤرخة ١٤ و ٢٧ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ على التوالي.

(٤٥) S/2004/757 المؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

وأورد ممثل فلسطين بالتفصيل الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة التي ألحقت دمارا واسعا، فضلا عن القتل خارج نطاق القانون، واستهداف المدنيين واستمرار بناء جدار الفصل بشكل غير قانوني. وأشار إلى أن المبررات التي قدمتها إسرائيل هي أنها ترد على إطلاق الصواريخ من غزة فقال إن السلطة الفلسطينية قد طلبت مرارا من الجماعات الفلسطينية التوقف عن هذه الممارسة. وأعرب عن أمله في أن يشارك المجلس أكثر في العملية السياسية، ودعا إسرائيل إلى وقف العمليات العسكرية والانسحاب من شمال قطاع غزة. وفي الختام، حث المجلس على التصويت على مشروع قرار قدم مؤخرا[٤٦].

وشجب ممثل إسرائيل من جهته قيام الجماعات الإرهابية في فلسطين بالعمل بكامل الحرية والحصانة في انتهاك لخريطة الطريق، وقال إن ذلك ما اضطر القوات الإسرائيلية إلى التصرف من منطلق الدفاع عن النفس[٤٧].

ورفض معظم المتكلمين العنف من كلا الجانبين، ودعوا الطرفين إلى ممارسة ضبط النفس. وطالب ممثل ماليزيا المجتمع الدولي أن يقوم تحديداً بمساعدة السلطة الفلسطينية على تعزيز جهازها الأمني[٤٨]. وأدان متكلمون آخرون الأعمال التي قامت بها إسرائيل أو أعربوا عن خشيتهم إزاءها[٤٩]، وقد وصف بعضهم تلك الأعمال بأنها جرائم حرب[٥٠]، ودعوا المجلس إلى الضغط على إسرائيل للتخلي عن سياسة الاحتلال، وبناء المستوطنات والقتل والدمار، وحملها على العودة إلى طاولة المفاوضات[٥١]. ودعم بعض المتكلمين أيضا مشروع قرار قدمته المجموعة العربية طالبت فيه إسرائيل، في جملة أمور، بوقف العمليات العسكرية؛ والانسحاب من شمال غزة؛ واحترام القانون الإنساني الدولي؛ وعدم إعاقة وصول المساعدة الإنسانية للمدنيين؛ وعدم المساس بحرمة منشآت الأمم المتحدة[٥٢]. ودعا ممثلو جمهورية إيران الإسلامية والصين وجامعة الدول العربية المجلس إلى الوفاء بمسؤولياته في حماية المدنيين[٥٣]. على أن ممثل الولايات المتحدة شدد على أن مشروع القرار المقدم

(٤٦) S/PV.5049، الصفحات ٣-٥.

(٤٧) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٩.

(٤٨) المرجع نفسه، الصفحة ٢٦.

(٤٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠(الجزائر)؛ والصفحتان ١٨ و ١٩ (باكستان)؛ والصفحتان ٢٢ و ٢٣ (تونس)؛ والصفحتان ٢٣ و ٢٤ (الأردن)؛ والصفحتان ٢٤ و ٢٥(جمهورية إيران الإسلامية)؛ والصفحتان ٢٥ و ٢٦(ماليزيا)؛ والصفحتان ٢٦ و ٢٧(مصر)؛ والصفحتان ٢٨ و ٢٩ (جامعة الدول العربية)؛ والصفحتان ٣٢ و ٣٣ (الجمهورية العربية السورية).

(٥٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٠ (الجزائر)؛ والصفحة ١٨ (باكستان)؛ والصفحتان ٢٢-٢٣ (تونس)؛ والصفحة ٢٥ (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والصفحة ٣٢ (الجمهورية العربية السورية).

(٥١) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠ (الجزائر)؛ والصفحة ١١ (إسبانيا)؛ والصفحتان ٢٢ و ٢٣ (باكستان)؛ والصفحتان ٢٢ و ٢٣ (تونس)؛ والصفحتان ٢٣ و ٢٤ (الأردن)؛ والصفحتان ٢٤ و ٢٥ (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والصفحة ٢٦(ماليزيا)؛ والصفحات ٢٦-٢٨ (مصر وجنوب أفريقيا)؛ والصفحات ٢٨-٣٠ (جامعة الدول العربية وكوبا)؛ والصفحتان ٣١ و ٣٢ (اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)؛ والصفحة ٣٢ (الجمهورية العربية السورية).

(٥٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٠ (الجزائر)؛ والصفحة ١٤ (البرازيل)؛ والصفحة ١٨ (أنغولا)؛ والصفحة ١٩ (الصين)؛ والصفحة ٢٢ (تونس)؛ والصفحة ٣٠ (كوبا).

(٥٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٩ (الصين)؛ والصفحة ٢٤ (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والصفحة ٢٨ (جامعة الدول العربية).

ليس بخريطة للطريق إلى السلام، بل إنه ''الطريق الذي لا يؤدي إلى شيء''[٥٤].

وأكد معظم المتكلمين أيضا مجددا دعمهم لخريطة الطريق وشددوا على ضرورة قيام الطرفين بتجديد التزاماتهما بتنفيذها. وكرر ممثل ماليزيا تأكيد موقف بلده بأنه ينبغي للمجلس الموافقة على نشر قوة دولية لحفظ السلام أو وضع آلية دولية للرصد من أجل الإشراف على التنفيذ[٥٥].

وفي الختام، أعرب عدد من المتكلمين عن آرائهم فيما يتعلق بخطة إسرائيل للانسحاب من غزة. فشدد ممثل شيلي على أن يتم الانسحاب في إطار قرارات مجلس الأمن وخريطة الطريق[٥٦]. وهذا ما عبر عنه ممثل الأردن، الذي شدد أيضا على أن الخطة الحالية بتحويل قطاع غزة إلى إقليم محاصر تتعارض مع الهدف المتمثل في إنهاء الاحتلال[٥٧]. وذكر ممثل مصر أن السياق الحالي لن يقود إلى تحقيق انسحاب ناجح أو آمن من غزة[٥٨]. ورأى ممثل الجمهورية العربية السورية أن خطة الانسحاب تشكل انتهاكا للقانون الدولي لأنها توفر ذريعة لإسرائيل لقتل مزيد من الفلسطينيين[٥٩]. ورأى ممثل أنغولا أن الحالة الراهنة لا تتسق مع النوايا المعلنة للإسرائيليين بالانسحاب من غزة، كما أنها لا تتسق مع النية المعلنة للفلسطينيين بالتعاون مع إسرائيل لتيسير ذلك الانسحاب. وأضاف قائلا إنها لا تتسق أيضا مع التشجيع الدولي لجعل الانسحاب الإسرائيلي من غزة خطوة أولى نحو إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية[٦٠]. ووافق ممثل فرنسا على أن أعمال العنف التي وقعت مؤخرا قد عرّض للخطر الأمل في السلام الذي سببته احتمالات حدوث انسحاب من غزة[٦١].

وعقد المجلس جلسته ٥٠٥١ في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ للنظر في مشروع قرار مقدم من باكستان وتونس والجزائر، الذي يقرر المجلس بموجبه، في جملة أمور، إدانة ما تقوم به القوات الإسرائيلية المحتلة من توغل عسكري واسع وهجمات في المنطقة الشمالية من قطاع غزة؛ والمطالبة بوقف جميع العمليات العسكرية فورا في هذه المنطقة وبانسحاب القوات الإسرائيلية المحتلة منها؛ وتكرير دعوته إلى وقف العنف وإلى التقيد بالالتزامات القانونية؛ ودعوة إسرائيل إلى كفالة مرور موظفي الأمم المتحدة وجميع العاملين في المجال الإنساني وضمان سلامتهم كي يتمكنوا من تقديم المساعدة إلى السكان المدنيين؛ ودعوة كلا الطرفين إلى تنفيذ التزاماتهما بموجب خريطة الطريق والتعاون في الوقت ذاته بشكل وثيق مع اللجنة الرباعية[٦٢]. وأدرجت في جدول الأعمال الرسالة المؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ الموجهة من ممثل تونس إلى المجلس[٦٣].

وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الروسي، وإسبانيا، وإسرائيل، وألمانيا، وباكستان، والبرازيل، والجزائر، ورومانيا، وشيلي، والصين، وفرنسا، والفلبين، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة والممثل الدائم لفلسطين[٦٤].

(٥٤) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠ (الولايات المتحدة).

(٥٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢٦.

(٥٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

(٥٧) المرجع نفسه، الصفحة ٢٣.

(٥٨) المرجع نفسه، الصفحة ٢٧.

(٥٩) المرجع نفسه، الصفحة ٣٣.

(٦٠) المرجع نفسه، الصفحات ١٧-١٩.

(٦١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠.

(٦٢) S/2004/783.

(٦٣) S/2004/779.

(٦٤) حضر الأمين العام الجلسة ولكنه لم يدل ببيان.

وطرح مشروع القرار للتصويت، وحصل على ١١ صوتا مقابل صوت واحد (الولايات المتحدة) وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت (ألمانيا ورومانيا والمملكة المتحدة)، ولم يعتمد بسبب التصويت السلبي لأحد الأعضاء الدائمين.

وأوضح ممثل الولايات المتحدة أن مشروع القرار منحاز وغير متوازن لأنه أغفل أن الإرهابيين يختبئون في صفوف المدنيين الفلسطينيين ويتسببون في قتلهم، لذا قرر بلده التصويت ضد مشروع القرار. ثم شدد على أن الطرفين بحاجة إلى نبذ العنف والالتزام من جديد بخريطة الطريق والتحرك بسرعة لإقامة دولة فلسطينية[٦٥].

ومن جهة أخرى، أعرب ممثل الجزائر عن خشيته من إمكانية أن يؤدي عجز المجلس عن تحمل مسؤولياته إلى تعزيز الشعور بالإفلات من العقاب لدى القادة الإسرائيليين[٦٦]. وأعرب ممثل باكستان عن أمله في أن يقوم الأعضاء الذين امتنعواعن تأييد مشروع القرار باستخدام نفوذهم الثنائي لإقناع إسرائيل بوقف عملياتها العسكرية في غزة[٦٧]. وأعرب ممثل فرنسا أيضا عن أسفه لأن المجلس لم يتصرف على وجه السرعة[٦٨]. وهذا ما كرره ممثلا إسبانيا والصين[٦٩]. وأقر ممثل الاتحاد الروسي بأن المشروع كان ينبغي أن يكون أكثر توازنا، فأوضح أن بلده صوت لصالح مشروع القرار لأن الهدف منه هو وقف العنف[٧٠]. وأيد ممثل البرازيل الدعوة إلى وقف إطلاق النار التي أطلقها الأمين العام في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وأعرب عن أمله في أن تستأنف محادثات السلام[٧١].

وذكر بعض المتكلمين الذين امتنعوا عن التصويت أنه لم يكن بإمكانهم تأييد النص لأنه لا يصف بصورة عادلة الوقائع ومسؤوليات الجانبين[٧٢].

وفي الختام، أكد ممثل فلسطين أن المجموعات الإرهابية الفلسطينية كانت تعمل رغم إرادة السلطة الفلسطينية في حين أن الحكومة الإسرائيلية كانت تتغاضى عن جرائم الحرب الإسرائيلية. وأشار أيضا إلى أن حق النقض الأمريكي قد وفر دائما الحماية للسلطة القائمة بالاحتلال[٧٣]. ورد ممثل إسرائيل بأن مشروع القرار غير متوازن على الإطلاق وكان من شأنه تشجيع الإرهابيين الذين يعملون من داخل الأراضي المحتلة بمنأى تام عن العقاب[٧٤].

### المداولات التي دارت في الجلسات ٥٠٦٠ و ٥٠٧٧ و ٥١٠٢ المعقودة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤ على التوالي

في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، استمع المجلس إلى إحاطات إعلامية شهرية من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية والمنسق

(٦٥) S/PV.5051، الصفحتان ٢ و ٣.

(٦٦) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

(٦٧) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

(٦٨) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

(٦٩) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٧٠) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(٧١) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

(٧٢) المرجع نفسه، الصفحة ٦ (رومانيا)؛ والصفحة ٧ (ألمانيا)؛ والصفحة ٨ (المملكة المتحدة).

(٧٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و ٩.

(٧٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. ولم يدلَ بأي بيانات أخرى.

وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، أُبلغ المجلس باستمرار العنف وعدم تنفيذ كلا الطرفين التزاماتهما بموجب خارطة الطريق. وعلى وجه الخصوص، أشير إلى أن إسرائيل تواصل اللجوء إلى القوة، وعمليات القتل خارج نطاق القانون، والعمليات والتوغلات العسكرية المتكررة، وهدم المنازل، وإغلاق المناطق، وفرض قيود على الحركة، وتوسيع المستوطنات، وبناء الجدار، وإعادة الاحتلال المؤقت لمناطق خاضعة للحكم الذاتي الفلسطيني. وبقي رئيس السلطة الفلسطينية، ياسر عرفات، محاصرا في مقره، وهذا ما أقنع الفلسطينيين أن إسرائيل لا تريد السلام. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تضررت بشدة عمليات وكالات الأمم المتحدة بسبب القيود الإسرائيلية المفروضة على الحركة كما بقي الاقتصاد الفلسطيني في حالة انهيار. غير أن الفلسطينيين واصلوا اللجوء إلى العنف العشوائي بسبب عجز السلطة الفلسطينية عن إيقافهم. وأدت الاضطرابات الفلسطينية الداخلية أيضا إلى وقوع عدد من الحوادث، الأمر الذي يشير إلى أن المقاتلين يزدادون جرأة في تحديهم السلطة الفلسطينية. وتلك كانت أيضا العوامل التي دفعت الإسرائيليين إلى الاعتقاد بأن الفلسطينيين غير راغبين في التعايش السلمي.

وفي أعقاب وفاة الرئيس ياسر عرفات في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بذلت السلطة الفلسطينية جهودا كبيرة لكفالة أن تجرى الانتخابات الفلسطينية المقررة في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بطريقة حرة ونزيهة، وتعهدت منظمة التحرير الفلسطينية بإنهاء ''الكفاح المسلح''. ولوحظ حدوث تطورات إيجابية من قبيل استئناف التعاون الأمني بين الجانبين، وموافقة البرلمان الإسرائيلي في تشرين الثاني/نوفمبر على مبادرة الحكومة الإسرائيلية الرامية إلى الانسحاب من غزة وأجزاء من الضفة الغربية. وعموما، فإن بزوغ التفاؤل لدى كلا الجانبين أدى إلى انخفاض حاد في أعمال العنف في كانون الأول/ديسمبر.

وأثناء جلسات الإحاطة، أعرب عن الأسف لأن عملية السلام لا تزال تتراجع منذ عام ٢٠٠٠ رغم أن استطلاعات الرأي العام التي تظهر استمرار الدعم لاستئناف عملية السلام والدعم الإسرائيلي لإقامة دولة فلسطينية تثبت أن مبادئ أوسلو الأساسية لا تزال صالحة، وهي مبدأ الأرض مقابل السلام على أساس قراراي المجلس ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)؛ وإنهاء الاحتلال؛ ونبذ العنف والإرهاب؛ وحاجة كلا الطرفين إلى الأمن؛ والتوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لمحنة اللاجئين؛ وحق إسرائيل المشروع في الدفاع عن النفس وفي العيش بأمان. وتم التشديد على ضرورة قيام المجتمع الدولي بالأخذ بمبدأ الأهداف النهائية، الذي سيكون على الطرفين تحديده على نحو أوضح والتفاوض عليه، لأن الافتقار إلى هدف نهائي كان موضوع الانتقاد الرئيسي لعملية أوسلو. ويتعين على المجتمع الدولي تحديد نهاية الطريق بالنسبة للطرفين في موازاة توفير ضمانات بأن تكون الاتفاقات التي يتم التوصل إليها محكمة ونهائية. وجرى التأكيد من جديد أيضا أن حلاً قائما على وجود دولتين هو وحده ما يتيح مخرجا دائما من النزاع، وأُعربَ عن الأمل في أن يؤدي الانسحاب الإسرائيلي المقرر، الذي قد ينظر إليه على أنه استمرار برمجي لعملية أوسلو، إلى إنهاء الاحتلال[٧٥].

(٧٥) انظر S/PV.5060 ، و S/PV.5077، و S/PV.5102.

### المقرر المؤرخ ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (الجلسة ٥١١١): بيان من الرئيس

في الجلسة ٥١١١ المعقودة في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، استمع المجلس إلى إحاطته الشهرية المقدمة من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

وأفاد وكيل الأمين العام أن ثمة، على ما يبدو، فرصة للبدء في تنفيذ خريطة الطريق التي تأخرت كثيرا والمضي قدما صوب تسوية النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. ورحب بالانتخابات الحرة والنزيهة التي جرت مؤخرا في جو سلمي في فلسطين وأفضت إلى انتخاب محمود عباس ممثلا جديدا للشعب الفلسطيني، وأعلن أن انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني سوف تجري في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥. وأشار أيضا إلى وجود حكومة ائتلاف جديدة في إسرائيل الآن، وأكد مجددا أن الانسحاب من غزة ينبغي أن ينفذ في إطار خريطة الطريق وبالتنسيق مع القيادة الفلسطينية الجديدة. وأبلغ وكيل الأمين العام المجلس أيضا بارتفاع ملحوظ في عدد الهجمات الفلسطينية ضد الإسرائيليين رغم النداء العام الذي وجهه الرئيس عباس لوقف الهجمات بالصواريخ وموقفه المعروف منذ أمد بعيد بالدعوة إلى إنهاء الانتفاضة المسلحة. وذكر أن القوات الإسرائيلية استمرت أيضا في القيام بعمليات توغل عسكرية في قطاع غزة. ودعا وكيل الأمين العام الطرفين إلى ممارسة ضبط النفس واتخاذ الخطوات اللازمة صوب الوفاء بالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق[٧٦].

ثم أدلى الرئيس (الأرجنتين) ببيان باسم المجلس[٧٧] جاء فيه من بين جملة أمور أن المجلس:

رحب بالانتخابات الرئاسية الفلسطينية التي عقدت في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥؛

وأشاد بطابع المصداقية والنزاهة الذي اتسم به الاقتراع وهنأ الشعب الفلسطيني الذي أظهر التزامه بالديمقراطية بالمشاركة في الانتخابات في ظروف عسيرة؛

وهنأ رئيس السلطة الفلسطينية المنتخب حديثا على انتخابه؛

وأعرب عن تطلعه إلى عقد الانتخابات التشريعية الفلسطينية في المستقبل القريب، وأكد دعمه للشعب الفلسطيني في عمليته الديمقراطية؛

وأعرب عن دعمه السلطة الفلسطينية وجهودها لمواصلة عملية تعزيز المؤسسات، وشدد على أهمية تقديم مساعدة دولية إلى الشعب الفلسطيني؛

وأكد ضرورة التنفيذ الكامل لخريطة الطريق التي أعدتها اللجنة الرباعية، بالصيغة التي أقرها المجلس في قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣)، من أجل إنشاء دولة فلسطين مستقلة وديمقراطية وذات سيادة وتتوافر لها مقومات البقاء وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن؛

ودعا الإسرائيليين والفلسطينيين إلى الشروع من جديد في عملية سياسية حقيقية.

### المقرر المؤرخ ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥ (الجلسة ٥١٢٦): بيان من الرئيس

في الجلسة ٥١٢٦ المعقودة في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أدلى الرئيس (الأرجنتين) ببيان باسم المجلس[٧٨] جاء فيه ضمن جملة أمور أن المجلس:

(٧٦) S/PV.5111، الصفحات ٣-٨.

(٧٧) S/PRST/2005/2.

(٧٨) S/PRST/2005/6.

رحب بعقد مؤتمر قمة شرم الشيخ بمصر في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ وباستئناف المباحثات المباشرة بين رئيس وزراء إسرائيل ورئيس السلطة الفلسطينية؛

وأكد التفاهمات التي توصلت إليها حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ولا سيما ما يتعلق منها بوقف جميع الفلسطينيين أعمال العنف كافة ضد جميع الإسرائيليين أينما كانوا ووقف إسرائيل جميع أنشطتها العسكرية ضد جميع الفلسطينيين أينما كانوا؛

وأقر بهذه التفاهمات باعتبارها خطوات رئيسية نحو استعادة الثقة بين الطرفين وفرصة جوهرية لتعزيز روح جديدة للتعاون وتشجيع مناخ يفضي إلى إرساء السلام والتعايش في المنطقة؛

ورحب بمبادرة المملكة المتحدة بعقد اجتماع دولي في لندن في ١ آذار/مارس ٢٠٠٥ لدعم الجهود الفلسطينية الرامية إلى تهيئة أرضية تفضي إلى إقامة دولة فلسطينية تتمتع بمقومات البقاء، ورحب باجتماع اللجنة الرباعية على المستوى الوزاري الذي سيعقد على هامش اجتماع لندن؛

وأعرب عن تطلعه إلى زيادة اللجنة الرباعية انخراطها مع الطرفين بغرض كفالة استمرار إحراز تقدم في عملية السلام والتنفيذ التام لخريطة الطريق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وصولا إلى إنشاء دولة فلسطين تكون متمتعة بالاستقلال ومقومات البقاء والديمقراطية والسيادة وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن.

### المقرر المؤرخ ٩ آذار/مارس ٢٠٠٥ (الجلسة ٥١٣٦): بيان من الرئيس

عقد المجلس جلسته ٥١٢٨ في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥ للاستماع إلى إحاطته الشهرية المقدمة من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

رحب وكيل الأمين العام بالتطورات الإيجابية في المنطقة في أعقاب اجتماع القمة الذي عقد في شرم الشيخ في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بين رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، أرييل شارون، حيث أكد الزعيمان مجددا التزامهما بخريطة الطريق، واتفقا على أن يوقف الفلسطينيون جميع أعمال العنف ضد الإسرائيليين، وأن توقف إسرائيل أنشطتها العسكرية ضد الفلسطينيين. وشملت إجراءات المتابعة الإيجابية، من الجانب الإسرائيلي، إطلاق سراح ٥٠٠ من السجناء الفلسطينيين، وإعلان الانسحاب من خمس مدن في الضفة الغربية والمناطق المتاخمة، والقرار بوقف هدم المنازل على سبيل الانتقام، وإعادة فتح ثلاثة معابر إلى غزة، وإصدار تصاريح للفلسطينيين للعمل في إسرائيل. ومن الجانب الفلسطيني، رحب وكيل الأمين العام بعزم الرئيس عباس على منع وقوع هجمات في المستقبل وبموافقة حماس والجهاد الإسلامي على وقف إطلاق النار بشكل مؤقت. ولكنه لاحظ أن العنف قد استمر وأن فرض عمليات الإغلاق لا يزال يؤثر سلبا على العمليات الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت إسرائيل بناء الجدار العازل في الضفة الغربية. وفي الختام، أعلن أن الاجتماع الذي سيعقد في لندن في ١ آذار/مارس ٢٠٠٥، ويجمع بين أعضاء اللجنة الرباعية ومجموعة الثمانية والجهات المانحة الرئيسية والسلطة الفلسطينية، سيتيح الفرصة للمجتمع الدولي لكي يوفر الأموال لأغراض المساعدات قصيرة الأجل[٧٩].

وفي الجلسة ٥١٣٦ المعقودة في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٥، أدلى الرئيس (البرازيل) ببيان باسم المجلس[٨٠] جاء فيه ضمن جملة أمور أن المجلس:

رحب بنتائج اجتماع لندن بشأن دعم السلطة الفلسطينية المعقود في ١ آذار/ مارس ٢٠٠٥؛

(٧٩) انظر S/PV5128.

(٨٠) S/PRST/2005/12.

وأعرب عن الأمل في أن يكون اجتماع لندن جزءا من عملية دعم دولية طويلة الأجل للشعب الفلسطيني وأن يساهم في مساعدة كلا الجانبين في تنفيذ خريطة الطريق؛

وأكد على الأهمية البالغة للأمن والحكم السليم وتنمية الاقتصاد الفلسطيني، وأكد على الدور الرئيسي للمجتمع الدولي في مساعدة السلطة الفلسطينية على المضي قدما في خطتها الشاملة المقدمة في اجتماع لندن؛

وأعرب عن تأييده البيان المشترك للجنة الرباعية الذي صدر بعد اجتماعها المعقود على هامش اجتماع لندن، وعن تطلعه إلى مشاركة اللجنة بشكل فعال خلال الفترة المقبلة؛

وكرر دعوته أن تحترم حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية احتراما تاما التفاهم الذي تم التوصل إليه في مؤتمر قمة شرم الشيخ في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وبخاصة أن يوقف الفلسطينيون جميع أعمال العنف ضد الإسرائيليين في كل مكان وأن توقف إسرائيل جميع أنشطتها العسكرية ضد الفلسطينيين في كل مكان؛

وكرر دعوته لكل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية لكفالة استمرار التقدم في العملية السلمية لتنفيذ خريطة الطريق تنفيذا تاما بالاتصال المباشر مع اللجنة الرباعية؛ وأكد الحاجة إلى تضافر العمل واستمراره من قبل السلطة الفلسطينية لتحقيق التزاماتها المتعلقة بالأمن ورحب بالتزام الرئيس عباس في أن يبذل كل جهد لتحقيق هذه الغاية؛ وأكد أيضا الحاجة إلى أن تنفذ إسرائيل التزاماتها بموجب خريطة الطريق؛

وأكد مجددا طلبه بالوقف الفوري لجميع أعمال العنف، بما في ذلك جميع أعمال الإرهاب والاستفزاز والتحريض والتدمير؛ وأكد مجددا التزامه بالرؤية المتمثلة في إقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

**المداولات التي دارت في الجلسات ٥١٤٩ و ٥١٦٦ و ٥١٨١ و ٥٢٠٦ المعقودة في ٢٤ آذار/مارس و ٢١ نيسان/أبريل و ١٨ أيار/مايو و ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ على التوالي**

في الفترة من ٢٤ آذار/مارس إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، استمع المجلس إلى إحاطات إعلامية شهرية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. ولم يُدلَ بأي بيانات أخرى.

ركزت تلك الإحاطات أساسا على تنفيذ الطرفين خريطة الطريق، والتزاماتهما في إطار مؤتمر قمة شرم الشيخ، لا سيما تحضيرات إسرائيل لفك الارتباط في غزة وقيام السلطة الفلسطينية بإصلاحات في مجال الخدمات الأمنية. وقدمت أيضا تقارير عن اجتماعات اللجنة الرباعية، التي ركزت بوجه خاص على أفضل السبل الكفيلة بمساعدة الطرفين في الحفاظ على الزخم.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد الطرفان اجتماعات لتنسيق الجوانب الاقتصادية والمدنية المتعلقة بتنفيذ المبادرة الإسرائيلية بالانسحاب من غزة وأجزاء من الضفة الغربية. وحظيا بدعم قوي من المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص من الأمين العام واللجنة الرباعية، فيما كان الأمن بالنسبة لإسرائيل والتنمية الاقتصادية بالنسبة للفلسطينيين يمضيان جنبا إلى جنب. ولكن لوحظ أن التقدم المحرز كان بطيئا في تنفيذ تفاهمات شرم الشيخ.

وواصلت السلطة الفلسطينية جهودها الرامية إلى البدء في إجراء إصلاح أمني شامل، ولكنها جوبهت باحتجاجات داخلية قوية. وحدث تطور إيجابي في هذا السياق هو موافقة إسرائيل على نشر الشرطة الفلسطينية

المسلحة في جميع مدن الضفة الغربية من أجل تعزيز السلطة الفلسطينية قبل نقل مزيد من المناطق إلى السيطرة الأمنية الفلسطينية.

غير أنه مع اقتراب الفترة المشمولة بالتقرير من نهايتها أصبح من الواضح أن زيادة العنف وانخفاض مستوى الثقة المتبادلة استمرا في الحيلولة دون إحراز تقدم. وحافظ المقاتلون من كلا الجانبين على تصلبهم، ومارسوا تأثيرا سياسيا سلبيا. وعلى وجه الخصوص، أعرب وكيل الأمين العام عن القلق من أن بعض الميليشيات الفلسطينية قد لا تشعر بأنها ملزمة بتعهدها بوقف إطلاق النار، ودعا السلطة الفلسطينية إلى أن تبذل مزيد من الجهود بغية بسط سيطرتها وأن تستعين بإسرائيل وتتعاون معها على تحقيق ذلك.

وكان من التطورات الأخرى المثيرة للشواغل استمرار إسرائيل بتشييد الحاجز الدفاعي والقيام بالأنشطة الاستيطانية منتهكة بذلك التزاماتها بموجب خريطة الطريق. ورأى وكيل الأمين العام أن فوز حماس أيضا بنسبة كبيرة من الأصوات في الجولة الثانية من الانتخابات البلدية التي أجريت في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٥ يعكس ازدياد الاستياء الشعبي من السلطة الفلسطينية[٨١].

## المداولات التي دارت في الجلسة ٥٢٣٠ المعقودة في ٢١ تموز/يونيه ٢٠٠٥

في رسالة مؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، طلب ممثل الكويت، بصفته رئيس مجموعة الدول العربية وباسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، عقد جلسة فورية للمجلس للنظر في الأنشطة الاستيطانية المتسارعة التي تقوم بها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة[٨٢].

وفي الجلسة ٥٢٣٠ المعقودة في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٥[٨٣] استجابة لذلك الطلب، أدرج المجلس الرسالة المذكورة أعلاه في جدول أعماله. وأدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس و ممثلو إسرائيل، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية) ، وباكستان، وتونس، والجماهيرية العربية الليبية، والجمهورية العربية السورية، وجنوب أفريقيا، والسودان، وكوبا، والكويت، ولبنان، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، والنرويج، والهند، واليمن والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والمراقب الدائم لفلسطين والمراقب الدائم لجامعة الدول العربية ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والقائم بالأعمال بالنيابة للبعثة المراقبة الدائمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

وقدم المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة. وقال إن الانسحاب الإسرائيلي الوشيك من غزة وأجزاء من الضفة الغربية ما يزال يغطي على القضايا الأخرى رغم اعتباره فرصة لإعادة تنشيط خريطة الطريق، فضلا عن أنه كان يتلقى دعما واسعا من المجتمع الدولي. وفي حين استمرت الأعمال التحضيرية بوتيرة سريعة، كانت هناك دلائل كثيرة على أن إسرائيل مستمرة في أنشطتها الاستيطانية وفي بناء الحاجز الدفاعي. ورأى أن الدافع وراء قرار الحكومة الإسرائيلية

(٨١) انظر S/PV.5149، و S/PV.5166، و S/PV.5181، و S/PV.5206.

(٨٢) S/2005/469.

(٨٣) للاطلاع على المزيد من المعلومات عن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل السادس، الجزء الرابع، الفرع باء، الحالة ١٨ بشأن العلاقة بين مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية.

بإخراج المستوطنين من غزة هو مصلحة إسرائيل بالذات، ولكنه يشكل في الوقت ذاته مكسبا للجانب الفلسطيني. وبيّن أيضا التهاوي التدريجي لوقف إطلاق النار الظاهري الذي ساد منذ مؤتمر قمة شرم الشيخ رغم التزام الرئيس عباس بالعمل صوب تحقيق ”سلطة واحدة، بندقية واحدة“، وألح على إسرائيل أن تفعل المزيد لدعم السلطة الفلسطينية على تلك الجبهة. وما يبعث على القلق بوجه خاص هي المواجهات الأخيرة بين حماس والسلطة الفلسطينية فضلا عن استمرار الهجمات ضد إسرائيل(٨٤).

وأعربت ممثلة فلسطين عن أسفها لأن المجتمع الدولي كان يوجه جهوده من أجل إنجاح الانسحاب الإسرائيلي فيما كانت إسرائيل في الواقع تسارع في تنفيذ خطتها التوسعية وتسرّع الأنشطة الاستيطانية وبناء الجدار لكي تمضي في عزل الجزء المحتل من القدس عن الضفة الغربية، وتفرض بالتالي أمرا واقعا غير شرعي. وأعربت أيضا عن أسفها لتردد المجتمع الدولي في ممارسة الضغط على إسرائيل، كما أعربت عن أملها في أن يتخذ مجلس الأمن تدابير فورية(٨٥).

ووصف ممثل إسرائيل الأنشطة الإرهابية الفلسطينية المتواصلة والهجمات بصواريخ القسام التي أدت إلى قتل مدنيين إسرائيليين أبرياء. وأضاف قائلا إن عبء منع الإرهاب الصادر من المناطق الفلسطينية يقع على عاتق السلطة الفلسطينية. ورغم قيام إسرائيل بنقل السيطرة على المدن الفلسطينية إلى قوات الأمن الفلسطينية المسلحة حتى تتمكن من مكافحة الإرهاب، فقد فشلت السلطة الفلسطينية في ذلك ما اضطر إسرائيل إلى اتخاذ تدابير دفاعية. غير أنه قال إن إسرائيل بصدد اتخاذ إجراءات شجاعة من أجل تنشيط عملية السلام من خلال التخطيط للانسحاب من قطاع غزة ومن أربع مستوطنات في الضفة الغربية(٨٦).

وركزت المداولات أساسا على خطة إسرائيل لفك الارتباط وعلى قراراها المتخذ مؤخرا بتوسيع مستوطناتها في الضفة الغربية، وتعجيل تشييد الجدار الدفاعي في منطقة جديدة حول القدس. وأدان جميع المتكلمين تقريبا المستوطنات وبناء الجدار باعتبار ذلك تصرفا غير قانوني، مشيرين إلى الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية وقضت فيها بأن تشييد الجدار غير قانوني وينبغي تفكيكه(٨٧). وأكد المتكلمون أيضا أن الجدار والمستوطنات يتعارضان مع خريطة الطريق، حيث إنهما يهددان عملية السلام لأنهما يتركان أثرا سلبيا على الحالة النهائية للمفاوضات. وعلى وجه الخصوص، لاحظ معظم المتكلمين أن المسار الجديد للجدار سيمر عبر اثنين من الأحياء الفلسطينية المكتظة بالسكان، مما سيعزل الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية عن باقي أحياء المدينة. وأكد عدة متكلمين صراحة أنهم لن يعترفوا بأي تعديلات للحدود المعينة قبل عام ١٩٦٧ لم يتم التفاوض بشأنها(٨٨). فعلى وجه الخصوص، قال ممثل الجزائر إن المستوطنات تستهدف عزل الفلسطينيين وفرض أمر واقع آخر من أجل إعاقة إنشاء

(٨٤) S/PV.5230، الصفحات ٤-١٠.

(٨٥) المرجع نفسه، الصفحات ١٠-١٢.

(٨٦) المرجع نفسه، الصفحات ١٢-١٦.

(٨٧) طالبت الجمعية العامة، في القرار دإ-١٠/١٥ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال بالتقيد بالتزاماتها القانونية على النحو المذكور في فتوى محكمة العدل الدولية. وقد أشار معظم المتكلمين إلى ذلك القرار.

(٨٨) S/PV.5230، الصفحة ١٩ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٥ (الدانمرك)؛ والصفحة ٣١ (المملكة المتحدة، باسم الاتحاد الأوروبي).

دولة فلسطينية مستقلة وقادرة على البقاء[٨٩]. وتساءل ممثل الجمهورية العربية السورية عن سبب قرار الحكومة الإسرائيلية إقامة مزيد من المستوطنات إذا كانت إجراءاتها ضد المستوطنين في غزة حقيقية[٩٠]. ودعا كثير من المتكلمين المجلس صراحة إلى اتخاذ إجراء فوري لحمل إسرائيل على وقف تشييد الجدار وإقامة مستوطنات جديدة[٩١].

ورأى جميع المتكلمين تقريبا أن انسحاب إسرائيل المقرر – إذا ما تم بنجاح وبما يتماشى مع خريطة الطريق – يشكل مرحلة أولية صوب التوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط، باستثناء ممثل الجماهيرية العربية الليبية، الذي رأى أن قيام إسرائيل بفك الارتباط من جانب واحد من قطاع غزة ”ما هو إلا مناورة تسعى من خلالها إلى تضليل المجتمع الدولي عن خططها الرامية إلى ضم المزيد من الأراضي واستكمال بناء جدار الفصل“[٩٢]. غير أن الغالبية العظمى من المتكلمين أصرت على ضرورة أن يكون انسحاب إسرائيل من قطاع غزة حقيقيا وكاملا وأن يتعاون كلا الطرفين من أجل تنفيذه. وشدد ممثل الولايات المتحدة على ضرورة أن يركز المجتمع الدولي جهوده على العمل لإنجاح تنفيذ خطة الانسحاب، لما لذلك من إمكانية في تنشيط خريطة الطريق[٩٣].

وأجمع المتكلمون أيضا على الإعراب عن بعض القلق إزاء أعمال العنف الجارية. ومع ذلك، ورغم أن بعضهم دعا كلا الجانبين إلى ممارسة ضبط النفس والحيلولة دون انهيار وقف إطلاق النار[٩٤]، ركز آخرون بياناتهم على مسؤولية إسرائيل عن أعمال العنف الحالية[٩٥]. وشدد ممثلا الولايات المتحدة وجمهورية تنزانيا المتحدة، من جانبهما، على الهجمات الإرهابية الفلسطينية، وأكدا ضرورة أن تكبح السلطة الفلسطينية جماح العناصر الإرهابية[٩٦].

وفي الختام، استحضر ممثل فرنسا إمكانية عقد مؤتمر دولي في وقت مناسب من أجل مساعدة الطرفين على تنفيذ

(٨٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

(٩٠) S/PV.5230 (Resumption 1)، الصفحة ١٣.

(٩١) S/PV.5230، الصفحة ١٦ (الجزائر)؛ و S/PV.5230 (Resumption 1)، الصفحة ٢ (الكويت)؛ والصفحة ٥ (مصر)؛ والصفحة ١٠ (اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)؛ والصفحة ١٢ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحة ١٤ (ماليزيا)؛ والصفحة ١٧ (لبنان وإندونيسيا)؛ والصفحة ١٩ (المملكة العربية السعودية)؛ والصفحة ٢١ (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والصفحة ٢٥ (باكستان)؛ والصفحة ٢٧ (الجماهيرية العربية الليبية)؛ والصفحة ٣١ (منظمة المؤتمر الإسلامي).

(٩٢) S/PV.5230 (Resumption 1)، الصفحة ٢٨.

(٩٣) S/PV.5230، الصفحة ٢٨ .

(٩٤) S/PV.5230، الصفحة ١٨ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ١٩ (فرنسا)؛ والصفحة ٢١ (البرازيل)؛ والصفحة ٢٢ (الصين)؛ والصفحة ٢٣ (اليابان)؛ والصفحة ٢٦ (الدانمرك)؛ والصفحة ٢٦ (رومانيا)؛ والصفحة ٢٧ (الأرجنتين)؛ والصفحة ٣٠ (المملكة المتحدة، باسم الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحة ٣١ (بنن)؛ والصفحة ٣٣ (الفلبين)؛ والصفحة ٣٣ (اليونان)؛ و S/PV.5230 (Resumption 1)، الصفحة ١٠ (اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف )؛ والصفحة ١٣ (ماليزيا)؛ والصفحة ١٦ (الهند)؛ والصفحة ٢٢ (النرويج)؛ والصفحة ٢٤ (كوبا)؛ والصفحة ٢٥ (باكستان)؛ والصفحة ٢٨ (المغرب).

(٩٥) S/PV.5230، الصفحة ١٦ (الجزائر)؛ و S/PV.5230 (Resumption 1)، الصفحة ٢ (الكويت)؛ والصفحة ٦ (اليمن)؛ والصفحة ٩ (تونس)؛ والصفحة ١٢ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحة ١٨ (إندونيسيا)؛ والصفحة ١٩ (المملكة العربية السعودية)؛ والصفحة ١٢ (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والصفحة ٢٣ (السودان).

(٩٦) S/PV.5230، الصفحة ٢٠ (جمهورية تنزانيا المتحدة)؛ والصفحة ٢٩ (الولايات المتحدة).

التزاماتهما بموجب خريطة الطريق[٩٧]، وأعرب ممثل باكستان عن أمله في أن يشارك المجلس بنشاط في تعزيز الحوار بين الإسرائيليين والفلسطينيين[٩٨].

### المقرر المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (الجلسة ٥٢٧٠): بيان من الرئيس

في الجلستين ٥٢٥٠ و ٥٢٧٠، المعقودتين في ٢٤ آب/أغسطس و ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ على التوالي، استمع المجلس إلى إحاطتين إعلاميتين من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط بشأن الحالة في الشرق الأوسط. ولم يتناول الكلمة أي متكلمين آخرين.

وكانت الإحاطتان الإعلاميتان تتعلقان بفك ارتباط إسرائيل من غزة ومن أربع مستوطنات في الضفة الغربية، وهو ما أنجز بحلول ٢٠ أيلول/سبتمبر على الرغم من بعض الحوادث. ورحب مقدما الإحاطتين الإعلاميتين بأن التنسيق بين الجانبين قد أسهم في تحقيق انسحاب سلس نسبيا. وركّزا أيضا على التحديات المتبقية التي تعترض سبيل تنفيذ خريطة الطريق، ولاحظا أنه بالرغم من أن تجدد التزام الجماعات المسلحة الفلسطينية بوقف إطلاق النار أدى إلى تراجع أعمال العنف، أعلن قادة حماس عزمهم على مواصلة أعمال المقاومة في الضفة الغربية، وجرى اكتشاف تهريب أسلحة صغيرة إلى قطاع غزة. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتوقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية وتشييد حاجز الدفاع الإسرائيلي وفرض القيود الشديدة على تنقل الفلسطينيين. وأشار المتكلمان إلى أنه لا يمكن تحقيق اقتصاد فلسطيني قابل للحياة بدون استعادة حرية الحركة داخل الضفة الغربية. وعلاوة على ذلك، أشار المتكلمان إلى أنه في الوقت الذي يطالب فيه القادة الإسرائيليون بإنهاء العنف كشرط مسبق لمعالجة شواغل الفلسطينيين، فإن القادة الفلسطينيين يجدون صعوبة في ضبط تطرف الفلسطينيين دون وجود احتمالات منظورة على الأفق لتحقيق أهدافهم المشروعة في المستقبل القريب. وبالتالي، دعا المتكلمان الجانبين إلى استغلال الزخم الذي تولد من جراء فك الارتباط والتصرف وفقا لالتزامات كل منهما فيما يتعلق بخريطة الطريق. وفي الختام، أعلنا أن الانتخابات التشريعية الفلسطينية ستجرى على النحو المقرر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦[٩٩].

وفي نهاية الجلسة ٥٢٧٠، أدلى الرئيس (اليابان) ببيان باسم المجلس[١٠٠]، قام فيه المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

أعرب عن تأييده للبيان الصادر في نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ عن المجموعة الرباعية، المرفق بذلك البيان؛

وحث حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية على التعاون، هما والأطراف الأخرى المعنية، في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف المحددة في بيان المجموعة الرباعية؛ ودعا حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى تجديد العمل بشكل متواز لتنفيذ التزاماتهما وفقا لخريطة الطريق بغية كفالة مواصلة إحراز تقدم نحو إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وديمقراطية وتتوافر لها مقومات البقاء، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن.

---

(٩٧) S/PV.5230، الصفحة ١٩.

(٩٨) S/PV.5230 (Resumption 1)، الصفحة ٢٥.

(٩٩) انظر S/PV.5250 و S/PV.5270.

(١٠٠) S/PRST/2005/44.

### المقرر المؤرّخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (الجلسة ٥٣١٣): بيان من الرئيس

في الجلستين ٥٢٨٧ و ٥٣١٢، المعقودتين في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥[١٠١]، استمع المجلس إلى إحاطتين من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

ورحب وكيل الأمين العام بالاتفاق المتعلق بالتنقل والعبور بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية الذي تم التوصل إليه في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بعد عدة أشهر من المفاوضات. واتفق الطرفان على جملة أمور، منها أن يعاد فتح معبر رفح بين مصر وغزة ويوضع تحت السيطرة الفلسطينية ويخضع لإشراف بعثة تقييم خاصة بالحدود تابعة للاتحاد؛ وأن تعمل جميع المعابر بين غزة وإسرائيل بصورة مستمرة وأن يتولى الاتحاد الأوروبي رصد الاتفاقات الجمركية؛ وأن يستأنف تسيير قوافل الحافلات والشاحنات؛ وأن تقوم الحكومة الإسرائيلية بتخفيف القيود المفروضة على حرية التنقل في الضفة الغربية؛ وأن تستأنف عملية إنشاء ميناء غزة؛ وأن تتواصل المناقشات المتعلقة بمطار غزة. وفي اليوم نفسه، فُتح معبر رفح.

ومن ناحية أخرى، ظل هناك عدد من التحديات. وعلى وجه الخصوص، تواصل تشييد حاجز الدفاع وظلت نقاط التفتيش والمستوطنات الإسرائيلية تهيمن على المشهد في الضفة الغربية. وحذر وكيل الأمين العام من أن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في غزة والضفة الغربية ما زالت كئيبة وأن سيادة القانون ما زالت ضعيفة في المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية، حيث وقعت مواجهات مسلحة عنيفة في غزة بين الشرطة الفلسطينية ومقاتلي حماس. وشدد أيضا الوكيل الأمين العام على أنه لا بد أن تنفذ السلطة الفلسطينية إعادة هيكلة سليمة لأجهزتها الأمنية وأن تتخذ إجراءات ضد الأفراد المتورطين في أعمال العنف، في حين يجب على إسرائيل أن تتوقف عن تعقيد الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين.

وفي الجلسة ٥٣١٣، المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أدلى الرئيس (الاتحاد الروسي) ببيان باسم المجلس[١٠٢]، قام فيه المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

رحب باتفاق التنقل والعبور الذي تم التوصل إليه في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية وبالمبادئ المتفق عليها فيما يتعلق بمعبر رفح؛

وأهاب بالطرفين أن يتخذا إجراءات فورية لتنفيذ أحكام الاتفاقين وفقا للحدود الزمنية المنصوص عليها فيهما.

ودعا حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى استئناف العمل بشكل متواز تنفيذا لالتزاماتهما وفقا لخريطة الطريق، لكفالة مواصلة إحراز تقدم نحو إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية ذات سيادة، تتوافر لديها مقومات البقاء وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن.

### المقرّر المؤرّخ ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦ (الجلسة ٥٣٦٥): بيان من الرئيس

وفي الجلستين ٥٣٣٧ و ٥٣٦١، المعقودتين في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٣١ كانون الثاني/

(١٠١) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن المناقشة التي دارت في الجلسة ٥٣١٢، انظر الفصل السادس، الجزء الرابع، القسم باء، الحالة ١٨، بشأن العلاقة بين مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية.

(١٠٢) S/PRST/2005/57.

يناير ٢٠٠٦، على التوالي، استمع المجلس إلى إحاطات إعلامية من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية والأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

وأبرز مقدما الإحاطات الإعلامية بدايةً اعتماد هيكل منقح للمنح في مؤتمر للجهات المانحة عقد في لندن، وهو ما من شأنه أن يعزز دور السلطة الفلسطينية في إدارة المعونة. وأعربا أيضا عن قلقهما إزاء الحالة الأمنية، ولا سيما استمرار التفجيرات الإرهابية الفلسطينية، وقيام إسرائيل بعمليات القتل خارج نطاق القانون والتسبب بتدهور الأمن الداخلي الفلسطيني. وبالإضافة إلى ذلك، لم يطرأ أي تغيير فيما يتعلق بمسألة الأنشطة الاستيطان الإسرائيلية وتشييد حاجز الدفاع الإسرائيلي. وأخيرا، ذكر مقدما الإحاطات الإعلامية أن أرييل شارون، رئيس وزراء إسرائيل أصيب في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بسكتة دماغية وأن إيهود أولمرت أصبح رئيسا للوزراء بالنيابة.

وتمثل أحد التطورات الرئيسية في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني التي أجريت في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، والتي فازت خلالها حماس بأغلبية المقاعد. ثم اجتمعت المجموعة الرباعية في لندن في ٣٠ كانون الثاني/يناير وأعربت عن رأيها في أنه يجب على جميع الأعضاء في أي حكومة فلسطينية مقبلة الالتزام باللاعنف، والاعتراف بإسرائيل وقبول الاتفاقات والالتزامات السابقة، بما في ذلك خارطة الطريق، وأن أي مساعدة مقدمة من المانحين ستكون رهنا بالتزام الحكومة الفلسطينية بهذه المبادئ. وأخيرا، أعرب مقدما الإحاطات الإعلامية عن أسفهما لعدم الوفاء بالموعد المحدد في خريطة الطريق للتوصل إلى تسوية نهائية للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، إلا أنها ما زالت الإطار العام للسلام في الشرق الأوسط[١٠٣].

وفي الجلسة ٥٣٦٥، المعقودة في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦، أدلى الرئيس (الولايات المتحدة) ببيان باسم المجلس[١٠٤]، قام فيه المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

هنأ الشعب الفلسطيني على عملية الانتخابات التي كانت حرة ونزيهة وآمنة؛ وأثنى على جميع الأطراف لقيامها بإعداد الانتخابات وتسييرها، ولا سيما اللجنة المركزية للانتخابات وقوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، وعلى الكفاءة المهنية التي أبدتها؛

وأعرب عن أمله في أن تظل الحكومة الجديدة ملتزمة بتحقيق طموحات الشعب الفلسطيني من أجل السلام وإقامة دولة فلسطين؛ ورحب بتأكيد الرئيس عباس أن السلطة الفلسطينية لا تزال ملتزمة بخريطة الطريق والاتفاقات والالتزامات السابقة بين الطرفين وتسوية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني عن طريق التفاوض من أجل إقامةدولتين؛

وأعاد التأكيد على اهتمامه المتواصل بالاستقرار المالي للحكومة المؤقتة، ولاحظ أن جهات مانحة رئيسية أشارت إلى أنها ستعيد النظر في المساعدات التي ستقدمها في المستقبل إلى أي حكومة جديدة تابعة للسلطة الفلسطينية مقابل التزام تلك الحكومة بمبادئ نبذ العنف والاعتراف بإسرائيل وقبول الاتفاقات والالتزامات السابقة، بما فيها خريطة الطريق؛

وذكر كلا الطرفين بالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق والاتفاقات الحالية، بما فيها الاتفاق المتعلق بحرية التنقل والوصول؛ ودعا كلا الطرفين إلى الامتناع عن القيام من جانب واحد بأي أعمال تمس مسائل الوضع النهائي.

---

(١٠٣) انظر S/PV.5337 و S/PV.5361.

(١٠٤) S/PRST/2006/6.

### المداولات التي دارت في ٢٨ شباط/فبراير و ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٦ (الجلستان ٥٣٨١ و ٥٤٠٤)

في الجلستين ٥٣٨١ و ٥٤٠٤، المعقودتين في ٢٨ شباط/فبراير و ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٦ على التوالي، استمع المجلس إلى إحاطتين إعلاميتين أدلى بهما المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والأمين العام المساعد للشؤون السياسية بشأن آخر التطورات في المنطقة. ولم يدل بأي بيانات أخرى خلال هاتين الجلستين.

وأفاد مقدما الإحاطتين الإعلاميتين أن حكومة جديدة قد شكلت في الأرض الفلسطينية المحتلة، في أعقاب الانتخابات الأخيرة. وكانت الحكومة بقيادة ''منظمة حماس الإرهابية''، التي ما زالت ملتزمة بتدمير إسرائيل. وفي وقت لاحق، أوقفت إسرائيل تحويل مدفوعات الجمارك وضريبة القيمة المضافة إلى السلطة الفلسطينية، على الرغم من أن رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، طلب من حماس أن توائم برنامجها السياسي مع برنامج الرئاسة الفلسطينية. وأفاد أيضا مقدما الإحاطتين الإعلاميتين بشأن الانتخابات الإسرائيلية التي شهدت نجاح حزب كاديما الجديد.

وتضمنت التطورات السلبية خلال الفترة المشمولة بالتقرير جملة أمور، منها حدوث زيادة في أعمال العنف، لا سيما الهجمات الصاروخية على إسرائيل، وتصعيد عسكري إسرائيلي في نابلس وغزة وأريحا[١٠٥]؛ وانتشار العوائق المادية التي تعترض تنقل الفلسطينيين داخل الضفة الغربية؛ وإغلاق معبر كارني إلى غزة، مما عمق الأزمة الإنسانية في غزة. وشددا أخيرا على ضرورة أن تعيد الحكومة الفلسطينية تقييم موقفها بشأن مبادئ المجموعة الرباعية وأضافا أنه ينبغي البحث الجدي في الاهتمام الذي أعرب عنه كل من رئيس وزراء إسرائيل والرئيس الفلسطيني بإجراء مفاوضات[١٠٦].

وفي الجلسة ٥٤٠٤، المعقودة في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٦[١٠٧]، أدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس، وكذلك ممثلو النمسا (باسم الاتحاد الأوروبي)، وإسرائيل، ولبنان، وماليزيا (باسم حركة بلدان عدم الانحياز)، والجمهورية العربية السورية، والإمارات العربية المتحدة، واليمن (باسم منظمة المؤتمر الإسلامي)، والمراقب الدائم عن فلسطين، والرئيس بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

وأشار ممثل فلسطين إلى أن إسرائيل قامت بتكثيف محاولاتها الأحادية الجانب لتعيين حدودها، ودعا المجتمع الدولي إلى رفض تلك الإجراءات، ولا سيما خطة منطقة المشروع الاستيطاني ''E-1''، التي من شأنها أن تعزل القدس الشرقية عن الضفة الغربية. وأضاف أنه بالنظر إلى أن الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية تشكل كيانا إقليميا واحدا، فينبغي أن تظل خاضعة لاتفاقية جنيف الرابعة بالرغم من الانسحاب الإسرائيلي من غزة. وكرر التأكيد على الالتزام الذي تعهد به الرئيس عباس بالوفاء بكل الالتزامات والاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية،

(١٠٥) خلال غارة عسكرية إسرائيلية في مدينة أريحا في الضفة الغربية، اختطفت إسرائيل ستة فلسطينيين معتقلين (انظر S/PV.5404، الصفحة ١٠).

(١٠٦) انظر S/PV.5381 و S/PV.5404.

(١٠٧) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن المناقشات التي دارت خلال هذه الجلسة، انظر الفصل الثالث، الجزء الأول، القسم دال، الحالة ٢، بشأن طلبات توجيه الدعوات التي رفضت أو لم تتخذ إجراءات بشأنها.

بما في ذلك بالتوصل إلى حل سلمي للنزاع. وأخيرا، فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية في الأرض الفلسطينية، قال إنه يرى أن الشعب الفلسطيني ينبغي ألا يعاقب لممارسة حقه الديمقراطي في التصويت، وأن إسرائيل ينبغي أن تفرج عن المدفوعات الضريبية الفلسطينية وأن تلتزم باتفاق التنقل والعبور[١٠٨].

وأكد ممثل إسرائيل أن الفلسطينيين انتخبوا منظمة إرهابية. ودعا المجتمع الدولي إلى مواصلة كفاحه ضد الإرهاب، وأوضح أن الإغلاق الأخير لمعبر كارني كان ضروريا بسبب التهديدات الإرهابية. وشدد أيضا على أن إسرائيل لم تكن تملك سوى خيار التدخل في أعقاب البيان الذي أصدرته حماس بشأن عزمها على إطلاق سراح عدد من الإرهابيين من سجن أريحا. وفي الختام، وجه الانتباه إلى الخطر المستمر الذي يحيق بإسرائيل من ''محور الإرهاب'' الذي يتألف من تحالف بين جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية والمنظمات الإرهابية الفلسطينية[١٠٩].

وركّزت المداولات على استجابة المجتمع الدولي لانتخاب حماس في فلسطين، لا سيما فيما إذا كان ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة المالية إلى السلطة الفلسطينية حتى وإن أقر الكثير من البلدان بأن حماس منظمة إرهابية. وشدد العديد من المتكلمين على أن المجتمع الدولي يتوقع من الحكومة الجديدة بقيادة حماس الالتزام بمبادئ المجموعة الرباعية بوصفها المعايير التي ستطبق على أي مساعدة مالية تقدم إلى الحكومة الفلسطينية[١١٠]. وأكد متكلمون كثيرون آخرون أنه سيكون من الإجحاف معاقبة الشعب الفلسطيني على خياره الديمقراطي وأنه يلزم مواصلة تقديم المعونة الدولية[١١١]. وقالت ممثلة الدانمرك إن طرائق تقديم المساعدة الدولية تحتاج إلى البحث[١١٢]، واقترح ممثل الاتحاد الروسي التركيز على بذل جهود مشتركة لإنشاء آلية لكفالة الرصد الموثوق للمساعدة المقدمة من المانحين[١١٣]. وشدد ممثلا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، من جانبهما، على أن بلديهما ما زالا ملتزمان بكفالة استمرار إيصال المعونة الإنسانية، وأن على المجتمع الدولي أن يكون متأكدا تماما من أن التمويل لا يستخدم في دعم الإرهاب[١١٤].

وأعرب جميع المتكلمين تقريبا عن تأييدهم لخريطة الطريق، وشددوا على ضرورة قيام الطرفين باستئناف المفاوضات بأسرع ما يمكن. وقام ممثل ماليزيا، وكذلك

(١٠٨) S/PV.5404، الصفحات ٧-١١.

(١٠٩) المرجع نفسه، الصفحات ١١-١٤.

(١١٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٧ (اليونان؛ بيرو)؛ والصفحة ١٩ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٢٠ (جمهورية تترانيا المتحدة)؛ والصفحة ٢٢ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٢٥ (الدانمرك)؛ والصفحة ٢٧(سلوفاكيا)؛ والصفحة ٢٩ (اليابان)؛ والصفحة ٣٠ (غانا)؛ والصفحة ٣١ (فرنسا)؛ والصفحة ٣٢ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٣٤ (الأرجنتين)؛ والصفحة ٢٩ (النمسا).

(١١١) المرجع نفسه، الصفحة ١٤ (لبنان)؛ والصفحة ١٥ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحة ٢٠ (جمهورية تترانيا المتحدة)؛ والصفحة ٢٢ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٢٣ (قطر)؛ والصفحة ٢٥ (الدانمرك)؛ والصفحة ٢٦ (الصين) ؛ والصفحة ٢٧ (سلوفاكيا)؛ والصفحة ٢٩ (اليابان)؛ والصفحة ٣٠ (غانا)؛ والصفحة ٣١ (فرنسا)؛ والصفحة ٣٢ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٣٤ (الأرجنتين)؛ والصفحة ٣٨ (النمسا)؛ ؛ والصفحة ٣٩ (اليمن).

(١١٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢٥.

(١١٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢٢.

(١١٤) المرجع نفسه، الصفحتان ١٩ و ٣٢، على التوالي.

الرئيس بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بدعوة المجلس إلى حمل إسرائيل وفلسطين على تحقيق هدفهما المعلن منذ زمن طويل والمتمثل في إيجاد تسوية نهائية عادلة ودائمة وشاملة[١١٥].

وأخيرا، دعت أغلبية المتكلمين إسرائيل إلى الامتناع عن اتخاذ أي تدابير أحادية الجانب تنتهك خارطة الطريق، لا سيما عمليات القتل خارج نطاق القضاء وتشييد جدار الدفاع وتوسيع المستوطنات. حتى أن بعض المتكلمين دعا مجلس الأمن إلى ممارسة الضغط على إسرائيل[١١٦]. غير أن عددا من المتكلمين شجب أيضا الإرهاب الفلسطيني[١١٧].

## المداولات التي دارت في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (الجلسة ٥٤١١)

في رسائل مؤرخة ١٠ و ١١ و ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، طلب ممثلو البحرين (بصفته رئيس المجموعة العربية وباسم جامعة الدول العربية)، واليمن (باسم منظمة المؤتمر الإسلامي)، وماليزيا (بصفته رئيس مكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز)، على التوالي، عقد جلسة للمجلس للنظر في التطورات الأخيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة[١١٨]. وفي الجلسة ٥٤١١، المعقودة في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ استجابة لتلك الطلبات[١١٩]، أدرج المجلس الرسائل المشار إليها أعلاه في جدول أعماله.

وأدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس، بالإضافة إلى ممثلي إسرائيل، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، والبحرين، وتركيا، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، وماليزيا، ومصر، والمملكة العربية السعودية، والنمسا، واليمن، والمراقب الدائم لفلسطين، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والمراقب الدائم لجامعة الدول العربية.

وأعرب ممثل فلسطين عن الأسف لأن المجلس لم يتمكن من اعتماد بيان رئاسي بشأن العنف في المنطقة في الأسبوع السابق[١٢٠]. ثم أعرب عن استيائه من أن إسرائيل واصلت حملتها العسكرية ضد الشعب الفلسطيني وكثفتها بما ينتهك القانون الدولي، طوال الشهر الماضي. وأورد تفاصيل حالات العدوان الأخيرة بما في ذلك قيام إسرائيل

(١١٥) المرجع نفسه، الصفحة ٤٠ (ماليزيا)؛ والصفحة ٤٣ (اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف).

(١١٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٥ (لبنان)؛ والصفحة ١٦ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحة ٢٥ (قطر)؛ والصفحة ٣٦ (الإمارات العربية المتحدة)؛ ؛ والصفحة ٣١ (اليمن).

(١١٧) المرجع نفسه، الصفحة ٣٠ (غانا)؛ والصفحة ٣١ (فرنسا)؛ والصفحة ٣٢ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٣٤ (الأرجنتين)؛ والصفحة ٣٨ (النمسا)؛ والصفحة ٤٠ (ماليزيا).

(١١٨) S/2006/227 و S/2006/239 و S/2006/240، على التوالي.

(١١٩) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل السادس، الجزء الرابع، القسم باء، الحالة ١٨، بشأن العلاقة بين مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية؛ والفصل الثاني عشر، الجزء الأول، القسم باء، الحالة ٤، بشأن الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

(١٢٠) أعرب أيضا العديد من المتكلمين عن استيائهم من فشل محاولة المجلس اعتماد بيان رئاسي: انظر S/PV.5411، الصفحة ١١ (الأرجنتين)؛ والصفحة ١٣ (فرنسا)؛ والصفحة ٢١ (الكونغو)؛ والصفحة ٢٦ (الصين)؛ والصفحة ٣٣ (الجزائر)؛ والصفحة ٣٤ (مصر)؛ والصفحة ٣٨ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحة ٤١ (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والصفحة ٤٥ (كوبا)؛ والصفحة ٤٦ (جمهورية فنزويلا البوليفارية)؛ والصفحة ٤٧ (اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)؛ والصفحة ٤٩ (جامعة الدول العربية).

بإطلاق صواريخ استهدفت مجمع رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس. وفند حجة إسرائيل التي تقول إن هذه الأعمال لا تعدو كونها ردا على العنف الآتي من فلسطين؛ قائلا إنها تهدف إلى إلحاق أقصى قدر من الآلام بالمدنيين. وفي الختام، ذكّر المجلس بأن الرئيس عباس كان يدين الهجمات الإرهابية ودعا المجلس إلى التصرف بحزم من أجل وقف إسرائيل[١٢١].

وركز ممثل إسرائيل من جانبه على الخطر الذي يشكله الإرهاب الفلسطيني على إسرائيل، وأكد من جديد أن بلده لن يتنازل عن سلامة مواطنيه. وحث المجلس على اتخاذ إجراءات لمنع عملية القتل القادمة[١٢٢].

وأعرب ممثل الولايات المتحدة عن أسفه الشديد لقيام حماس، على الرغم من أنها تشكل جزءا من الحكومة الفلسطينية، بالثناء على التفجير الانتحاري الذي وقع مؤخرا في تل أبيب، وأشار إلى بيان صادر في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٦ عن المجموعة الرباعية أعربت فيه عن القلق من أن الحكومة الفلسطينية لم تكن قد التزمت بعد بمبادئ المجموعة الرباعية. وأضاف أنه يجب على الأمم المتحدة أن تبقي على أداء دورها المتوازن لأن القرارات غير المتوازنة تقوض مصداقية المنظمة وقدرتها على أن تكون وسيطا نزيها. وأشار أيضا إلى عزم بلده إدارة المساعدات الإنسانية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني من خلال أطراف فاعلة غير تابعة للسلطة الفلسطينية[١٢٣].

وأعرب عدد كبير من المتكلمين عن القلق إزاء الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية، وكرروا دعوتهم إسرائيل إلى وقف تجميد أموال الضرائب والجمارك الفلسطينية. وأشار ممثل الاتحاد الروسي إلى أن تقديم المعونة الإنسانية إلى السلطة الفلسطينية ينبغي أن يتواصل بدون أفضليات سياسية[١٢٤]، وحث ممثل باكستان على وجه الخصوص الأمم المتحدة ووكالاتها على زيادة مساعداتها[١٢٥]. غير أن ممثلا فرنسا والنمسا (باسم الاتحاد الأوروبي) قالا إن المعونة الإنسانية الأوروبية المقدمة إلى الفلسطينيين ستستمر، ولكن المساعدة المباشرة في مجال الميزانية علقت بصورة مؤقتة إلى أن يتم تحديد قنوات بديلة. وسيجري استعراض هذه السياسة بصورة دورية في ضوء موقف الحكومة الفلسطينية تجاه مبادئ المجموعة الرباعية[١٢٦]. وأكد ممثلا الدانمرك والمملكة المتحدة ضرورة كفالة عدم توجيه التمويل لتحقيق أغراض إرهابية[١٢٧].

وأدان معظم المتكلمين التفجير الإرهابي الذي وقع في تل أبيب[١٢٨] ودعوا الطرفين إلى ممارسة ضبط النفس. وفي حين ناشدت أيضا أغلبية أعضاء المجلس الطرفين الامتناع عن اتخاذ إجراءات يمكن أن تحكم مسبقا على نتيجة مفاوضات الوضع النهائي، دعت أغلبية الدول غير الأعضاء المجلس إلى الضغط على إسرائيل لتوقف فورا تصعيدها

(١٢١) S/PV.5411، الصفحات ٤-٧.

(١٢٢) المرجع نفسه، الصفحات ٧-٩.

(١٢٣) المرجع نفسه، الصفحات ٩-١٢.

(١٢٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

(١٢٥) المرجع نفسه، الصفحة ٣٦.

(١٢٦) المرجع نفسه، ص ١٣ (فرنسا)؛ والصفحة ٣٢ (النمسا).

(١٢٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٩ (الدانمرك)؛ والصفحة ٢٢ (المملكة المتحدة).

(١٢٨) الممثلون الذين لم يدينوا الهجوم الإرهابي إدانة صريحة هم ممثلو إندونيسيا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، والبحرين، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وقطر، وكوبا، ومصر، والمملكة العربية السعودية، واليمن (باسم منظمة المؤتمر الإسلامي).

العسكري، وعمليات القتل خارج نطاق القضاء التي تقوم بها، ونشاطها الاستيطاني وبناءها الجدار العازل، نظرا لأن هذه التدابير تخالف القانون الدولي. ودعا أيضا معظم المتكلمين المجلس والمجموعة الرباعية إلى الاضطلاع بدور داعم في مساعدة الطرفين على استئناف مفاوضات السلام.

### المداولات التي دارت في ٢٤ نيسان/أبريل و ٢٤ أيار/مايو و ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (الجلسات ٥٤١٩ و ٥٤٤٣ و ٥٤٧٢)

في الجلسات ٥٤١٩ و ٥٤٤٣ و ٥٤٧٢، المعقودة في ٢٤ نيسان/أبريل و ٢٤ أيار/مايو و ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ على التوالي[١٢٩]، استمع المجلس إلى إحاطات إعلامية أدلى بهما المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية بشأن آخر التطورات في المنطقة.

وأفاد مقدما الإحاطات الإعلامية بمعلومات عن عدد من التطورات المثيرة للقلق. فأولا، امتنعت الحكومة الفلسطينية الجديدة عن الالتزام بمبادئ المجموعة الرباعية. ونتيجة لذلك، سحب مانحون رئيسيون دعمهم المباشر للسلطة الفلسطينية، ولم تكن السلطة، التي كانت تواجه أزمة المالية عميقة، قادرة على صرف مرتبات موظفي الخدمة المدنية وقوات الأمن أو توفير الخدمات الأساسية للسكان. وأدى استمرار إسرائيل في احتجاز العوائد الضريبية التي تحصلها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية إلى زيادة تفاقم الحالة. وتمثلت نتيجة أخرى في تسمية إسرائيل الحكومة الفلسطينية ''كيانا إرهابيا'' ورفضها التعامل معها. وثانيا، تواصلت عمليات الإغلاق الإسرائيلية. ولم تحترم إسرائيل اتفاق التنقل والعبور باستثناء ما يتعلق بفتح معبر رفح إلى غزة. وبالإضافة إلى ذلك، تسارعت وتيرة الأنشطة الاستيطانية وبناء الحاجز الإسرائيلي. وثالثا، كانت الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية لا تزال تشغل البال. وحددت تلبية الاحتياجات الأساسية للفلسطينيين بوصفها تحديا رئيسيا، وأعربت الجهات المانحة الدولية عن رغبتها في تقديم المساعدة إلى الشعب. ونتيجة لذلك، صادقت المجموعة الرباعية في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ على آلية دولية مؤقتة استحدثها الاتحاد الأوروبي لتيسير تقديم المساعدات القائمة على الاحتياجات مباشرة إلى الشعب الفلسطيني، دون المرور عبر السلطة الفلسطينية. ورابعا، كان العنف لا يزال مستمرا. وأفاد مقدما الإحاطات الإعلامية بمعلومات عن التفجيرات الإرهابية الفلسطينية، التي تحمل إسرائيل السلطة الفلسطينية المسؤولية عنها على الرغم من الإدانات المتكررة التي أدلى بها الرئيس عباس. وإجمالا، كانت احتمالات تحقيق حل قائم على وجود دولتين من خلال تنفيذ خريطة الطريق في أدنى حدودها.

### المقرر المؤرخ ١٣ تموز/يوليه (الجلسة ٥٤٨٨): رفض مشروع قرار

برسالتين مؤرختين ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن، طلب ممثل الجزائر (بصفته رئيس مجموعة الدول العربية وباسم جامعة الدول العربية) وممثل قطر عقد جلسة فورية للمجلس للنظر في الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، بما في ذلك الممارسات الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين[١٣٠].

(١٢٩) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن المناقشة التي دارت في الجلسة ٥٤٧٢، انظر الفصل السادس، الجزء الرابع، القسم باء، الحالة ١٨، بشأن العلاقة بين مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية.

(١٣٠) S/2006/458 و S/2006/462، على التوالي.

وفي الجلسة ٥٤٨١، المعقودة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ استجابة لهذين الطلبين، أدرج مجلس الرسالتين المشار إليهما أعلاه في جدول أعماله. وأدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس، وكذلك ممثلو الأردن، وإسرائيل، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وباكستان، والجزائر، والجماهيرية العربية الليبية، والجمهورية العربية السورية، وجنوب أفريقيا، وزمبابوي (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، وكوبا، ولبنان، وماليزيا (باسم حركة بلدان عدم الانحياز)، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، والنرويج، والنمسا (باسم الاتحاد الأوروبي)، واليمن، والأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والمراقب الدائم لفلسطين[١٣١].

ووجهت الرئيسة (الدانمرك) في البداية انتباه المجلس إلى رسالتين من ممثل إسرائيل يبلغ فيهما عن تسلل قامت به حماس إلى الأرض الإسرائيلية في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وأدى إلى مقتل جنديين إسرائيليين واختطاف العريف غيلاد شاليت، بالإضافة إلى استمرار إطلاق صواريخ القسام من قطاع غزة على إسرائيل. وأعربت إسرائيل عن استيائها لتحول غزة إلى قاعدة للإرهاب منذ فك الارتباط الإسرائيلي، وحددت أن إسرائيل ستتخذ جميع الإجراءات اللازمة للإفراج عن العريف شاليت[١٣٢].

ووجهت الرئيسة الانتباه أيضا إلى رسالة من ممثل الجمهورية العربية السورية تتضمن استنكار قيام طائرات عسكرية إسرائيلية بالتحليق فوق الشواطئ السورية في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ باعتباره يشكل انتهاكا للقانون الدولي واستفزازا غير مبرر ضد الجمهورية العربية السورية[١٣٣]، وإلى رسالتين من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة المراقبة الدائمة تعلم بهما المجلس بقيام إسرائيل في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشن هجوم عسكري جوي وبري ضخم على قطاع غزة، والإغارة على عدة مدن في الأرض الفلسطينية المحتلة، واختطاف ما لا يقل عن ٦٤ فلسطينيا، وتدعو إلى تقديم الإسرائيليين الذين ارتكبوا جرائم الحرب هذه إلى العدالة[١٣٤].

وقدمت الأمينة العامة المساعدة للشؤون السياسية معلومات عن التوغل الذي قام به جيش الدفاع الإسرائيلي في غزة، والغارات الجوية، واعتقال مسؤولين من السلطة الفلسطينية ومتشددين مشتبه بهم، والإطلاق العشوائي للصواريخ من غزة. وأصرت على ضرورة أن تتصرف السلطة الفلسطينية لوقف الهجمات الصاروخية، ولكنها شددت أيضا على أنه لا يجوز أن يدفع المدنيون الفلسطينيون ثمن أعمال المتشددين. وأضافت أن جهودا دولية تبذلها الأردن وفرنسا ومصر لتأمين الإفراج عن العريف شاليت وأن لا شيء يبرر احتجاز الرهائن[١٣٥].

ورأى ممثل فلسطين أن العملية الإسرائيلية كانت مدبرة قبيل أسر العريف شاليت لأن نطاق الهجوم كان يستلزم التحضير. وقال إن الرئيس عباس يعمل جاهدا من أجل تأمين الإفراج عن الجندي. وقال إن على المجلس إدانة العدوان الإسرائيلي، والدعوة إلى الوقف الفوري للأعمال

(١٣١) دعي أيضا ممثل الهند ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف إلى المشاركة ولكنهما لم يدليا بأي بيان.

(١٣٢) الرسالتان S/2006/436 و S/2006/463، المؤرختان ٢٦ و ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، على التوالي.

(١٣٣) الرسالة S/2006/459، المؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

(١٣٤) الرسالتان S/2006/443 و S/2006/460، المؤرختان ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، على التوالي.

(١٣٥) S/PV.5481 ، الصفحات ٣-٥.

القتالية وامتثال القانون الدولي، والدعوة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية، والإفراج عن مسؤولي السلطة الفلسطينية، والضغط على الأطراف لاستئناف عملية السلام[١٣٦].

وأعرب ممثل إسرائيل عن استيائه من تحول غزة إلى قاعدة للإرهاب الذي تشجعه بنشاط حكومة حماس المنتخبة، ومن استمرار شن الهجمات الإرهابية على الرغم من ضبط النفس من جانب إسرائيل إزاء الهجمات بصواريخ القسام[١٣٧].

وأعربت أغلبية المتكلمين عن القلق إزاء الحالة الراهنة، وطلبوا من كلا الطرفين ممارسة ضبط النفس. غير أن جميع ممثلي الدول غير الأعضاء تقريبا، بالإضافة إلى ممثل الجزائر، استنكروا الهجمات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين وانتهاك المجال الجوي للجمهورية العربية السورية الذي حدث مؤخرا. ودعوا المجلس إلى إجبار إسرائيل على التوقف فورا[١٣٨]. وذكر جميع هؤلاء المتكلمين، وبعض المتكلمين الآخرين، أن العدوان الإسرائيلي لم يكن متناسبا وأنه شكل عقابا جماعيا غير ضروري للشعب الفلسطيني[١٣٩]. حتى أن البعض أكد أن الغزو الإسرائيلي كان مبيتا وأن اختطاف العريف شاليت لم يكن إلاّ ذريعة[١٤٠]. وأعرب ممثلو الجزائر وجمهورية إيران الإسلامية ومصر والجماهيرية العربية الليبية عن الأمل في أن يوفر المجلس الحماية الدولية للشعب الفلسطيني[١٤١].

ولئن دعا العديد من المتكلمين السلطة الفلسطينية إلى بذل جميع الجهود اللازمة للتوصل إلى الإفراج عن العريف شاليت[١٤٢]، دعا آخرون على وجه التحديد إلى الإفراج عن مسؤولي السلطة الفلسطينية الذين تحتجزهم إسرائيل[١٤٣].

(١٣٦) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٨.

(١٣٧) المرجع نفسه، الصفحات ٩-١١.

(١٣٨) المرجع نفسه، الصفحة ٢٤ (الجزائر)؛ والصفحة ٢٥ (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والصفحة ٢٧ (مصر)؛ والصفحة ٣١ (اليمن)؛ والصفحة ٣٢ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحة ٣٤ (كوبا)؛ والصفحة ٣٤ (الجماهيرية العربية الليبية)؛ والصفحة ٣٦ (إندونيسيا)؛ والصفحة ٣٧ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحة ٤١ (باكستان)؛ والصفحة ٣٩ (المغرب)؛ والصفحة ٤٠ (زمبابوي)؛ والصفحة ٤٢ (المملكة العربية السعودية).

(١٣٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٢ (قطر)، والصفحة ١٣ (الكونغو)؛ والصفحة ١٩ (جمهورية تترانيا المتحدة)؛ والصفحة ٢٢ (الأرجنتين)؛ والصفحة ٢٩ (ماليزيا)؛ والصفحة ٣٠ (الأردن)؛ والصفحة ٣٨ (لبنان)؛ والصفحة ٣٩ (النرويج).

(١٤٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٣ (الكونغو)؛ والصفحة ٢٤ (الجزائر)؛ والصفحة ٢٥ (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والصفحة ٣١ (اليمن)؛ والصفحة ٣٢ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحة ٣٣ (كوبا)؛ والصفحة ٣٤ (الجماهيرية العربية الليبية).

(١٤١) المرجع نفسه، الصفحات ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٣٤، على التوالي.

(١٤٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٤ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٥ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ١٦ (سلوفاكيا)؛ والصفحة ١٧ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٨ (اليابان)؛ والصفحة ١٩ (جمهورية تترانيا المتحدة)؛ والصفحة ١٩ (غانا)؛ والصفحة ٢٠ (اليونان)؛ والصفحة ٢١ (الصين)؛ والصفحة ٢٢ (الأرجنتين)؛ والصفحة ٢٣ (بيرو)؛ والصفحة ٢٤ (الدانمرك) ؛ الصفحة ٢٦ (مصر)؛ والصفحة ٢٨ (النمسا)؛ والصفحة ٢٩ (ماليزيا)؛ والصفحة ٣٦ (إندونيسيا)؛ والصفحة ٣٩ (النرويج).

(١٤٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٢ (فرنسا)؛ والصفحة ١٣ (الكونغو)؛ والصفحة ١٩ (جمهورية تترانيا المتحدة)؛ والصفحة ٢٢ (الأرجنتين)؛ والصفحة ٢٤ (الجزائر)؛ والصفحة ٢٦ (مصر)؛ والصفحة ٢٩ (ماليزيا)؛ والصفحة ٣١ (اليمن)؛ والصفحة ٣٤ (الجماهيرية العربية الليبية)؛ والصفحة ٣٦ (إندونيسيا)؛ والصفحة ٣٧ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحة ٣٩ (النرويج)؛ والصفحة ٣٩ (المغرب).

ونادى ممثلو ماليزيا وإندونيسيا والنرويج بالإفراج عن المحتجزين من الجانبين[١٤٤].

وطلب ممثل الولايات المتحدة إلى المجلس تجنب اتخاذ أي خطوات قد تزيد من حدة التوترات. وقال أيضا إن من الشروط الأساسية المسبقة لإنهاء الصراع أن تنهي كل من الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية الدور الذي تقومان به كدولتين راعيتين للإرهاب، وأن تدينا إدانة قاطعة الأعمال التي تقوم بها حماس[١٤٥].

وفي الجلسة ٥٤٨٨، المعقودة في ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦ استجابة للطلبات الواردة في رسالتين مؤرختين ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلَي الجزائر وقطر، أدرج المجلس الرسالتين في جدول أعماله[١٤٦].

وفي هذه الجلسة، أدلى ببيانات ممثلو إسرائيل، وبيرو، والدانمرك، وسلوفاكيا، وقطر، والولايات المتحدة الأمريكية، والمراقب الدائم لفلسطين.

وبداية، وجه الرئيس (فرنسا) الانتباه إلى نص مشروع قرار قدمته قطر[١٤٧]، يدين فيه المجلس، في جملة أمور، جميع أعمال العنف والإرهاب والتدمير؛ ويطالب بالإفراج عن الجندي الإسرائيلي المختطف وعن جميع المسؤولين الفلسطينيين المحتجزين والمدنيين الفلسطينيين الآخرين المحتجزين بصورة غير قانونية؛ ويطالب إسرائيل بوقف عملياتها العسكرية واستخدامها المفرط للقوة والانسحاب إلى مواقعها الأصلية خارج قطاع غزة؛ ويطالب السلطة الفلسطينية باتخاذ إجراء فوري لإنهاء العنف، بما في ذلك إطلاق الصواريخ باتجاه الأراضي الإسرائيلية؛ ويحث جميع الأطراف المعنية على أن تتقيد بالتزاماتهما وأن تمتنع عن القيام بأعمال عنف ضد السكان المدنيين؛ ويدعو المجتمع الدولي تقديم مساعدة عاجلة إلى الشعب الفلسطيني ويدعو إسرائيل إلى استئناف إمداد غزة بالوقود بصورة مستمرة؛ ويدعو الطرفين إلى تهيئة الظروف اللازمة لإعادة تحريك عملية السلام؛ ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا في حينه إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار.

وطرح مشروع القرار للتصويت فحصل على ١٠ أصوات مؤيدة (الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والصين، وغانا، وفرنسا، وقطر، والكونغو، واليابان، واليونان) مقابل صوت معارض واحد (الولايات المتحدة الأمريكية)، وامتناع ٤ أعضاء عن التصويت (بيرو، والدانمرك، وسلوفاكيا، والمملكة المتحدة) ولم يعتمد بسبب التصويت السلبي لأحد الأعضاء الدائمين.

وقال ممثل الولايات المتحدة معللا تصويت بلده إن تطورات جديدة قد طرأت، مشيرا إلى التصعيد الكبير من جانب حزب الله في جنوب لبنان وإعلان الأمين العام الذي تلا ذلك بأنه سيوفد فريقا إلى المنطقة. ودفع بعد ذلك بأن مشروع القرار يفتقر إلى التوازن لأنه لم يقر بأن الأعمال العسكرية الإسرائيلية كانت ردا على الهجمات بالصواريخ وعلى اختطاف الجندي الإسرائيلي. وفي الختام، أكد أن حماس وحزب الله يتلقيا الدعم من جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية، وطالب الجمهورية العربية

(١٤٤) المرجع نفسه، الصفحات ٢٩ و ٣٦ و ٣٩، على التوالي.

(١٤٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٤.

(١٤٦) الوثيقتان S/2006/458 و S/2006/462، المؤرختان ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

(١٤٧) S/2006/508.

السورية بأن تعتقل زعيم حماس خالد مشعل الذي كان يقيم في دمشق[١٤٨].

وأعرب ممثل بيرو عن الأسف، الذي كرره ممثل الدانمرك، لأن مشروع القرار لم يأخذ بعين الاعتبار أن حزب الله خطف أيضا جنديين إسرائيليين وأطلق صواريخ على إسرائيل، وهو ما تسبب برد من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي في لبنان. وأضافت ممثلة الدانمرك أن المشروع لا يتضمن إقرارا أكثر شمولا بالتعقيدات في الميدان، وشاطرها رأيها ممثل المملكة المتحدة، الذي قال إن النص غير متوازن[١٤٩]. وأعرب ممثل سلوفاكيا من جانبه عن خيبة أمله لأن إدانة الإرهاب لم تنعكس بصورة كافية في مشروع القرار[١٥٠].

وأعرب ممثلا قطر وفلسطين عن خيبة أملهما إزاء استمرار عجز المجلس عن العمل في حين يتواصل قتل المدنيين الفلسطينيين على أيدي الإسرائيليين. وأضافا أن هذا الأمر يضر بمصداقية المجلس وهو سيسهم في تفاقم الحالة[١٥١].

وفي الختام، ندد ممثل إسرائيل بالجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية بوصفهما جزءا من ''محور إرهاب'' وأضاف أن هذين البلدين يشكلان تهديدا لإسرائيل والمنطقة والعالم الحر برمته. وشدد أيضا على أن بلده يفعل ما يمكنه ليوازن بين واجبه بحماية مواطنيه ورغبته في التقليل إلى أبعد حد من التأثير السلبي في السكان المدنيين[١٥٢].

(١٤٨) S/PV.5488 ، الصفحة ٣.

(١٤٩) المرجع نفسه، الصفحة ٤ (بيرو؛ الدانمرك)؛ والصفحة ٥ (المملكة المتحدة).

(١٥٠) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

(١٥١) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٨.

### المداولات التي دارت في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (في الجلسة ٥٤٩٣)

في الجلسة ٥٤٩٣، المعقودة في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من المستشار الخاص للأمين العام بشأن بعثته الأخيرة إلى الشرق الأوسط، وإحاطة إعلامية من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ بشأن الحالة الإنسانية في المنطقة.

وبعد الاستماع إلى الإحاطتين، أدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس، وكذلك ممثلو الأردن، وأستراليا، وإسرائيل، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، والبرازيل، وتركيا، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، والسودان، وسويسرا، وشيلي، وغواتيمالا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا (باسم الاتحاد الأوروبي)، وفييت نام، وكندا، وكوبا، ولبنان، وماليزيا (باسم حركة بلدان عدم الانحياز)، ومصر، والمغرب، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، والنرويج، ونيوزيلندا، والهند، والمراقب الدائم لفلسطين، والمراقب الدائم لجامعة الدول العربية، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

وبداية، وجه الرئيس (فرنسا) انتباه المجلس إلى أربع رسائل من ممثل إسرائيل تدين تسلل حماس إلى إسرائيل في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، عبر نفق تحت سطح الأرض،

(١٥٢) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١٠.

وقتل جنديين إسرائيليين واختطاف جندي ثالث. وبررت الرسائل الأعمال التي قامت بها إسرائيل في الأرض الفلسطينية باعتبارها ضرورية لتحرير الجندي المختطف، وأعربت عن استيائها من استمرار إطلاق صواريخ القسام على إسرائيل[١٥٣]. وفي رسالة أخرى، احتج ممثل إسرائيل بشأن تسلل حزب الله إلى الأرض الإسرائيلية في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦ واختطاف جنديين إسرائيليين، ملقيا بالمسؤولية على حكومتي الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية، وكذلك على الحكومة اللبنانية لعدم تحركها، وأكد أن إسرائيل تحتفظ بالحق في التصرف دفاعا عن النفس بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة[١٥٤].

ووجه الرئيس الانتباه أيضا إلى رسائل من المراقب الدائم لفلسطين تندد بقيام إسرائيل بشن هجوم عسكري جوي وبري ضخم على قطاع غزة في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وبمعاقبة السكان المدنيين الفلسطينيين جماعيا على أسر الجندي الإسرائيلي في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ على الرغم من الدعوات التي صدرت عن القيادة الفلسطينية لإيجاد حل دبلوماسي. وفي هذه الرسائل، دعا ممثل فلسطين المجلس أيضا إلى إدانة جرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل، ووقف الغزو العسكري، وحث إسرائيل على الإفراج عن المسؤولين الفلسطينيين المحتجزين منذ وقوع الحادث[١٥٥].

وتضمنت إحدى هذه الرسائل نص وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني بشأن تطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وإجراء حوار وطني فلسطيني شامل[١٥٦].

وأشير أيضا إلى رسالة موجهة من ممثل الجمهورية العربية السورية تندد فيها بقيام طائرات عسكرية إسرائيلية بالتحليق فوق الشواطئ السورية في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بما يشكل انتهاكا للقانون الدولي واستفزازا غير مبرر، وإلى ثلاث رسائل من ممثل جمهورية إيران الإسلامية تدين فيها الحملة العسكرية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين[١٥٧].

وفي رسائل أخرى وجه إليها انتباه الدول الأعضاء في المجلس، قدم ممثل ماليزيا بيانين صادرين عن حركة بلدان عدم الانحياز تدين فيهما هجوم إسرائيل العسكري على المدنيين الفلسطينيين وانتهاكها الأجواء السورية، وتعرب عن القلق إزاء الحالة الإنسانية في غزة وفي لبنان، وتدعو مجلس الأمن إلى تثبيت وقف شامل لإطلاق النار في لبنان[١٥٨].

وقُدّم إلى المجلس أيضا في رسالة موجهة من ممثل فنلندا بيان صادر عن الاتحاد الأوروبي يذكر الأطراف بمسؤوليتها عن حماية أرواح المدنيين[١٥٩].

---

(١٥٣) الوثائق S/2006/436 و S/2006/463 و S/2006/485 و S/2006/502، المؤرخة ٢٦ و ٢٩ حزيران/يونيه و ٥ و ١٠ تموز/يوليه، على التوالي.

(١٥٤) الوثيقة S/2006/515، المؤرخة ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

(١٥٥) الوثائق S/2006/443 و S/2006/460 و S/2006/479 و S/2006/489 و S/2006/501 و S/2006/519 و S/2006/538 و S/2006/554، المؤرخة ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه، و ٣ و ٧ و ١٠ و ١٣ و ١٨ و ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦، على التوالي.

(١٥٦) الوثيقة S/2006/499، المؤرخة ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

(١٥٧) الوثائق S/2006/549 و S/2006/475 و S/2006/546 و S/2006/549، المؤرخة ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه و ١١ و ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦، على التوالي.

(١٥٨) الوثيقتان S/2006/491 و S/2006/548، المؤرختان ٧ و ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦، على التوالي.

(١٥٩) الوثيقة S/2006/511، المؤرخة ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

وأخيرا، وجه رئيس المجلس الانتباه إلى ثماني رسائل من ممثل لبنان رفضت فيها حكومة لبنان المسؤولية عن الأحداث التي وقعت في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦ على الخط الأزرق (حدودها مع إسرائيل)، وأدانت بشدة الاعتداءات الإسرائيلية، وأعربت عن استعدادها للتفاوض عن طريق الأمم المتحدة[١٦٠].

وقدم المستشار الخاص للأمين العام رؤية عامة عن التطورات الأخيرة. وعلى وجه الخصوص، قال إن الجهود الرامية إلى ضمان الإفراج عن الجندي الإسرائيلي لم تكلل بالنجاح حتى ذلك الحين، وإن العملية العسكرية الإسرائيلية ما زالت مستمرة، مما أدى إلى مقتل العديد من الفلسطينيين وإلى تردي الحالة الإنسانية لأن الدخول إلى غزة والخروج منها كانا يتعرضان لقيود شديدة. وفيما يتعلق بالبعثة التي قام بها إلى المنطقة بشأن النزاع في لبنان، أفاد بأن رئيس حكومة لبنان أصر على ضرورة وقف إطلاق النار فورا لكنه أكد أيضا أنه لم يكن بإمكانه أن يتفاوض على وقف لإطلاق النار نظرا لأنه لم يكن طرفا في هجمات حزب الله. وأفاد المستشار الخاص أيضا أن رئيس وزراء إسرائيل قال إن الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية تمولان وتسلحان وتدعمان حزب الله، وشدد على أن حزب الله يتحمل المسؤولية الكاملة عن بدء النزاع، وأن العمليات العسكرية ستتواصل حتى يتم إضعاف حزب الله. ولن ترحب إسرائيل بإطار سياسي يضمن عدم الرجوع إلى الوضع السابق إلا بعد تحقيق ذلك. وقال المستشار الخاص في الختام إن ثمة حاجة ماسة إلى التوصل إلى وقف الأعمال القتالية ووضع إطار سياسي يمهد الطريق لوقف كامل ودائم لإطلاق النار. وعلى هذه الجبهة، في حين أصرت حكومة لبنان على أن أي خطوات لنزع فتيل الأزمة تستلزم التوصل إلى توافق آراء لبناني، أصرت حكومة إسرائيل على إرجاع الأسيرين أولا. وفي الختام، قال إن رئيس السلطة الفلسطينية شدد على ضرورة الفصل بين الأزمة في غزة والأزمة في لبنان[١٦١].

وأفاد وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية أن الأزمة الإنسانية في لبنان ما زالت تستفحل حيث تقع العديد من الوفيات في صفوف المدنيين، وينتشر الدمار على نطاق واسع في البنية التحتية العامة، وتعمل المستشفيات فوق طاقتها. وقدم تفاصيل عن عمل وكالات الأمم المتحدة الإنسانية في سياق الاستجابة للأزمة، وطالب إسرائيل بقبول وكفالة ممرات إنسانية إلى لبنان ومنه. وقال إن نداء إنسانيا عاجلا سيتناول أيضا الشواغل الإنسانية الأكثر إلحاحا لفترة ثلاثة أشهر[١٦٢].

وأعرب ممثل فلسطين، بداية، عن أسفه إزاء تقاعس المجلس بشأن الحالة في غزة، وهو ما أدى إلى زيادة الخسائر في الأرواح. ودعا المجلس إلى إدانة الإجراءات الإسرائيلية، وضمان الوقف الفوري للأعمال القتالية، وانسحاب القوات الإسرائيلية، وإطلاق سراح جميع المسؤولين الفلسطينيين الذين كانت تحتجزهم إسرائيل[١٦٣].

وأكد ممثل إسرائيل مرة أخرى أن دولة إسرائيل هوجمت دون استفزاز من جانب حماس في غزة وحزب الله

(١٦٠) الوثائق S/2006/518 و S/2006/522 و S/2006/528 و S/2006/529 و S/2006/531 و S/2006/536 و S/2006/537 و S/2006/550 ، المؤرخة ١٣ و ١٤ و ١٧ و ١٨ و ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

(١٦١) S/PV.5493 ، الصفحات ٣-٧.

(١٦٢) المرجع نفسه، الصفحات ٧-٩.

(١٦٣) المرجع نفسه، الصفحات ١٠-١٣.

في لبنان، وهما منظمتان إرهابيتان. وأعرب عن أسفه للصعوبة التي تواجهها القوات الإسرائيلية في التمييز بين مقاتلي حزب الله والمدنيين، ولكنه أعرب عن وعي حكومة بلده الحالة الإنسانية في لبنان وأعلن أنه اتُفق على إقامة ممرات إنسانية. وفي الختام، شدد على أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتصدى للإرهاب في لبنان وراعييه قبل إمكانية التفكير بوقف الأعمال القتالية[١٦٤].

وأكد ممثل لبنان أن لبنان وقع ضحية لعدوان تجاوز بوحشيته كل السوابق. وأعرب عن تقديره لدعم الأمين العام للبنان، ودعا إلى وقف فوري لإطلاق النار، وناشد المجتمع الدولي التدخل فورا. وحمّل أيضا إسرائيل المسؤولية عن الكارثة الإنسانية والاقتصادية في لبنان، وأعرب عن أمله في إلزام إسرائيل بتقديم التعويض[١٦٥].

ودعا معظم أعضاء المجلس إلى قيام المجلس باتخاذ إجراءات فورية، دافعين بأن شرعية المجلس ستقوض إذا التزم الصمت. وعلى وجه الخصوص، أعرب ممثل قطر عن أسفه لاستخدام إسرائيل المفرط للقوة العسكرية ضد لبنان بحجة الدفاع عن النفس، وطالب المجلس باعتماد قرار على الفور. وشدد على ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار ورفع الحصار الإسرائيلي المفروض على لبنان، وتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة، وتقديم الدعم الكامل إلى حكومة لبنان ومؤسساته[١٦٦]. وأدان عدد من أعضاء المجلس هجمات حزب الله وأقروا بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس، ولكنهم انتقدوا أيضا إسرائيل على الرد باستخدام القوة المفرطة[١٦٧].

وأكد ممثل المملكة المتحدة على الحاجة إلى تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق وقف دائم وفعال لإطلاق النار وأعرب عن القلق إزاء دور الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية، وطالبهما بوقف دعم حزب الله والتدخل في لبنان[١٦٨]. وأشار عدد آخر من أعضاء المجلس إلى أن إيجاد حل شامل ودائم للمشاكل الأساسية ضروري لتهيئة الظروف اللازمة للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. وفي هذا الصدد، أشير إلى أهمية تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وإلى أن عودة الوضع إلى ما كان عليه أمر مستحيل[١٦٩]. وعلى وجه الخصوص، شدد ممثل فرنسا على أنه من المستبعد إلى حد بعيد أن يتم القضاء على حزب الله عن طريق القوة، مضيفا أن وجود حكومة لبنانية قوية أمر لا غنى عنه[١٧٠].

وأصر ممثل الولايات المتحدة من جانبه على أن إيجاد حلول دائمة من أجل إحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط أمر بالغ الأهمية، لا سيما التصدي للإرهاب وراعييه في طهران ودمشق. قال إنه مجرد اعتماد المجلس تدابير مؤقتة غير ناجعة في التصدي للعنف سيشكل ''ضررا'' لأن حزب

(١٦٤) المرجع نفسه، الصفحات ١٣-١٦.

(١٦٥) المرجع نفسه، الصفحات ١٦-١٨.

(١٦٦) المرجع نفسه، الصفحتان ١٨ و ١٩.

(١٦٧) المرجع نفسه، الصفحة ٢٥ (الصين)؛ و (Resumption 1) S/PV.5493، الصفحة ٢ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٣ (اليونان)؛ والصفحة ٦ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١١ (الأرجنتين)؛ والصفحة ١١ (فرنسا).

(١٦٨) (Resumption 1) S/PV.5493، الصفحة ٦.

(١٦٩) S/PV.5493، الصفحة ٢١ (اليابان)؛ و (Resumption 1) S/PV.5493 الصفحة ٨ (الدانمرك)؛ والصفحة ١١ (الأرجنتين)؛ والصفحة ١٤ (فرنسا).

(١٧٠) (Resumption 1) S/PV.5493 ، الصفحة ١٤.

الله قد لا يحترم وقف إطلاق النار. وأخيرا، أشار إلى أن بلده بصدد دراسة الأفكار الرامية إلى ضمان تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، بما في ذلك نشر قوة دولية لتحقيق الاستقرار وكيفية تعزيزها لتواجه شحنات الأسلحة إلى حزب الله[١٧١].

وخلال المناقشة، دعت جميع الدول غير الأعضاء تقريبا إلى قيام المجلس باتخاذ إجراءات للتصدي للأزمة. وأدان بعض المتكلمين جميع أشكال العنف، بما في ذلك عمليات الاختطاف والهجمات ضد المدنيين[١٧٢]. وعلى وجه الخصوص، ذكّر ممثل سويسرا طرفي النزاع بأن القانون الإنساني الدولي يحرم الهجمات على المدنيين وعلى الممتلكات المدنية[١٧٣]، وقال ممثل غواتيمالا إن الطرفين يتحملان المسؤولية عن حماية المدنيين[١٧٤]. وفي حين أدان عدد من المتكلمين الهجمات التي شنها حزب الله ودعوا إلى الإفراج عن جميع الجنود المختطفين[١٧٥]، ركّز آخرون تحديدا على الأعمال العسكرية الإسرائيلية ضد الشعب اللبناني والفلسطيني ورأوا أن الاحتلال الإسرائيلي للأرض العربية ما زال أصل المشكلة[١٧٦]. وأشار بعض المتكلمين إلى الأعمال التي تقوم بها إسرائيل بوصفها ''إرهاب دولة''[١٧٧] ودعوا المجلس على وجه التحديد إلى الضغط على إسرائيل لوضع حد للعدوان ومحاسبتها[١٧٨]. وأقر عدد كبير آخر بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس، ولكن طالبوها بممارسة ضبط النفس[١٧٩]. وأعرب بعض هؤلاء المتكلمين عن استيائهم من رد فعل إسرائيل غير المتناسب الذي يبلغ مستوى العقاب الجماعي[١٨٠].

وطالب ممثلو المملكة المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا وكندا على وجه الخصوص الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية، أو ''الدول ذات النفوذ'' بالكف

(١٧١) S/PV.5493 ، الصفحتان ٢٠ و ٢١.

(١٧٢) S/PV.5493 (Resumption 1)، الصفحة ٢١ (ماليزيا؛ سويسرا)؛ والصفحة ٢٩ (الأردن)؛ والصفحة ٤١ (نيوزيلندا)؛ والصفحة ٤٢ (الهند)؛ والصفحة ٥٠ (غواتيمالا)؛ والصفحة ٤٥ (فييت نام).

(١٧٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢١.

(١٧٤) المرجع نفسه، الصفحة ٥٠.

(١٧٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٩ (فنلندا)؛ والصفحة ٢٣ (البرازيل)؛ والصفحة ٣٣ (أستراليا)؛ والصفحة ٣٩ (جيبوتي)؛ والصفحة ٤١ (نيوزيلندا)؛ والصفحة ٤٢ (الهند)؛ والصفحة ٤٤ (شيلي)؛ والصفحة ٥٠ (غواتيمالا)؛ والصفحة ٤٥ (المكسيك).

(١٧٦) S/PV.5493 (Resumption 1)، الصفحة ١٥ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحة ٢٤ (المملكة العربية السعودية)؛ والصفحة ٢٦ (الجزائر)؛ والصفحة ٢٧ (مصر)؛ والصفحة ٢٩ (الأردن)؛ والصفحة ٣١ (إندونيسيا)؛ والصفحة ٣٢ (جامعة الدول العربية)؛ والصفحة ٣٥ (المغرب)؛ والصفحة ٣٧ (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والصفحة ٤٥ (جمهورية فنزويلا البوليفارية)؛ والصفحة ٤٧ (السودان)؛ والصفحة ٥٢ (اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)؛ والصفحة ٥٣ (الإمارات العربية المتحدة)؛ والصفحة ٥٤ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحة ٥٥ (باكستان).

(١٧٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٥ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحة ٢٦ (الجزائر)؛ والصفحة ٣٧ (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والصفحة ٤٧ (السودان).

(١٧٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٥ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحة ٢٦ (الجزائر)؛ والصفحة ٥٣ (الإمارات العربية المتحدة).

(١٧٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٩ (فنلندا)؛ والصفحة ٢١ (سويسرا)؛ والصفحة ٢٩ (النرويج)؛ والصفحة ٣٤ (تركيا)؛ والصفحة ٣٩ (جيبوتي)؛ والصفحة ٤٨ (كندا)؛ والصفحة ٥٠ (غواتيمالا)؛ والصفحة ٥٣ (الإمارات العربية المتحدة).

(١٨٠) المرجع نفسه، الصفحة ٢١ (سويسرا)؛ والصفحة ٢٩ (النرويج)؛ والصفحة ٣٩ (جيبوتي)؛ والصفحة ٥٠ (غواتيمالا)؛ والصفحة ٥٣ (الإمارات العربية المتحدة).

عن التدخل في شؤون لبنان الداخلية وعن تقديم المساعدة إلى حزب الله[١٨١]. ورفض ممثلا الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية كلاهما هذه الاتهامات[١٨٢].

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية أعرب العديد من المتكلمين عن القلق وطالبوا بتقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك إنشاء ممرات إنسانية على نحو ما طلب وكيل الأمين العام، وكذلك رفع الحصار الإسرائيلي المفروض على لبنان[١٨٣].

وأخيرا، فيما يتعلق بالحلول الممكنة للأزمة الراهنة، دعا المتكلمون بالإجماع تقريبا إلى وقف فوري لإطلاق النار. إلاّ أن الكثيرين وافقوا على أن العودة إلى الدبلوماسية أمر ضروري لأن إطلاق عملية سياسية، بما في ذلك استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط، هو وحده الكفيل بإحلال السلام الدائم في المنطقة[١٨٤]. وأصر ممثل مصر، على وجه الخصوص، على أن المفاوضات بشأن التوصل إلى تسوية دائمة للأزمة تستلزم أولا اتخاذ المجلس قرارا حازما بالوقف الشامل والفوري لإطلاق النار على الجبهتين اللبنانية والفلسطينية[١٨٥]. وأيد بعض المتكلمين فكرة نشر وجود دولي للأمن والرصد في لبنان. واقترح ممثل سويسرا أن يمنح هذا الوجود ولاية ضمان وقف إطلاق النار، وتأمين الحدود الإسرائيلية اللبنانية، وتيسير تسوية المنازعات الإقليمية عن طريق التفاوض، والسيطرة مؤقتا على منطقة مزارع شبعا[١٨٦]. وحث ممثل كندا أن يكون هذا الحضور مصحوبا بإطار سياسي بهدف تهيئة الظروف للاستقرار. وأخيرا، شدد العديد من المتكلمين على أن الدولة اللبنانية تحتاج إلى تعزيز سيادتها وأن القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) يجب أن ينفذ بالكامل، لا سيما نزع سلاح القوات غير النظامية العاملة في لبنان[١٨٧].

## المداولات التي دارت في الجلسة ٥٥١٥ المعقودة في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٥١٥، المعقودة في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية بشأن الحالة في المنطقة من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وأعقبت الإحاطة مناقشة أدلى فيها ببيانات جميع أعضاء المجلس، وممثلو إسرائيل وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان

(١٨١) S/PV.5493 ، الصفحة ٦ (المملكة المتحدة)؛ و(Resumption 1) S/PV.5493 الصفحة ٣٣ (أستراليا)؛ والصفحة ٤١ (نيوزيلندا)؛ والصفحة ٤٨ (كندا).

(١٨٢) (Resumption 1) S/PV.5493 ، الصفحتان ١٥ و ٣٧، على التوالي.

(١٨٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٩ (فنلندا)؛ والصفحة ٢٣ (البرازيل)؛ والصفحة ٢٦ (الجزائر)؛ والصفحة ٢٧ (مصر)؛ والصفحة ٢٩ (النرويج)؛ والصفحة ٣١ (إندونيسيا) والصفحة ٣٢ (جامعة الدول العربية)؛ والصفحة ٣٥ (المغرب)؛ والصفحة ٤٧ (السودان)؛ والصفحة ٥٠ (غواتيمالا)؛ والصفحة ٥٣ (الإمارات العربية المتحدة)؛ والصفحة ٥٥ (باكستان)؛ والصفحة ٥٦ (فييت نام، المكسيك).

(١٨٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٩ (فنلندا)؛ والصفحة ٢٣ (البرازيل)؛ والصفحة ٢٧ (مصر)؛ والصفحة ٢٩ (النرويج، الأردن)؛ والصفحة ٣١ (إندونيسيا) والصفحة ٣٢ (جامعة الدول العربية)؛ والصفحة ٣٥ (المغرب)؛ والصفحة ٤٤ (شيلي)؛ والصفحة ٤٢ (الهند)؛ والصفحة ٥٠ (غواتيمالا)؛ والصفحة ٥٣ (الإمارات العربية المتحدة)؛ والصفحة ٥٦ (فييت نام).

(١٨٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢٧.

(١٨٦) المرجع نفسه، الصفحة ٢١.

(١٨٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٩ (فنلندا)؛ والصفحة ٣٣ (أستراليا)؛ والصفحة ٤٨ (كندا)؛ الصفحة ٥٣ (الإمارات العربية المتحدة)؛ والصفحة ٥٦ (المكسيك).

والبرازيل والجزائر والجمهورية العربية السورية والسودان وفنلندا (باسم الاتحاد الأوروبي) وكندا ولبنان والنرويج.

وقال وكيل الأمين العام أن الرؤية لحل يقوم على وجود دولتين شهدت تراجعا خلال السنة الماضية، ومرد ذلك بالأخص لتزايد أعمال العنف وفرض حقائق على الأرض تمسّ بمسائل الوضع النهائي. وإضافة إلى ذلك، ففي حين احترم الرئيس عباس برنامجه للسلام، لم تلتزم السلطة الفلسطينية بقيادة حماس التزاما تاما بالمبادئ الأساسية لعملية السلام. أما بالنسبة لإسرائيل، فقد فشلت الحكومة في تنفيذ التزاماتها المتعلقة بخريطة طريق المجموعة الرباعية. وأعرب عن قلقه إزاء الحالة الاقتصادية الفلسطينية، وأشار إلى أن ما تقوم به إسرائيل من عمليات إغلاق وما تفرضه من قيود على الحركة يشكل أكبر عقبة أمام النمو الاقتصادي. وشدد على أن السبب الجذري للمشاكل التي تواجهها المنطقة هو عدم وجود حل شامل، وأضاف أنه ينبغي جعل المأساة التي شهدها لبنان مؤخرا فرصة لحل مشاكل المنطقة التي طال أمدها[١٨٨].

وأعرب ممثل فلسطين عن أسفه لعدم تحقيق عملية السلام المستمرة منذ ١٥ عاما للأهداف المتوخاة منها. وأكد أن حالة الشعب الفلسطيني تدهورت تدهورا واضحا. ورحب باعتزام وزراء الخارجية العرب طلب عقد اجتماع رفيع المستوى لمجلس الأمن بشأن القضية الفلسطينية بهدف المضي قدُما نحو تنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة[١٨٩].

وصرّح ممثل إسرائيل أن بلده يدرك مدى الحالة الإنسانية في غزة، إلاّ أنه سيكون من الخطأ صرف انتباه المجلس عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، لأن هذا القرار هو الفرصة الأخيرة أمام لبنان لمنع حزب الله من التصرف بوصفه ”دولة داخل الدولة“[١٩٠].

أما ممثلة لبنان، فقد أعربت عن الاستياء لمواصلة إسرائيل منذ اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) لأعمالها العدوانية التي شملت خروقات جوية. ودعت المجلس للتعجيل بتوسيع نطاق بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبنشرها، وضمان امتثال إسرائيل لقراراته[١٩١].

واتفق معظم المتكلمين على أنه لا ينبغي أن يغطي النزاع الأخير في لبنان على استمرار معاناة الشعب الفلسطيني. وأكد عدة متكلمين من جديد أن المشكلة الفلسطينية هي أساس جميع الأزمات في المنطقة، وأضافوا أنه إذا لم تُحل هذه المشكلة، فإن مشاكل أخرى ستظل مطروحة[١٩٢].غير أن المسألة الرئيسية بالنسبة لممثل الولايات المتحدة تمثلت في أن حماس رفضت السلام بعدم تقيدها بمبادئ المجموعة الرباعية[١٩٣].وعلى النقيض من ذلك، أكد ممثلو جمهورية إيران الإسلامية وباكستان والجمهورية العربية السورية أن المشكلة الأساسية هي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية[١٩٤].

---

(١٨٨) S/PV.5515، الصفحات ٢-٦.

(١٨٩) المرجع نفسه، الصفحات ٢٨-٣٢.

(١٩٠) المرجع نفسه، الصفحات ٣٢-٣٥.

(١٩١) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٦-٣٧.

(١٩٢) المرجع نفسه، الصفحة ٨ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ١٢ (الصين)؛ والصفحة ٢٥ (قطر)؛ والصفحة ٢٩ (فلسطين).

(١٩٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

(١٩٤) المرجع نفسه، الصفحات ٤١ و ٤٨ و ٥١ على التوالي.

ورحب عدد من المتكلمين باستمرار وقف الأعمال العدائية بين إسرائيل وحزب الله بوجه عام[١٩٥]،غير أن العديد من المتكلمين الآخرين أعربوا عن قلقهم بخصوص هشاشة الحالة على الأرض الناجمة جزئيا عن غارة شنتها إسرائيل على منطقة وادي البقاع بلبنان في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦[١٩٦].ونظراً لأن العملية استهدفت شحنة من الأسلحة غير المشروعة، قال البعض أن ذلك أبرز أهمية التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وعلى الأخص حظر توريد الأسلحة المفروض على لبنان[١٩٧].وألحّ ممثل الولايات المتحدة على أن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) يكفل حق إسرائيل في الدفاع عن النفس وأضاف أنه يجب على الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية الالتزام بحظر توريد الأسلحة[١٩٨].

وحث العديد من المتكلمين كلا من حزب الله وإسرائيل على الامتناع عن القيام بأية أعمال قد تعقد الوضع[١٩٩].وأشار ممثل الاتحاد الروسي إلى ضرورة اضطلاع المجتمع الدولي بأعمال مشتركة لتخفيف حدة التوتر[٢٠٠].وإضافة إلى ذلك، حثت عدة وفود إسرائيل على أن ترفع فورا حصارها الجوي والبحري المفروض على لبنان، وحث ممثل قطر المجلس على طلب ذلك بالتحديد[٢٠١].وأعرب ممثل البرازيل عن الأمل في أن تزيد الجهات المانحة من دعمها للبنان في المؤتمر المقرر عقده في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ في ستوكهولم[٢٠٢].

## المداولات التي دارت في الجلسة ٥٥٣٠ المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

في رسالة مؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن[٢٠٣]،أحال المراقب الدائم عن جامعة

(١٩٥) المرجع نفسه، الصفحة ٧ (الأرجنتين)؛ والصفحة ٨ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ١١ (الصين)؛ والصفحة ١٢ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٤ (الدانمرك)؛ والصفحة ١٥ (فرنسا)؛ والصفحة ١٧ (اليابان)؛ والصفحة ٢٠ (جمهورية تنزانيا المتحدة)؛ والصفحة ٢١ (بيرو)؛ والصفحة ٢٢ (سلوفاكيا)؛ والصفحة ٣٥ (النرويج)؛ والصفحة ٣٨ (فنلندا)؛ والصفحة ٤٣ (كندا).

(١٩٦) المرجع نفسه، الصفحة ٧ (الأرجنتين)؛ والصفحة ١٤ (الدانمرك)؛ والصفحة ١٥ (فرنسا)؛ والصفحة ١٧ (اليابان)؛ والصفحة ٢٠ (جمهورية تنزانيا المتحدة)؛ والصفحة ٢١ (بيرو)؛ والصفحة ٢٢ (سلوفاكيا)؛ والصفحة ٢٥ (قطر، الكونغو)؛ والصفحة ٢٧ (غانا)؛ والصفحة ٣٦ (لبنان)؛ والصفحة ٣٨ (فنلندا)؛ والصفحة ٤٠ (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والصفحة ٤٢ (البرازيل)؛ والصفحة ٤٣ (كندا)؛ والصفحة ٤٥ (السودان)؛ والصفحة ٤٦ (الجزائر)؛ والصفحة ٤٧ (باكستان).

(١٩٧) المرجع نفسه، الصفحة ٧ (الأرجنتين)؛ والصفحة ٩ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٤ (الدانمرك)؛ والصفحة ١٦ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٠ (جمهورية تنزانيا المتحدة)؛ والصفحة ٢٧ (غانا)؛ والصفحة ٣٣ (إسرائيل)؛ والصفحة ٤٤ (كندا).

(١٩٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

(١٩٩) لمرجع نفسه، الصفحة ١١ (الصين)؛ والصفحة ١٣ (المملكة المتحدة، الدانمرك)؛ والصفحة ١٥ (فرنسا)؛ والصفحة ١٧ (اليابان)؛ والصفحة ٢٢ (سلوفاكيا).

(٢٠٠) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(٢٠١) المرجع نفسه، الصفحة ٧ (الأرجنتين)؛ والصفحة ١١ (الصين)؛ والصفحة ١٢ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٦ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٠ (جمهورية تنزانيا المتحدة)؛ والصفحة ٢٤ (قطر)؛ والصفحة ٢٨ (غانا)؛ والصفحة ٣٧ (لبنان)؛ والصفحة ٣٨ (فنلندا)؛ والصفحة ٤٠ (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والصفحة ٤٨ (باكستان).

(٢٠٢) المرجع نفسه الصفحة ٤٣.

(٢٠٣) S/2006/700.

الدول العربية قرارين اعتمدهما مجلس جامعة الدول العربية في اجتماع وزاري عقد في القاهرة في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦ داعيا مجلس الأمن إلى الضغط على إسرائيل لترفع فورا الحصار الجوي والبري والبحري المفروض على لبنان، ومؤيدا ''خطة النقاط السبع'' الرامية لإنهاء النزاع الدائر في لبنان التي قدمتها حكومة لبنان في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦[٢٠٤]. كما طلبت جامعة الدول العربية إلى المجلس أن يعقد اجتماعا على مستوى الوزراء للنظر في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي على صعيد جميع المسارات.

وفي الجلسة ٥٥٣٠ المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ استجابة لذلك الطلب، أدرج المجلس الرسالتين المشار إليهما أعلاه في جدول أعماله. وأدلى ببيانات وزراء خارجية جميع أعضاء المجلس ووزير خارجية الولايات المتحدة، بالإضافة إلى وزير خارجية البحرين (باسم جامعة الدول العربية) ووزير خارجية فنلندا (باسم الاتحاد الأوروبي) ورئيس السلطة الفلسطينية وممثل إسرائيل والأمين العام.

وأكد الأمين العام أن الأحداث الأخيرة في المنطقة أثبتت أن جميع المشاكل المطروحة مترابطة وأن ترك النزاع العربي الإسرائيلي دون حل ينطوي على خطر. وأعرب عن ترحيبه بالدور الحيوي الذي يقوم به المجلس في السعي لإحلال السلام باعتماد القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وأكد أن مشكلة إسرائيل وفلسطين تكمن في صميم النزاع. وشدد على أن الأغلبية العظمى من الإسرائيليين والفلسطينيين تنشد السلام وتدرك أنه من غير الممكن حل النزاع عسكريا. ودعا المجموعة الرباعية والمجلس إلى العمل معا لإعداد عملية سياسية ذات مصداقية عمادها الحوار والتنفيذ المتوازي للالتزامات ووضوح الرؤية بالنسبة للأهداف النهائية[٢٠٥].

وشدد ممثل البحرين على أن الصراع العربي الإسرائيلي يستنزف موارد المنطقة ويُشيع عدم الاستقرار. ولإحياء عملية السلام، اقترحت جامعة الدول العربية أن يوافق المجلس على جملة أمور منها بدء مفاوضات بين الأطراف على أسس ما تم الاتفاق عليه مسبقا وذلك في إطار جدول زمني محدد وبرعاية المجلس؛ والطلب إلى الأمين العام أن يعد تقريرا عن الآليات الملائمة لاستئناف المفاوضات المباشرة، بما في ذلك خيارات تتعلق بالشكل والضمانات والإطار الزمني وحدود ودور مجلس الأمن وغيره من الأطراف الثالثة، وأن يقدم ذلك التقرير إلى المجلس؛ وعقد المجلس لاجتماع على المستوى الوزاري للنظر في اتخاذ تدابير إضافية[٢٠٦].

وقال ممثل إسرائيل، في معرض إبرازه لالتزام بلده بإحلال السلام، إن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو نتيجة، وليس سببا، لمذهب عدم التسامح الذي تعاني منه المنطقة والذي يهيمن على السلطة الفلسطينية في شكل حماس. وأكد أن أي تقدم ينبغي أن يبدأ بإطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين وإنهاء الهجمات الإرهابية[٢٠٧].

وأجمع المتكلمون على ضرورة إعادة تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط، وأكدوا من جديد تأييدهم للجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية لتحقيق رؤية وجود دولتين، ورحبوا بنتائج اجتماع المجموعة الرباعية المعقود في

(٢٠٤) أحال ممثل لبنان ''خطة النقاط السبع'' إلى المجلس في رسالة مؤرخة ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ (S/2006/639).

(٢٠٥) S/PV.5530، الصفحات ٢-٤.

(٢٠٦) المرجع نفسه، الصفحات ٤-٦.

(٢٠٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٦-٧.

٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ الذي حدد تدابير لبناء الثقة بين الأطراف. ودعا ممثل فرنسا وممثل الاتحاد الروسي على وجه التحديد إلى عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط يمكن أن ينعقد في سياق مبادرة جامعة الدول العربية، ويمهد السبيل لوضع إطار إقليمي جديد لتحقيق الأمن الجماعي والتكامل الاقتصادي[٢٠٨]. ورحب العديد من المتكلمين أيضا بالتشكيل المتوقع لحكومة وحدة وطنية فلسطينية، ودعوا إلى دعم الرئيس عباس بقوة[٢٠٩]. أما وزيرة خارجية الولايات المتحدة، فقد أكدت من جديد أن على السلطة الفلسطينية أن تلتزم بالمبادئ التي حددتها المجموعة الرباعية، وهي: نبذ الإرهاب، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، وقبول الاتفاقات والالتزامات السابقة[٢١٠].

وأعرب معظم المتكلمين أيضا عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية المزرية في الأرض الفلسطينية، ولا سيما في غزة، وحثوا على الاستئناف الفوري لتقديم المعونة الدولية، ودعوا السلطات الإسرائيلية إلى تحويل إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية الفلسطينية التي تحتجزها. وأشارت وزيرة خارجية الولايات المتحدة إلى أن حكومتها زادت مساعدتها المباشرة إلى مبلغ ٤٦٨ مليون دولار، ووافقت على توسيع الآلية الدولية المؤقتة لضمان حصول الشعب الفلسطيني على هذه المساعدة[٢١١]. وفي حين أن ممثليْ سلوفاكيا وفنلندا طالبا بفتح معبريْ رفح وكرني الحدودين[٢١٢]، حثّ ممثل الصين إسرائيل على رفع الحصار الذي تفرضه على فلسطين وتفكيك الجدار الفاصل وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية للفلسطينيين[٢١٣].

وبشأن المسار اللبناني، دعت معظم الوفود إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ولا سيما نشر وتعزيز قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وضرورة بسط الحكومة اللبنانية لسلطتها السيادية على جميع أنحاء البلد، وإطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين المختطفين. وأشار ممثل الاتحاد الروسي أيضا إلى ضرورة بعث الحياة في المسار السوري. وقال إن الاتصالات التي أجراها مؤخرا مع القيادة السورية أعطته الانطباع بأن دمشق مهتمة بإحلال السلام[٢١٤].

وفي ختام الجلسة، ذكر الرئيس عباس أن السلطة الفلسطينية ملتزمة التزاما كاملا بتحقيق السلام عن طريق المفاوضات، وبالشرعية الدولية وخريطة الطريق والعيش مع جيرانها في سلام وأمن[٢١٥].

## المداولات التي دارت أثناء الجلسة ٥٥٥٢ المعقودة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٥٥٢ المعقودة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦[٢١٦]، استمع المجلس لإحاطة إعلامية

(٢٠٨) المرجع نفسه، الصفحتان ١٥ و ٢١، على التوالي.

(٢٠٩) المرجع نفسه، الصفحة ٤ (الأمين العام)؛ والصفحة ٩ (قطر)؛ والصفحة ١٠ (الدانمرك)؛ والصفحة ١١ (غانا)؛ والصفحة ١٣ (بيرو)؛ والصفحة ١٥ (فرنسا)؛ والصفحة ١٦ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٨ (سلوفاكيا)؛ والصفحة ٢٠ (الأرجنتين)؛ والصفحة ٢٠ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٢٢ (جمهورية تترانيا المتحدة)؛ والصفحة ٢٥ (اليابان)؛ والصفحة ٢٨ (اليونان)؛ والصفحة ٢٩ (فنلندا).

(٢١٠) المرجع نفسه، الصفحة ٢٣.

(٢١١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٣.

(٢١٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١٨ و ٢٩، على التوالي.

(٢١٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٤.

(٢١٤) المرجع نفسه، الصفحة ٢١.

(٢١٥) المرجع نفسه، الصفحة ٣٠.

(٢١٦) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل السادس، الجزء الرابع، الفرع باء،

قدمها المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. وبعد تقديم الإحاطة، أدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس، وممثلو كل من الأردن (باسم جامعة الدول العربية)، وكوبا (باسم حركة بلدان عدم الانحياز)، وفنلندا (باسم الاتحاد الأوروبي)، وإسرائيل، وجمهورية إيران الإسلامية، والجمهورية العربية السورية، والمراقب الدائم عن فلسطين.

وصرّح المنسق الخاص في البداية أن جوهر النزاع الدائر في الشرق الأوسط هو مشكلة إسرائيل وفلسطين. وأعرب عن أسفه لتكثيف العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة التي أدت إلى سقوط الكثير من القتلى، وأعرب عن أسفه لأن لا أعمال العنف ولا الجهود الدبلوماسية، التي تقودها مصر، أدت إلى الإفراج عن الجندي الإسرائيلي الأسير ووقف هجمات الصواريخ ضد إسرائيل. وأشار إلى أن المخابرات الإسرائيلية ادّعت حدوث عمليات تهريب أسلحة إلى غزة عبر الأنفاق في الفترة الأخيرة. ثم قدم إفادات عن الأزمة السياسية في السلطة الفلسطينية وفشل الرئيس ورئيس الوزراء في تنفيذ اتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية. وحذر من أن المجتمع الفلسطيني يتأرجح بين الوحدة الوطنية والصراع الأهلي، حيث أن التوتر بين قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية ومقاتلي حماس أدى إلى وقوع اشتباكات مسلحة. ورحب المنسق الخاص بتجديد المفوضية الأوروبية للآلية الدولية المؤقتة وتوسيع نطاقها، وحث على تنفيذ اتفاق التنقل والعبور الذي من شأنه أن يفسح المجال للاقتصاد الفلسطيني للانتعاش. وأخيرا، ذكر المنسق الخاص أنه مع أن رئيس وزراء إسرائيل، إيهود أولمرت، أعرب عن رغبته بعقد محادثات مباشرة مع لبنان، فإن رئيس وزراء لبنان، فؤاد السنيورة، قد رفض ذلك. وعلى نحو مماثل، فمع أن رئيس الجمهورية العربية السورية قد أعرب عن رغبته في التفاوض مع إسرائيل لتأمين استرجاع مرتفعات الجولان، فإن رئيس وزراء إسرائيل أكد أن مرتفعات الجولان ستظل جزءا من إسرائيل. وأكد من جديد أن إحلال السلام بين إسرائيل وفلسطين والجمهورية العربية السورية ولبنان جزء من هدف الأمم المتحدة الرامي لتحقيق سلام شامل في المنطقة، وحذر من اتباع نهج تجزيئي[٢١٧].

أعرب جميع المتكلمين عن القلق إزاء أعمال العنف، واتفقوا على ضرورة إنعاش عملية السلام على أساس المبادئ المتفق عليها سابقا، بما فيها الحل القائم على وجود دولتين، وصيغة الأرض مقابل السلام، وخريطة الطريق، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأعرب عدة متكلمين عن تأييدهم للجهود التي يبذلها الرئيس الفلسطيني لتشكيل حكومة وحدة وطنية من أجل إعادة سيادة القانون والنظام وتحسين المناخ السياسي[٢١٨]،إلاّ أن ممثل المملكة المتحدة على وجه التحديد ألقى باللائمة في فشل تشكيل هذه الحكومة على حماس، وأكد من جديد أن الرئيس عباس هو الشريك الرئيسي في عملية السلام[٢١٩].وحث عدد قليل من المتكلمين القيادة الفلسطينية على وضع حد للعنف والأنشطة الإرهابية، بما في ذلك إطلاق الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية[٢٢٠]،بينما

الحالة ١٨، بشأن العلاقة بين مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية.

(٢١٧) S/PV.5552، الصفحات ٢-٧.

(٢١٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٠ (الدانمرك)؛ والصفحة ١٢ (الكونغو)؛ والصفحة ١٣ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٤ (بيرو)؛ والصفحة ١٦ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٢ (سلوفاكيا)؛ والصفحة ٢٣ (اليونان)؛ والصفحة ٢٣ (الأرجنتين)؛ والصفحة ٢٥ (اليابان)؛ والصفحة ٣٥ (فنلندا).

(٢١٩) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(٢٢٠) المرجع نفسه، الصفحة ٥ (المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط)؛ والصفحة ١٥ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٢

دعا متكلمون آخرون إسرائيل إلى وقف العمليات العسكرية غير المتناسبة وارتكاب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني[٢٢١]. وبغرض تخفيف حدة الأزمة الاقتصادية في الأرض الفلسطينية، حث ممثل المملكة المتحدة، ومتكلمون آخرون رددوا ما قاله، المجتمع الدولي على مواصلة استخدام الآلية الدولية المؤقتة في إيصال المساعدة المالية إلى الفلسطينيين[٢٢٢].

وفي ما يتعلق بالحالة في لبنان، أعاد معظم المتكلمين، رغم ترحيبهم بالتقدم المحرز حتى حينه، تأكيد ضرورة تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بالكامل والإفراج الفوري عن الجنديين الإسرائيليين. وحث ممثل كل من المملكة المتحدة وسلوفاكيا والولايات المتحدة والجمهوريةَ العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية على الامتثال لنظام حظر توريد الأسلحة[٢٢٣]،فيما قال ممثل الدانمرك إن على الجمهورية العربية السورية ”أن تجاري [...] بروح بناءة“[٢٢٤].وأعرب عدة متكلمين عن قلقهم إزاء استمرار وجود الجماعات المسلحة في لبنان التي تهدد تحمل الدولة وحدها لمسؤولية الاستخدام المشروع للقوة، وحثوا على نزع سلاحها[٢٢٥].وأُعرب أيضا عن مخاوف بشأن انتهاكات جيش الدفاع الإسرائيلي للمجال الجوي اللبناني[٢٢٦].

ودعا ممثل فلسطين المجلس إلى وضع حد لأعمال العنف الإسرائيلية، وحماية المدنيين. وأكد أيضا أن الفلسطينيين قد اختاروا السلام، ودعا إسرائيل إلى اختيار الشيء نفسه[٢٢٧].

أما ممثل إسرائيل، فرغم إشارته إلى أن الوضع على طول الحدود الشمالية قد بدأ في الاستقرار، فقد أعرب عن القلق إزاء تهريب الأسلحة عبر الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية. وأعاد أيضا تأكيد أن بلده لن تدخل في حوار مع حماس قبل أن تقر بالمبادئ التي حددتها المجموعة الرباعية[٢٢٨].

ونفى ممثل الجمهورية العربية السورية صحة ادعاءات تهريب الأسلحة عبر الحدود بين بلده ولبنان، وأكد من جديد التزام بلده بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وشدد أيضا على أن إسرائيل لن تنعم أبدا بالسلام بدون إعادة مرتفعات الجولان المحتلة إلى بلده[٢٢٩].

(سلوفاكيا)؛ والصفحة ٣١ (إسرائيل)؛ والصفحتان ٣٤-٣٥ (فنلندا).

(٢٢١) المرجع نفسه، الصفحة ١٦ (فرنسا)؛ والصفحتان ٢٣-٢٤ (الأرجنتين)؛ والصفحة ٣٠ (فلسطين)؛ والصفحة ٣٦ (كوبا)؛ والصفحة ٣٩ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحة ٤٠ (جمهورية إيران الإسلامية).

(٢٢٢) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٥ (فرنسا)؛ والصفحة ٢١ (سلوفاكيا)؛ والصفحة ٣٥ (فنلندا).

(٢٢٣) المرجع نفسه، الصفحة ٨ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٣ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٢١ (سلوفاكيا).

(٢٢٤) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(٢٢٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٥ (بيرو)؛ الصفحة ٢١ (سلوفاكيا)؛ الصفحة ٢٣ (الأرجنتين)؛ والصفحة ٢٥ (اليابان).

(٢٢٦) المرجع نفسه، الصفحة ١١ (الكونغو)؛ والصفحة ١٧ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٢٣ (الأرجنتين)؛ والصفحة ٣٢ (البحرين).

(٢٢٧) المرجع نفسه، الصفحات ٢٦-٣٠.

(٢٢٨) المرجع نفسه، الصفحات ٣٠-٣٢.

(٢٢٩) المرجع نفسه، الصفحات ٣٨-٤٠.

### المقرر المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ (الجلسة ٥٥٦٤): رفض مشروع قرار

في رسائل مؤرخة ٦ و ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، طلب ممثل قطر بصفته رئيس مجموعة الدول العربية، وباسم أعضاء جامعة الدول العربية، وممثل أذربيجان باسم منظمة المؤتمر الإسلامي، وممثل كوبا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، على التوالي، عقد اجتماع عاجل للمجلس للنظر في الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين[٢٣٠].

وفي الجلسة ٥٥٦٤ المعقودة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ استجابة لتلك الطلبات، أدرج المجلس الرسالات المشار إليها أعلاه في جدول أعماله. قدمت الأمينة العامة المساعدة للشؤون السياسية إحاطة إعلامية إلى المجلس بشأن الحالة في المنطقة، وبعد ذلك أدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس وممثلو كل من الجزائر وأذربيجان (باسم منظمة المؤتمر الإسلامي) والبرازيل، وكوبا (باسم حركة بلدان عدم الانحياز)، ومصر، وفنلندا (باسم الاتحاد الأوروبي)، وإندونيسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وإسرائيل، والأردن، والكويت، ولبنان، والجماهيرية العربية الليبية، وماليزيا، والمغرب، والنرويج، وباكستان، والمملكة العربية السعودية، وجنوب أفريقيا، وإسبانيا، والسودان، والجمهورية العربية السورية، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، واليمن، والمراقب الدائم عن فلسطين، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والمراقب الدائم عن جامعة الدول العربية.

وقدمت مساعدة الأمين العام إفادات عن حادث قصف القوات الإسرائيلية لمنطقة في بيت حانون في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ الذي أدى إلى مقتل العديد من المدنيين الفلسطينيين. وحدث ذلك بعد قيام إسرائيل بعملية عسكرية لمدة أسبوع في شمال غزة كان الغرض منها منع إطلاق الصواريخ على إسرائيل. وقالت إن الأمين العام قد أعرب عن صدمته حيال الحادث. وفي حين أدانت الأمم المتحدة إطلاق الصواريخ من الجانب الفلسطيني، فقد ذكّرت أيضا الطرفين بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي الإنساني في ما يتعلق بحماية المدنيين[٢٣١].

وأدان ممثل فلسطين أعمال ''إرهاب الدولة'' الإسرائيلية و ''جرائم الحرب'' التي أدت إلى مقتل مدنيين فلسطينيين. وأعرب عن الاستياء إزاء إخفاق المجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن، في حمايتهم، وأضاف أن هذا الإخفاق خلق ثقافة الإفلات من العقاب في إسرائيل. ودعا إلى إجراء تحقيق عاجل في مأساة بيت حانون، وإلى وقف متبادل لإطلاق النار تعمل على رصده قوة مراقبين من الأمم المتحدة، وإلى الانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية إلى المواقع التي كانت ترابط فيها قبل ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦[٢٣٢].

وبينما أعرب ممثل إسرائيل عن الأسف للوفيات بين صفوف المدنيين، ألحّ على أن ''قتل'' مدنيين ''بطريق الخطأ'' في بيت حانون لم يكن ليحدث قط في حالة توقف الفلسطينيون عن إطلاق الصواريخ على إسرائيل. وأشار إلى أن بلده قد قام، دون جدوى، بتنبيه المجلس إلى الخطر المتزايد في غزة، وأنه منح المعتدلين من الفلسطينيين ما يكفي من

(٢٣٠) S/2006/868 و S/2006/869 و S/2006/871، على التوالي.

(٢٣١) S/PV.5564، الصفحات ٤-٦.

(٢٣٢) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٩.

الوقت لاتخاذ الخطوات اللازمة. وقال إنه يجب تحميل السلطة الفلسطينية المسؤولية عما حدث في أراضيها، وحثّ القيادة الفلسطينية المعتدلة على الإمساك بزمام الأمور. وفي ما يتعلق بلبنان، أكد الممثل أنه برغم ما حدث من تطورات إيجابية مؤخرا في الجنوب، فالسلام الدائم لا يمكن أن يتحقق إلا بالتنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ثم تابع معربا عن القلق إزاء تهريب الأسلحة عبر الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية[٢٣٣].

وأعرب معظم المتكلمين عن القلق البالغ حيال التصعيد الأخير لأعمال العنف في قطاع غزة، ولا سيما الحادث الذي وقع في بيت حانون. وأشار بعض المتكلمين إلى أن الحادث مدعاة لمزيد من القلق لحدوثه بعد أن أعلنت إسرائيل الانسحاب. وفي المقابل، أشار ممثل الولايات المتحدة إلى الهجمات على إسرائيل، وأضاف أن مسؤولية منع شن الهجمات الإرهابية ضد إسرائيل من الأراضي الفلسطينية تقع على عاتق الحكومة التي تقودها حماس. ودعا العديد من المتكلمين أيضا إلى وقف الهجمات الصاروخية الفلسطينية[٢٣٤]. وحث ممثل المملكة العربية السعودية إسرائيل على استئناف المفاوضات في إطار متزامن مع التزامات موازية من الجانب الفلسطيني بوقف إطلاق الصواريخ وبالتزامن مع وقف الجانب الإسرائيلي لجميع عملياته العسكرية[٢٣٥].

وأكد معظم المتكلمين على أن العمليات العسكرية التي قامت بها إسرائيل مؤخرا في غزة كانت غير متناسبة وتشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني[٢٣٦]. وأشار ممثل المملكة المتحدة، على وجه الخصوص، إلى أن من الصعب فهم الهدف من وراء العملية في بيت حانون أو إيجاد تبرير لها[٢٣٧].

---

(٢٣٣) المرجع نفسه، الصفحات ٩-١١.

(٢٣٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٤ (غانا)؛ والصفحة ١٥ (فرنسا)؛ والصفحة ١٦ (سلوفاكيا)؛ والصفحة ١٧ (جمهورية تترانيا المتحدة)؛ والصفحة ١٨ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٢١ (الدانمرك)؛ والصفحة ٢٢ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٢٣ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحتان ٢٤-٢٥ (الصين، الأرجنتين)؛ والصفحة ٢٧ (اليابان)؛ والصفحة ٣٠ (فنلندا)؛ S/PV.5564 (Resumption 1)، الصفحة ٤ (باكستان)؛ والصفحة ١١ (النرويج)؛ والصفحة ١٤ (اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)؛ والصفحة ٢١ (إندونيسيا)؛ والصفحة ٢٦ (البرازيل)؛ والصفحة ٢٧ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحة ٢٨ (إسرائيل).

(٢٣٥) S/PV.5564، الصفحة ٣٣.

(٢٣٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٢ (قطر)؛ والصفحة ١٥ (فرنسا)؛ والصفحة ١٧ (جمهورية تترانيا المتحدة)؛ والصفحة ١٩ (الكونغو)؛ والصفحة ٢٠ (اليونان)؛ والصفحة ٢١ (الدانمرك)؛ والصفحة ٢٣ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٢٥ (الأرجنتين)؛ والصفحة ٢٨ (بيرو)؛ والصفحة ٢٩ (كوبا)؛ والصفحة ٣٠ (فنلندا)؛ والصفحة ٣٣ (المملكة العربية السعودية)؛ S/PV.5564 (Resumption 1)، الصفحة ٣ (أذربيجان)؛ والصفحة ٤ (باكستان)؛ والصفحة ٦ (السودان)؛ والصفحة ٨ (المغرب)؛ والصفحة ١١ (النرويج)؛ والصفحة ١٢ (الجزائر)؛ والصفحة ١٤ (اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)؛ والصفحة ١٥ (الإمارات العربية المتحدة)؛ والصفحة ١٦ (جامعة الدول العربية)؛ والصفحة ١٧ (الكويت)؛ والصفحة ٢٠ (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والصفحة ٢١ (إندونيسيا)؛ والصفحة ٢٢ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحة ٢٤ (الجماهيرية العربية الليبية)؛ والصفحة ٢٦ (البرازيل).

(٢٣٧) S/PV.5564، الصفحة ٢٢.

وفي حين رحب العديد من المتكلمين بإعلان إسرائيل إجراء تحقيق في الحادث الذي وقع في بيت حانون[٢٣٨]،دعا آخرون إلى إجراء تحقيق مستقل[٢٣٩].وأعرب ممثل فرنسا خصوصا عن رغبته في أن يحدد الأمين العام المعايير لإجراء تحقيق مستقل[٢٤٠].وأيّد المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية هذه الدعوة، وأعرب عن أمله في أن تقدم لجنة تقصي الحقائق تقريرا إلى المجلس[٢٤١].وحث العديد من المتكلمين المجلسَ على أن يوفد إلى الأراضي الفلسطينية بعثة من المراقبين الدوليين أو آلية للرصد أو حتى قوة لحماية المدنيين[٢٤٢].واقترح ممثل ماليزيا أيضا أن ينشئ المجلس آلية حماية دولية تفصل بين الطرفين[٢٤٣].

وأكد عدة متكلمين أهمية اتخاذ تدابير لبناء الثقة لتيسير استئناف عملية السلام[٢٤٤].وفي هذا الصدد، دعا معظم أعضاء المجلس إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الجندي الإسرائيلي المختطف، في حين حثت معظم الدول غير الأعضاء إسرائيل على إطلاق سراح أعضاء الحكومة الفلسطينية والمجلس التشريعي الفلسطيني المحتجزين في إسرائيل.

ودعا ممثل قطر، بصفته رئيس مجموعة الدول العربية، المجلس إلى تحمل مسؤولياته تجاه صون الأمن والسلم الدوليين. وحث الأمين العام أن يعد تقريرا يُقدم إلى المجلس عن العدوان الإسرائيلي المتواصل على الأراضي الفلسطينية، ودعا إلى الوقف الفوري لإطلاق النار وإرسال قوة مراقبة دولية. وطلب إلى مجلس الأمن إعادة تحريك عملية السلام الراكدة على جميع المسارات. ودعا أيضا إلى تقديم كافة الضمانات والحوافز اللازمة إلى جميع الأطراف لتنفيذ اتفاقات السلام المبرمة، وتذليل العقبات التي تواجه التوصل إلى تحقيق سلام دائم وشامل. وأشار إلى أن مشروع قرار أعدته المجموعة العربية بهذا الشأن كان معروضا على المجلس[٢٤٥].وأعرب عدد من المتكلمين عن تأييدهم لمشروع القرار.

---

(٢٣٨) المرجع نفسه، الصفحة ٤ (الأمينة العامة المساعدة)؛ والصفحة ١٤ (غانا)؛ والصفحة ١٧ (جمهورية تترانيا المتحدة)؛ والصفحة ١٨ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٢٠ (اليونان)؛ والصفحة ٢١ (الدانمرك)؛ والصفحة ٢٢ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٢٤ (الصين)؛ والصفحة ٢٧ (اليابان)؛ والصفحة ٣٢ (مصر).

(٢٣٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٢ (قطر)؛ والصفحة ١٥ (فرنسا)؛ والصفحة ١٧ (جمهورية تترانيا المتحدة)؛ والصفحة ١٩ (الكونغو)؛ والصفحة ٢٥ (الأرجنتين)؛ والصفحة ٣٥ (لبنان)؛ S/PV.5564 (Resumption 1)، الصفحة ٤ (باكستان)؛ والصفحة ١٥ (الإمارات العربية المتحدة)؛ والصفحة ١٧ (جامعة الدول العربية)؛ والصفحة ٢٦ (البرازيل).

(٢٤٠) S/PV.5564، الصفحة ١٥.

(٢٤١) S/PV.5564 (Resumption 1)، الصفحة ١٧.

(٢٤٢) S/PV.5564، الصفحة ١٢ (قطر)؛ والصفحة ١٥ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٩ (كوبا)؛ والصفحة ٣١ (اليمن)؛ والصفحة ٣٢ (مصر)؛ والصفحة ٣٥ (لبنان)؛ والصفحة ٣٦ (ماليزيا)؛ S/PV.5564 (Resumption 1)، الصفحة ٣ (أذربيجان)؛ والصفحة ٦ (تونس)؛ والصفحة ٨ (المغرب)؛ والصفحة ١٥ (الإمارات العربية المتحدة)؛ والصفحة ١٧ (الكويت)؛ والصفحة ٢٤ (الجماهيرية العربية الليبية)؛ والصفحة ٢٧ (جنوب أفريقيا).

(٢٤٣) S/PV.5564، الصفحة ٣٦.

(٢٤٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٦ (سلوفاكيا)؛ والصفحة ١٩ (الكونغو)؛ والصفحة ٢٩ (كوبا)؛ والصفحة ٣٦ (ماليزيا)؛S/PV.5564 (Resumption 1)، الصفحة ٣ (أذربيجان)؛ والصفحة ٤ (باكستان)؛ والصفحة ٨ (المغرب)؛ والصفحة ٢٦ (البرازيل).

(٢٤٥) S/PV.5564، الصفحة ١٣.

وعقد المجلس جلسته ٥٥٦٥ في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦[٢٤٦] للنظر في مشروع قرار قدمته قطر[٢٤٧]، ومن بين ما جاء فيه أن يطالب المجلس إسرائيل بوقف عملياتها العسكرية وسحب قواتها من داخل قطاع غزة إلى المواقع التي كانت تتمركز فيها قبل ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦؛ وأن يدعو إلى وقف فوري لجميع أعمال العنف بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني؛ وأن يطلب إلى الأمين العام أن ينشئ لجنة لتقصي الحقائق في الهجوم الذي وقع في بيت حانون، في غضون ثلاثين يوما؛ وأن يهيب بإسرائيل أن تتقيد بالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف، وأن يهيب بالسلطة الفلسطينية أن توقف العنف، بما في ذلك إطلاق الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية؛ وأن يدعو إلى إمداد الشعب الفلسطيني بالمساعدة الإنسانية العاجلة؛ وأن يهيب بالمجتمع الدولي تأمين استقرار الحالة بسبل منها إنشاء آلية دولية لحماية المدنيين؛ وأن يهيب بالطرفين أن يعمدا إلى اتخاذ خطوات فورية تشمل تدابير لبناء الثقة، بهدف استئناف مفاوضات السلام؛ وأن يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا في حينه إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار.

وفي هذه الجلسة، أدلى ببيانات ممثلو كل من الكونغو والدانمرك واليابان وقطر وسلوفاكيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والمراقب الدائم عن فلسطين.

وطُرح مشروع القرار للتصويت، غير أنه لم يعتمد بسبب تصويت ممثل الولايات المتحدة ضده. بينما امتنع عن التصويت ممثلو كل من الدانمرك واليابان وسلوفاكيا والمملكة المتحدة.

ورأى ممثل الولايات المتحدة أن مشروع القرار غير متوازن وأنه متحيز ضد إسرائيل وله دوافع سياسية. وأعرب عن الاستياء بخصوص عدم تضمنه أية إشارة إلى الإرهاب أو إدانة لحماس، وأضاف أنه ليست هناك ضرورة تستدعي إنشاء بعثة لتقصي الحقائق أو آلية دولية لحماية المدنيين[٢٤٨]. ودعت ممثلة المملكة المتحدة إسرائيل إلى تفادي إيذاء المدنيين، والقيادةَ الفلسطينية إلى وقف الأنشطة الإرهابية؛ كما دعت الجمهوريةَ العربية السورية إلى استخدام نفوذها، بشكل بنّاء، على قادة حماس الذين يتخذون من سوريا مقرا لهم. وأضافت أن النص غير متوازن بالقدر الكافي ولم يجسّد مدى تعقّد الحالة[٢٤٩]. وعزى ممثلو الدانمرك واليابان وسلوفاكيا امتناعهم عن التصويت للأسباب ذاتها[٢٥٠]. وأعرب ممثلو الكونغو وقطر وفلسطين عن خيبة أملهم لعدم اعتماد مشروع القرار[٢٥١].

## المداولات التي دارت في الجلسة ٥٥٦٨ المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٥٦٨، المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦[٢٥٢]، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية

(٢٤٦) دُرجت الرسائل من ممثلي قطر وأذربيجان وكوبا (S/2006/868 و S/2006/869 و S/2006/871 على التوالي) في جدول الأعمال.

(٢٤٧) S/2006/878.

(٢٤٨) S/PV.5565، الصفحتان ٤-٥.

(٢٤٩) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

(٢٥٠) المرجع نفسه، الصفحة ٥، والصفحتان ٥-٦، والصفحتان ٦-٧، على التوالي.

(٢٥١) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٢٥٢) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل السادس، الجزء الرابع، الفرع باء،

قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية عن آخر التطورات في المنطقة. وبعد تقديم الإحاطة، أدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس، وممثلو كل من كوبا (باسم حركة بلدان عدم الانحياز)، وفنلندا (باسم الاتحاد الأوروبي)، وجمهورية إيران الإسلامية، وإسرائيل، والمراقب الدائم عن فلسطين.

وأفاد وكيل الأمين العام أن المواجهات، التي شهدها شهر من العنف المتصاعد، بين القوات الإسرائيلية والمقاتلين الفلسطينيين قد أسفرت عن سقوط ضحايا من الجانبين. وأعرب عن شكّه في أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية في فلسطين، على الرغم من مواصلة رئيس السلطة الفلسطينية بذل الجهود لتحقيق ذلك. وأضاف أن الحالة الاقتصادية والإنسانية في قطاع غزة لا تزال مزرية لأن السلطات الإسرائيلية لم تنفذ بالكامل اتفاق التنقل والعبور. وشدد على ضرورة العودة إلى المسار السياسي، وأضاف أن تدخل طرف ثالث قد يساعد في دفع الطرفين على تجاوز المأزق الحالي. وفي ما يتعلق بعملية السلام الأوسع في الشرق الأوسط، فقد رأى أنه بوسع الجمهورية العربية السورية أن تقوم بدور يتسم ''بأهمية بالغة'' في عدد من المجالات[٢٥٣].

وأعرب ممثل فلسطين عن الاستياء لخذلان المجلس للفلسطينيين مرة أخرى، ولعدم اعتماد مشروع القرار الذي قدمته قطر في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، واتهم إسرائيل بارتكاب جرائم حرب في ظل توفير عضو دائم في المجلس للحماية الدبلوماسية لها. وأكد من جديد أن حكومة بلده لا تزال ملتزمة بإيجاد حل دبلوماسي للأزمة، ورحب بالمبادرة الأخيرة التي تقدمت بها فرنسا وإيطاليا وإسبانيا من أجل تنشيط عملية السلام التي وصلت إلى طريق مسدود. وأخيرا، كرر دعوته إلى الوقف الفوري المتبادل لإطلاق النار[٢٥٤].

وذكر ممثل إسرائيل إن الحالة على الأرض يمكن أن تتغير ''بين عشية وضحاها'' في حالة حدث ما يلي: أولا، أن تتوقف الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية عن دعم الإرهاب؛ ثم تقبل حماس المبادئ التي حددتها المجموعة الرباعية؛ وتتوقف الميليشيات الفلسطينية عن شن الهجمات على الأهداف الإسرائيلية؛ ويُطلق سراح الجنود الإسرائيليين المخطوفين الثلاثة[٢٥٥].

وأعرب معظم المتكلمين عن القلق لتدهور الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وحثوا جميع الأطراف المعنية على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق تسوية عادلة ودائمة عن طريق التفاوض من خلال تنشيط عملية السلام على أساس الحل القائم على وجود دولتين، وقرارات المجلس ذات الصلة، وخريطة الطريق. وحث أغلبية المتكلمين إسرائيل على وقف استخدام القوة غير المتكافئة ضد المدنيين الفلسطينيين، وحثوا الفلسطينيين على بذل المزيد من الجهود لوقف إطلاق الصواريخ على إسرائيل.

وأعرب بعض المتكلمين عن خيبة الأمل لعدم اعتماد المجلس لمشروع القرار الذي قدمته قطر[٢٥٦].وحث ممثل الصين المجلس على التفكير في سبل الوفاء بمسؤوليته على

---

الحالة ١٨، بشأن العلاقة بين مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية.

(٢٥٣) S/PV.5568، الصفحات ٢-٧.

(٢٥٤) المرجع نفسه، الصفحات ٧-١٠.

(٢٥٥) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠-١١.

(٢٥٦) المرجع نفسه، الصفحة ٧ (فلسطين)؛ والصفحة ١٩ (الصين)؛ والصفحة ٢٠ (قطر)؛ والصفحة ٣٣ (كوبا).

نحو أفضل[٢٥٧]. وأشار ممثل كوبا إلى أن الدول المهتمة اضطرت للجوء إلى الجمعية العامة بعد تقاعس المجلس، واعتمدت قرارا مماثلا[٢٥٨] في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ في دورة استثنائية طارئة[٢٥٩]. وفي حين رحب ممثل قطر بذلك القرار، أشار إلى أن المحفل الذي اتُخذ فيه ليس المحفل المناسب لمعالجة المشكلة، ما دامت المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق المجلس[٢٦٠]. ورأت ممثلة الولايات المتحدة أن القرار ما هو إلاّ قرار آخر متحيز يتجاهل الحقائق على الأرض، ولا يأت بشيء لإحراز تقدم نحو تحقيق السلام في المنطقة. وحثت الدول الأعضاء على رفض تلك ''المسرحيات الدبلوماسية'' لأن ''الاجتماعات التي تعقد في تعجّل'' و''ما تتخذه من قرارات مثيرة للجدل'' ليست بديلا عن عزم الطرفين على القيام بما يلزم من الخطوات لتحقيق السلام[٢٦١].

وأكد بعض المتكلمين أنه ينبغي تشجيع كل احتمال لإشراك ذوي المصالح الإقليميين في مختلف عمليات السلام الجارية، ودُعيت الجمهورية العربية السورية للمساهمة في إيجاد الحل[٢٦٢]. غير أن ممثلة الولايات المتحدة أعربت عن الانزعاج من وجود دلائل على أن الجمهورية العربية السورية تعمل بالاشتراك مع حزب الله وحلفائها اللبنانيين الآخرين على زعزعة استقرار حكومة لبنان، وأنها لا تلتزم بالحظر المفروض على توريد الأسلحة[٢٦٣].

وأشار ممثل قطر إلى أن وفد بلاده سيدعو المجلس لعقد جلسة على المستوى الوزاري في الشهر التالي من أجل كسر جمود عملية السلام في الشرق الأوسط. ودعا الدول الأعضاء، ولا سيما أعضاء المجلس، للمشاركة بنشاط في الجلسة المزمع عقدها[٢٦٤].

### المداولات التي دارات في الجلسة ٥٦٢٤ المعقودة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٦٢٤، المعقودة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية عن الحالة في المنطقة. ولم يُدل ببيانات أخرى.

وقال وكيل الأمين العام إن الأمين العام قدم تقريره النهائي عن الحالة في الشرق الأوسط إلى المجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦[٢٦٥]. وأشار إلى حدوث تطورات إيجابية، منها شعور متجدد على الصعيد الدولي بالحاجة الماسة لإيجاد مخرج سياسي للمضي قدما، وعلى الأخص اتخاذ مبادرات ترمي إلى إعادة تنشيط المجموعة الرباعية، وإجراء أعضاء المجموعة الرباعية لزيارات إلى المنطقة،

(٢٥٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٩.

(٢٥٨) القرار دإط-١٠/١٦.

(٢٥٩) S/PV.5568، الصفحة ٣٤.

(٢٦٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٠-٢١.

(٢٦١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٧.

(٢٦٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٤ (الكونغو)؛ والصفحة ١٥ (غانا)؛ والصفحة ١٧ (اليابان)؛ والصفحة ٢٥ (الدانمرك)؛ والصفحتان ٣٠-٣١ (الاتحاد الروسي).

(٢٦٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢٧.

(٢٦٤) المرجع نفسه، الصفحة ٢١.

(٢٦٥) عقد المجلس جلسته ٥٥٨٤ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بشأن البند المعنون ''الحالة في الشرق الأوسط''، للنظر في ذلك التقرير (S/2006/956)، ودرات في الجلسة مناقشات حول قضية فلسطين. وأصدر المجلس أيضا بيانا رئاسيا (S/PRST/2006/51). وترد تغطية لهذه الجلسة في الفصل الثامن، الباب ٣٣، هاء.

والدعوات التي وجهتها الجمهورية العربية السورية لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل. والتقى كل من رئيس وزراء إسرائيل، إيهود أولمرت، ورئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، في القدس في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ووافقا على استئناف عمل اللجنة الأمنية الرباعية المؤلفة من إسرائيل والسلطة الفلسطينية ومصر والولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، استمر الالتزام بوقف إطلاق النار المتفق عليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ووافقت إسرائيل على تحسين أوضاع المعابر بين قطاع غزة وإسرائيل، وتحويل الإيرادات الفلسطينية التي تحتجزها.

ومن ناحية ثانية، أشار إلى تعقد الحوار بين الطرفين بسبب الأوضاع السياسية السائدة في إسرائيل وفلسطين. وقدم إفادات عن احتدام التوتر بين الفصائل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعن الصعوبات التي تواجهها الحكومة الائتلافية الإسرائيلية في وضع جدول أعمال واضح بسبب الفضائح السياسية. ومنذ أن جاءت الانتخابات التشريعية الفلسطينية بحكومة السلطة الفلسطينية بقيادة حماس إلى الحكم، أُعيد تقييم برامج المانحين، إلاّ أن المعونة الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين زادت في الواقع، مع أن تقديمها لم يجر عبر الحكومة الفلسطينية[٢٦٦].

## المداولات التي دارت في الجلسة ٥٦٢٩ المعقودة في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧

وفي الجلسة ٥٦٢٩، المعقودة في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية قدمها المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط عن الحالة في المنطقة. وبالإضافة إلى البيانات التي أدلى بها أعضاء المجلس، أدلى ببيانات ممثلو الأرجنتين، وأذربيجان (باسم منظمة المؤتمر الإسلامي)، وبنغلاديش، وكوبا (باسم حركة بلدان عدم الانحياز)، وألمانيا (باسم الاتحاد الأوروبي)، وجمهورية إيران الإسلامية، وإسرائيل، واليابان، والأردن، والكويت (باسم مجموعة الدول العربية)، ولبنان، وماليزيا، والمغرب، والنرويج، وباكستان، والسنغال، والجمهورية العربية السورية، وتركيا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والمراقب الدائم عن فلسطين، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

وأفاد المنسق الخاص أنه تم مؤخرا، تحت رعاية الملك عبد الله ملك المملكة العربية السعودية، التوصل في مكة لاتفاق بخصوص تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، وأعرب عن أمله في أن يسفر ذلك عن تشكيل حكومة تستطيع الجهات المانحة دعمها. ومن جانب آخر، أقر بأن العديد من التحديات لا تزال قائمة، ومنها وقف الاشتباكات الداخلية بين الفلسطينيين والعنف الإسرائيلي الفلسطيني. وأعرب أيضا عن قلقه البالغ إزاء استمرار التوتر الناجم عن قيام إسرائيل بأعمال بناء وحفر في المدينة القديمة في القدس، وإزاء الأزمة المالية الشديدة التي تواجهها السلطة الفلسطينية، وعدم تنفيذ اتفاق التنقل والعبور. وحذر من استمرار انخفاض النشاط التجاري وتزايد الاعتماد على المعونة إذا لم يُسمح بمزيد من فرص العبور. وبخصوص لبنان، ذكر المنسق الخاص أنه في ظل استمرار ''المأزق السياسي الداخلي''، تعرضت حافلتان للقصف في المنطقة الشمالية الشرقية من بيروت صباح ذلك اليوم. وفي ما يتعلق بالحادث الذي وقع مؤخرا بين قوات الدفاع الإسرائيلية والقوات المسلحة اللبنانية، ذكر أن كلا الجانبين انتهكا القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ومن ثم حث جميع الأطراف على احترام

(٢٦٦) S/PV.5624.

القرار احتراما تاما واللجوء إلى الآلية الثلاثية لمعالجة الشواغل[٢٦٧].

وأكد المتكلمون بصفة عامة ضرورة التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للأزمة في الشرق الأوسط، وللقضية الفلسطينية التي تشكل صميم هذه الأزمة، وشددوا على أنه لا يمكن التوصل لهذه التسوية إلا من خلال الحوار السلمي والمفاوضات، على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، ومبدأ الأرض مقابل السلام، واتفاق مدريد، ومبادرة السلام العربية. وأكدوا كذلك أن الهدف النهائي المتوخى لا يزال هو تحقيق الرؤية القائمة على أساس وجود دولتين. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على كل من الإسرائيليين والفلسطينيين الامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب.

وأشار ممثل الولايات المتحدة إلى أن حكومته تؤيد المناقشات المقبلة، وأنها ستواصل تقديم المساعدة إلى الأطراف بشأن مسائل مثل الأمن والتنقل والعبور[٢٦٨].

ورحبت معظم الوفود بالاتفاق الأخير بين الفصيلين الفلسطينيين الرئيسيين، فتح وحماس، الذي تم التوصل إليه في مكة والهادف إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية في غضون أسابيع[٢٦٩].ودعوا إلى التعجيل بتشكيل حكومة جديدة على أساس منهاج يجسد مبادئ المجموعة الرباعية[٢٧٠].وحث متكلمون آخرون أيضا على رفع الحصار المالي المفروض على السلطة الفلسطينية كوسيلة لتشجيع تلك الجهود[٢٧١].

وفي ما يتعلق بأعمال الحفر والبناء التي قامت بها مؤخرا إسرائيل في القدس، أعرب عدد كبير من الوفود عن القلق الشديد من أن يُلحق ذلك أضرارا بالمسجد الأقصى، ثالث الحرمين، ويهدد عملية السلام ككل[٢٧٢].واتهم العديد من المتكلمين إسرائيل باعتزام تغيير الوضع القانوني والتكوين

(٢٦٧) S/PV.5629، الصفحات ٣-٨ .

(٢٦٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٢١-٢٢.

(٢٦٩) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (قطر)؛ والصفحة ١٣ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ١٤ (إندونيسيا)؛ والصفحة ١٨ (الكونغو)؛ والصفحة ٢٠ (بنما)؛ والصفحة ٢١ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٢٢ (الصين)؛ والصفحة ٢٤ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٥ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٢٧ (بلجيكا)؛ والصفحة ٢٨ (سلوفاكيا)؛ والصفحة ٤١ (الكويت)؛ والصفحة ٤٣ (ألمانيا)؛ S/PV.5629 (Resumption 1)، الصفحة ١٠ (ماليزيا)؛ والصفحة ١٢ (النرويج)؛ والصفحة ١٦ (المغرب)؛ والصفحة ١٨ (باكستان)؛ والصفحة ١٩ (بنغلاديش)؛ والصفحة ٢٠ (السنغال)؛ والصفحة ٢١ (الأردن)؛ والصفحة ٢٣ (اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف).

(٢٧٠) S/PV.5629، الصفحة ١٢ (غانا)؛ والصفحة ١٦ (إيطاليا)؛ والصفحة ٢١ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٢٥ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٢٧ (بلجيكا)؛ والصفحة ٢٨ (سلوفاكيا)؛ والصفحة ٤٢ (ألمانيا)؛ S/PV.5629 (Resumption 1)، الصفحة ٥ (تركيا)؛ والصفحة ١٢ (النرويج).

(٢٧١) S/PV.5629، الصفحة ٩ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحة ١٧ (الكونغو)؛ والصفحة ٢٠ (بنما)؛ والصفحة ٣١ (فلسطين)؛ S/PV.5629 (Resumption 1)، الصفحة ٢٠ (السنغال).

(٢٧٢) S/PV.5629، الصفحة ٨ (قطر)؛ والصفحة ١٠ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحة ١٥ (إندونيسيا)؛ والصفحة ١٨ (الكونغو)؛ والصفحة ٢٠ (بنما)؛ والصفحة ٢٣ (الصين)؛ والصفحة ٣٢ (فلسطين)؛ والصفحة ٣٦ (لبنان)، والصفحتان ٣٩-٤٠ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحة ٤١ (الكويت)؛ S/PV.5629 (Resumption 1)، الصفحة ٢ (كوبا)؛ والصفحة ٤ (أذربيجان)؛ والصفحة ٦ (تركيا)؛ والصفحة ٩ (ماليزيا)؛ والصفحة ١٠ (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والصفحة ١٦ (المغرب)؛ والصفحة ١٧ (باكستان)؛ والصفحة ١٩ (بنغلاديش)؛ والصفحة ٢٠ (السنغال)؛ والصفحة ٢١ (الأردن)؛ والصفحة ٢٢ (اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف).

الديمغرافي للقدس، ودعوا المجلس إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة[٢٧٣].

وفي ما يتعلق بلبنان، أدانت معظم الوفود تفجير حافلتين عموميتين وأكدت أنه يجب محاسبة الجناة. وحث ممثلا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على إنشاء محكمة ذات طابع دولي لمحاكمة الإرهابيين[٢٧٤].وفي الوقت نفسه، أعرب معظم المتكلمين عن الارتياح لالتزام كلا الجانبين إلى حد كبير بالخط الأزرق منذ اعتماد القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، غير أنهم أعربوا عن القلق البالغ إزاء حادث إطلاق النار الذي وقع مؤخرا بين القوات اللبنانية والإسرائيلية. ومع أن ممثل إسرائيل أصر على أن بلده يركز على الاتجار غير المشروع بالأسلحة[٢٧٥]،فقد احتج ممثل لبنان بشدة على رفض إسرائيل اللجوء إلى قنوات التنسيق والاتصال لحل المسائل المتعلقة بالخط الأزرق[٢٧٦].

وأشار ممثل فلسطين إلى أن اتفاق مكة أقرّ وقف التطاحن الداخلي بين الفلسطينيين. وأضاف أيضا أن القادة الفلسطينيين تعهدوا بإزالة الاحتلال الإسرائيلي واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وستحظى المسائل الرئيسية، من قبيل القدس الشرقية المحتلة، واللاجئين الفلسطينيين، والسجناء الفلسطينيين، وبناء إسرائيل غير القانوني للجدار والمستوطنات، بأولوية قصوى. وشدد على أن المجتمع الدولي ملزم بضمان عدم اتخاذ إسرائيل لتدابير أحادية الطرف تعرّض للخطر إمكانات تحقيق السلام[٢٧٧].

أما ممثل إسرائيل، فقد استنكر استمرار إطلاق الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية وتهريب الأسلحة إلى غزة. وأعرب عن الارتياب من اتفاق مكة، لأن حماس ليست على استعداد للاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، ولأن الاتفاق لم يُدن العنف والإرهاب. وأصر على أن أعمال البناء في موقع جبل الهيكل تُجرى لمصلحة زائري المنطقة، وأن إسرائيل، على أي حال، تقوم بذلك في نطاق سلطتها. وأخيرا، أكد أن حزب الله في لبنان يعيد تسليح نفسه عن طريق الاتجار غير المشروع بالأسلحة عبر الحدود السورية اللبنانية، وأشار إلى أن الجيش اللبناني اعترض حمولة شاحنة من الأسلحة في طريقها إلى حزب الله . وأكد من جديد ضرورة حث المجتمع الدولي لجمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية على وقف عبثهما في المنطقة[٢٧٨].

(٢٧٣) S/PV.5629، الصفحة ٨ (قطر)؛ والصفحة ٤١ (الكويت)؛ S/PV.5926 (Resumption 1)، الصفحة ٤ (كوبا)؛ والصفحة ٥ (أذربيجان)؛ والصفحة ١١ (جمهورية إيران الإسلامية).

(٢٧٤) S/PV.5629، الصفحتان ٢٢ و ٢٧، على التوالي.

(٢٧٥) S/PV.5629، الصفحة ٣٥.

(٢٧٦) S/PV.5629، الصفحة ٣٧.

(٢٧٧) المرجع نفسه، الصفحات ٣٠-٣٣.

(٢٧٨) المرجع نفسه، الصفحات ٣٣-٣٦.

### المداولات التي دارت في الجلسة ٥٦٣٨ المعقودة في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٦٣٨، المعقودة في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية عن الحالة في الشرق الأوسط. ولم يُدل ببيانات أخرى.

وقدم وكيل الأمين العام موجزا عن التطورات الإيجابية والسلبية التي شهدها الشهر الماضي. وأشار إلى استمرار الالتزام بوقف إطلاق النار المتفق عليه في مكة بين فتح وحماس حتى ذلك الوقت، وإلى أنه يُنتظر الانتهاء قريبا من تشكيل الحكومة الجديدة. وشدد على ضرورة أن تعمل الحكومة الجديدة على منع تهريب الأسلحة وشن الهجمات على إسرائيل، وعلى فرض القانون والنظام في الداخل. ومن بين التطورات الإيجابية الأخرى الاجتماعات التي عقدت مؤخرا بين رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس وزراء إسرائيل (رغم أنه لم يحرز أي تقدم نحو بدء الحوار بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية)، وظهور علامات على ازدياد مشاركة البلدان العربية. غير أن تحقيق السلام ما زال يواجه تحديات. وأعرب، على وجه الخصوص، عن القلق لاستمرار التوتر والعنف، نتيجة للقتال الداخلي والعمليات العسكرية الإسرائيلية. وفي ما يتعلق بلبنان، تأسف لزيادة التهديدات الأمنية، غير أنه أعرب عن التفاؤل المشوب بالحذر بشأن الطريق السياسي المسدود[٢٧٩].

(٢٧٩) S/PV.5638.

### المداولات التي دارت في الجلسة ٥٦٦٧ المعقودة في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٦٦٧، المعقودة في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧[٢٨٠]،استمع المجلس، تحت رئاسة وزير خارجية المملكة المتحدة، إلى إحاطة إعلامية قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية عن الحالة في المنطقة. وأدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس، وممثلو إسرائيل ولبنان والجمهورية العربية السورية والمراقب الدائم عن فلسطين.

وفي حين أبرز وكيل الأمين العام التطورات الإيجابية التي عرفتها عملية السلام في الشرق الأوسط، بما فيها أداء حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية لليمين الدستورية في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٧، وعقد اجتماع آخر بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت، وتفعيل مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ في مؤتمر قمة جامعة الدول العربية المنعقد في الفترة الأخيرة، شدد وكيل الأمين العام على أن عدم حدوث تحسن كبير في الحالة الأمنية قد يهدد استمرارية هذا التحرك. وتواصل تزايد إطلاق الصواريخ، واستمرت إسرائيل في الإعراب عن القلق من التهريب المزعوم للأسلحة بين مصر وغزة. وبخصوص لبنان، قال إنه رغم بذل جهود مكثفة للتخفيف من حدة الحالة السياسية، لم يحدث أي تقدم بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية وإنشاء محكمة خاصة[٢٨١].

(٢٨٠) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن المناقشات التي دارت خلال هذه الجلسة، انظر الفصل الثالث، الجزء الأول، الفرع دال، الحالة ٥، بشأن طلبات توجيه الدعوات التي رفضت أو لم تتخذ إجراءات بشأنها؛ والفصل السادس، الجزء الرابع، الفرع باء، الحالة ١٨، بشأن العلاقة بين مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية.

(٢٨١) S/PV.5667، الصفحات ٢-٧.

ورحب معظم المتكلمين بالمبادرات الأخيرة الرامية إلى تعزيز السلام في الشرق الأوسط، ولا سيما زيادة مشاركة الأطراف الفاعلة الإقليمية، وأعربوا عن أملهم في أن يسفر استئناف الحوار عن إحياء عملية السلام. وفي حين أكد المتكلمون ضرورة طمأنة الفلسطينيين بشأن إيجاد أفق سياسي، أضاف ممثل الولايات المتحدة أنه ينبغي على الدول العربية بدروها أن توضح أفقا سياسيا لإسرائيل. ورأى أن الأطراف ليست مستعدة لبدء مفاوضات الوضع النهائي، إلا أنه ينبغي أن تناقش السبل الكفيلة بضمان أمن إسرائيل ومدى قدرة الدولة الفلسطينية على الاستمرار[٢٨٢]. وكرر ممثلا فرنسا والاتحاد الروسي دعوتيهما إلى عقد مؤتمر دولي يتيح الضمانات اللازمة لتمكين الطرفين من الشروع في مفاوضات بشأن الوضع النهائي[٢٨٣].

وأعرب أغلبية المتكلمين عن قلقهم الشديد بخصوص الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية. وحث ممثل جنوب أفريقيا المجتمع الدولي على التفكير في الجزاءات القاسية التي تجمد أموال الفلسطينيين، بدون أن يقرها مجلس الأمن أو الجمعية العامة، والتي تقوض قدرة الحكومة الجديدة على أداء مهامها كما ينبغي[٢٨٤].

وأعربت عدة وفود عن قلقها إزاء الانتهاك الأخير لوقف إطلاق النار في غزة[٢٨٥]، الذي حمّل ممثلا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة حماس المسؤولية عنه[٢٨٦]. ودعت معظم الوفود الفلسطينيين إلى وقف إطلاق الصواريخ على إسرائيل، والإفراج عن الجندي الإسرائيلي المختطف. وفي الوقت نفسه، أُعرب عن القلق من عمليات التوغل العسكرية لإسرائيل في قطاع غزة[٢٨٧]، وطالب بعض المتكلمين إسرائيل بالإفراج الفوري عن السجناء الفلسطينيين[٢٨٨]، وإعادة فتح المعابر إلى غزة[٢٨٩]، ووقف أنشطة الاستيطان الإسرائيلية وبناء الجدار العازل[٢٩٠].

وأكد ممثل فلسطين أنه رغم الجهود المبذولة لاستئناف المفاوضات المباشرة، تواصل إسرائيل تنفيذ سياسات وممارسات غير قانونية ترمي إلى مواصلة احتلالها. وفي الوقت نفسه، أقر بأن الفرصة لا تزال سانحة، وأكد أن حكومة الوحدة الوطنية قد كلفت الرئيس عباس بالتفاوض للتوصل إلى تسوية سلمية نهائية مع إسرائيل[٢٩١].

أما ممثل إسرائيل، فقد ذهب إلى أن الفلسطينيين حولوا غزة إلى قاعدة للإرهاب و ''منصة لإطلاق''

(٢٨٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٧-٨.

(٢٨٣) المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ٢٦، على التوالي.

(٢٨٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

(٢٨٥) المرجع نفسه، الصفحة ٨ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٣ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحة ٢٩ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٣٧ (إسرائيل).

(٢٨٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و ٢٩، على التوالي.

(٢٨٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٠ (الكونغو)؛ الصفحتان ١٠-١١ (فرنسا)؛ والصفحة ١٣ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحة ٢٢ (بنما)؛ والصفحة ٢٧ (إندونيسيا)؛ والصفحتان ٤١-٤٢ (الجمهورية العربية السورية).

(٢٨٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٠ (الكونغو)؛ والصفحة ١٣ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحة ٣٢ (فلسطين).

(٢٨٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٠ (الكونغو)؛ والصفحة ١٦ (سلوفاكيا)؛ والصفحة ٢٣ (إيطاليا)؛ والصفحة ٣٠ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٣٣ (فلسطين).

(٢٩٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٠ (الكونغو)؛ والصفحة ١١ (فرنسا)؛ والصفحة ١٣ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحة ١٨ (بيرو)؛ والصفحة ١٩ (بلجيكا)؛ والصفحة ٢٠ (الصين)؛ والصفحة ٢٣ (بنما)؛ والصفحة ٢٥ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٣١ (فلسطين)؛ والصفحة ٣٩ (لبنان).

(٢٩١) المرجع نفسه، الصفحات ٣١-٣٦.

الصواريخ على إسرائيل. وقال إن إسرائيل احتفظت دائما بالحق في الدفاع عن نفسها وعن شعبها وستواصل القيام بذلك[٢٩٢].

وبخصوص لبنان، أعرب معظم أعضاء المجلس عن القلق لاستمرار النزاع الداخلي. وحذر ممثلا الصين وإيطاليا من أن ممارسة المجتمع الدولي لضغط أكثر من اللازم قد لا يساعد على التوصل إلى اتفاق سياسي[٢٩٣].وتطلع ممثل لبنان إلى وقف دائم لإطلاق النار يضمن استقرار لبنان وأمنه[٢٩٤].وأعرب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، مؤيدا بعدد ضئيل من الممثلين الآخرين[٢٩٥]،عن القلق إزاء ورود إفادات باستمرار شحن الأسلحة إلى حزب الله، وطالب جميع الدول بإنفاذ الحظر المفروض على توريد الأسلحة[٢٩٦].وأعربت عدة وفود من جديد عن تأييدها لإيفاد بعثة تقييم مستقلة لمراقبة الحدود بين لبنان وسورية[٢٩٧]،ودعا ممثل إيطاليا الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه المسألة[٢٩٨].

(٢٩٢) المرجع نفسه، الصفحات ٣٦-٣٩.

(٢٩٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٢١ و ٢٤، على التوالي.

(٢٩٤) المرجع نفسه، الصفحة ٣٩.

(٢٩٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٨ (بيرو)؛ والصفحة ٢٥ (إيطاليا).

(٢٩٦) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(٢٩٧) S/PV.5667، الصفحة ٩ (الولايات المتحدة)؛ والصفحتان ١٧-١٨ (بيرو)؛ والصفحة ٢٣ (إيطاليا)؛ والصفحة ٣٠ (المملكة المتحدة).

(٢٩٨) S/PV.5667، الصفحة ٢٥.

### المداولات التي دارت في الجلسات ٥٦٨٣ و ٥٧٠١ و ٥٧٢٣ المعقودة في ٢٤ أيار/مايو و ٢٠ حزيران/يونيه و ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧

في الجلسات ٥٦٨٣ و ٥٧٠١ و٥٧٢٣ المعقودة في ٢٤ أيار/مايو و ٢٠ حزيران/يونيه و ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧ على التوالي، استمع المجلس إلى إحاطات إعلامية من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط بشأن تطورات الحالة في الشرق الأوسط. ولم يدل ببيانات أخرى أثناء هذه الجلسات.

وأُشير إلى أن فترة الأشهر الثلاثة شهدت عددا من التطورات الهامة. أولا، قامت حماس بتمرد عنيف ضد قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في حزيران/يونيه، مما أدى إلى استيلاء حماس على السلطة السياسية في غزة، وإحلال حكومة لتصريف الأعمال يقودها رئيس الوزراء سلام فياض مكان حكومة الوحدة الفلسطينية، وإعلان الرئيس عباس لحالة الطوارئ. وأدى الاقتتال الداخلي إلى وقوع تنقلات للسكان، من بينهم مقاتلو فتح الذين سعوا للفرار من أعمال العنف، وإن مُنعوا جميعهم من دخول مصر، وإلى حدوث اشتباكات في الضفة الغربية. ومن ناحية أخرى، عبّأ المجتمع الدولي، بما في ذلك المجموعة الرباعية، زخما دبلوماسيا هائلا لتكرار تأكيد التأييد للرئيس عباس والمؤسسات الفلسطينية الشرعية، والعمل مع حكومة تصريف الأعمال، بطرق منها تقديم الجهات المانحة للمساعدة المالية المباشرة.

ثانيا، استمرار أعمال العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وفيما أقر الأمين العام بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، فقد طالبها بضمان ألا تستهدف أعمالها المدنيين.

ثالثا، فبعد توقف الحوار الإسرائيلي الفلسطيني لعدة أسابيع، عُقد في نهاية المطاف اجتماع ثنائي بين رئيس

الـوزراء الإسـرائيلي ورئـيس السـلطة الفلسـطينية في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وفي حين تواصل بذل الجهود لتعزيز مبادرة السلام العربية، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في تموز/يوليه أعلنت عزمها على الدعوة لعقد اجتماع دولي تشارك فيه جميع الأطراف الفاعلة الإقليمية. وحظيت رغبة الجمهورية العربية السورية في المشاركة في المفاوضات الرامية إلى تحقيق السلام مع إسرائيل بالترحيب.

رابعا، لم يحرز أي تقدم في ما يتعلق بتجميد بناء المستوطنات الإسرائيلية وتفكيك البؤر الاستيطانية، واستمر بناء الجدار العازل، ولم تف إسرائيل حتى حينه بتعهداتها بتخفيف القيود المفروضة على التنقل والعبور في الضفة الغربية. ونتيجة لذلك، استمر تردي الحالة الإنسانية في غزة.

وأخيرا، كان من بين التحديات الرئيسية الماثلة على الصعيد السياسي استعادةُ وحدة السلطة الفلسطينية، ومنع حدوث انقسام بفعل الأمر الواقع بين غزة والضفة الغربية (وإن لم تلح في الأفق القريب احتمالات لتحقيق المصالحة بين حماس وفتح)، وضرورة النهوض بالعملية السياسية بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وفي ما يتعلق بلبنان، اندلع في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٧ قتال عنيف بين قوات الجيش اللبناني ومسلحين من تنظيم فتح الإسلام في طرابلس بالقرب من مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين، وتواصل القتال في الفترة بأكملها. وكررت الحكومة اللبنانية تأكيد أن السماح بحمل السلاح لن يكون لغير قوات الأمن، وبقيت مصممة على التصدي للميليشيا. واستمر الوضع الأمني العام في لبنان هو بدروه في التردي بوقوع تفجيرات إرهابية، وانتهاكات لوقف الأعمال العدائية في الجنوب، وقيام الطيران الإسرائيلي بطلعات دورية[٢٩٩].

## المداولات التي دارت في الجلسة ٥٧٣٦، المعقودة في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٧٣٦، المعقودة في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧[٣٠٠]، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. وأدلى جميع أعضاء المجلس ببيانات، كما أدلى ببيانات ممثلو الأردن، وإسرائيل، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان (باسم منظمة المؤتمر الإسلامي)، والبرازيل، والبرتغال (باسم الاتحاد الأوروبي)، وبنغلاديش، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وفييت نام، وكوبا (باسم حركة بلدان عدم الانحياز)، وإسرائيل، ولبنان، وماليزيا، والنرويج، واليابان، واليمن (باسم المجموعة العربية)، والمراقب الدائم عن فلسطين.

أعرب المنسق الخاص عن تفاؤل مشوب بالحذر. وأفاد بأن الحوار الموضوعي الناشئ بين رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس وزراء إسرائيل ولد مزيدا من الأمل، وأن الجهود التي شرعت بها السلطة الفلسطينية لإصلاح الأمن تبعث على التفاؤل. ومع ذلك، بينما بدأ التعاون بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، فقد ظلت حالات الإغلاق في الضفة الغربية قائمة، واستمر العنف الإسرائيلي - الفلسطيني. وأعرب أيضا عن بالغ القلق إزاء الآثار السياسية والمؤسسية

(٢٩٩) انظر S/PV.5683 و S/PV.5701 و S/PV/5723.

(٣٠٠) للحصول على مزيد من المعلومات عن المناقشات التي دارت خلال هذه الجلسة، انظر الفصل السادس، الجزء الرابع، الباب باء، القضية ١٨ فيما يتصل بالعلاقة بين مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية.

والاجتماعية والاقتصادية لاستمرار الانقسام بين غزة والضفة الغربية. وعلى الرغم من أن ''حماس'' قد دعت إلى الحوار، فقد واصلت فرض سيطرتها العسكرية على قطاع غزة. وتُعد التقارير التي تفيد بتهريب أسلحة من مصر إلى غزة مسألة تثير القلق أيضا. وأعرب عن أسفه بسبب النقص في السلع الأساسية بسبب إغلاق المعبر التجاري الرئيسي وهو معبر كارني. وفي الختام، أشار إلى وجود مأزق سياسي في لبنان، وإلى استمرار المواجهة بين الجيش اللبناني ومقاتلي فتح الإسلام، ولكن الحالة في الجنوب ظلت هادئة نسبيا[٣٠١].

وأكد ممثل الولايات المتحدة مجددا دعوة بلده إلى عقد مؤتمر من أجل الدعوة إلى تعزيز الحل القائم على وجود دولتين. وأضاف أن بلده يعتزم تقديم دعم كبير من أجل تعزيز القطاع الأمني للسلطة الفلسطينية[٣٠٢]. ورحبت غالبية الوفود بالطفرة في المبادرات الدبلوماسية من أجل تنشيط عملية السلام، وأعربت عن تأييدها لعقد المؤتمر المعني بالشرق الأوسط، المقرر عقده في وقت لاحق من هذا العام. وشدد ممثل الأردن على الحاجة إلى وضع خطة عمل وجدول زمني من أجل بدء العملية السياسية بتوجهات ونتائج محددة بوضوح[٣٠٣]، واقترح ممثل فلسطين أن يعقد المؤتمر برعاية الأمم المتحدة[٣٠٤]. وأعاد العديد من المتكلمين التأكيد أيضا على دعمهم من جديد للحل القائم على وجود دولتين ولمبادرة السلام العربية، وأعرب عديد منهم عن دعمهم للرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض[٣٠٥].

وأعرب معظم المتكلمين عن القلق الشديد إزاء تدهور الحالة الاجتماعية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، لا سيما في قطاع غزة، حيث الاقتصاد على وشك الانهيار. ورحبت بعض الوفود بقيام إسرائيل بإعادة إيرادات الضرائب إلى السلطة الفلسطينية فضلا عن إطلاق سراح عدد من السجناء الفلسطينيين[٣٠٦]، بينما شددت وفود أخرى على أن عدم تنفيذ الاتفاق المتعلق بالتنقل والعبور أسهم إسهاما كبيرا في الانهيار الاقتصادي في غزة، ودعوا إلى التعجيل بتنفيذه[٣٠٧]. وأعربت ممثلة البرازيل عن اعتقادها بضرورة حدوث ''تغيير نوعي في حياة الشعب الفلسطيني، بوصف ذلك شرطا لاستدامة العملية السياسية''[٣٠٨].

وأعرب بعض المتكلمين عن أسفهم للانقسام الواقع بين غزة والضفة الغربية. وحذر ممثل الكونغو من أن هذا التطور يمكن أن يعرض للخطر الحل القائم على وجود

(٣٠١) S/PV.5736، الصفحات ٣-٧.

(٣٠٢) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٣٠٣) S/PV.5736 (الاستئناف ١)، الصفحة ٤.

(٣٠٤) S/PV.5736، الصفحة ٢٥.

(٣٠٥) S/PV.5736، الصفحة ٦ (الولايات المتحدة)؛ الصفحة ١٣ (سلوفاكيا)؛ الصفحة ١٥ (فرنسا)؛ الصفحة ١٧ (إيطاليا)؛ الصفحة ٢٠ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٣٤ (البرتغال)؛ S/PV.5736 (الاستئناف ١)، الصفحة ٢ (النرويج)؛ الصفحة ٤ (الأردن)؛ الصفحة ٥ (كوبا)؛ و الصفحة ١١ (اليابان).

(٣٠٦) S/PV.5736، الصفحة ١٠ (الصين)؛ الصفحة ١٣ (سلوفاكيا)؛ الصفحة ٣٤ (البرتغال)؛ S/PV.5736 (الاستئناف ١)، الصفحة ٢ (النرويج)؛ الصفحة ٦ (البرازيل)؛ الصفحة ٩ (بنغلاديش)؛ الصفحة ١٠ (باكستان).

(٣٠٧) S/PV.5736، الصفحة ١٢ (غانا)؛ الصفحة ٢٤ (فلسطين)؛ الصفحة ٣٤ (البرتغال)؛ S/PV.5736 (الاستئناف ١)، الصفحة ٢ (النرويج)؛ الصفحة ٦ (البرازيل)؛ والصفحة ١١ (اليابان).

(٣٠٨) S/PV.5736 (الاستئناف ١)، الصفحة ٧.

دولتين[٣٠٩]، في حين أشار ممثل الاتحاد الروسي إلى أن السلام مع إسرائيل يتطلب الوحدة الفلسطينية[٣١٠]. وأعرب ممثل بنما عن أنه لا يوافق على أي سياسة من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم انقسام السلطة الفلسطينية، وشاركه في هذه النقطة ممثلا قطر وباكستان[٣١١]. ومن جانبه، رأى ممثل جمهورية إيران الإسلامية وأعضاء آخرون أن حماس لا يمكن إقصاؤها من المشهد السياسي الفلسطيني[٣١٢].

وركز ممثل فلسطين على الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة ضد شعبه، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي، وشدد على ضرورة المضي قدما في أي مبادرة دبلوماسية رامية إلى إنشاء دولة فلسطينية[٣١٣].

وذكر ممثل إسرائيل أن التطورات الإيجابية الأخيرة على الساحة الدبلوماسية، بما في ذلك الاتصالات بين حكومته والسلطة الفلسطينية، حصلت على خلفية الخطر المستمر الذي تشكله حماس وحزب الله، بدعم من ''مؤيديهما الأشرار'' وهما الجمهورية العربية السورية، وجمهورية إيران الإسلامية. وأعرب عن أسفه لقيام حماس بتهريب الأسلحة إلى غزة، ولكنه قال إن بلده يستجيب للاحتياجات الإنسانية في غزة[٣١٤].

وبشأن لبنان، حذر ممثل إسرائيل من أن الحالة ما زالت هشة ومضطربة وغير مستقرة، وأضاف أن نقل الأسلحة من جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية إلى حزب الله مستمر، في انتهاك صارخ للحظر المفروض على توريد الأسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، دعا المجلسَ إلى زيادة الجهود لكفالة إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين المختطفين في تموز/يوليه ٢٠٠٦[٣١٥]. وفي حين أشار ممثل لبنان إلى أنه ليست هناك أي حركة فيما يتعلق بمسألة السجناء اللبنانيين المحتجزين في إسرائيل، قال ممثل إسرائيل إن هاتين المسألتين لا يمكن المقارنة بينهما، لأن العديد من المعتقلين اللبنانيين في إسرائيل ''قتلة إرهابيون''[٣١٦]. وفي الختام، أعرب معظم المتكلمين عن القلق إزاء الوضع السياسي في لبنان، وشددوا على ضرورة استئناف الحوار الوطني قبل الانتخابات الرئاسية المقبلة.

### المداولات التي دارت في الجلسات ٥٧٤٦ و ٥٧٦٧ و ٥٧٨٨ و ٥٨١٥ المعقودة على التوالي في ٢٠ أيلول/سبتمبر، و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، و ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ظل المجلس يحصل على إحاطات إعلامية شهرية من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بشأن التطورات في المنطقة. ولم يُدلَ ببيانات أخرى في الجلسات التي عقدت خلال تلك الفترة.

وأفاد وكيل الأمين العام بصورة عامة عن الفصل القائم بين التقدم المحرز على الجبهة الدبلوماسية، واستمرار

(٣٠٩) S/PV.5736 الصفحة ٢٢.

(٣١٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٩.

(٣١١) S/PV.5736، الصفحة ١٢؛ و S/PV.5736 (الاستئناف ١)، الصفحة ١٠ على التوالي.

(٣١٢) S/PV.5736، الصفحة ١٥.

(٣١٣) المرجع نفسه، الصفحات ٢٩-٣٢.

(٣١٤) المرجع نفسه، الصفحات ٣٢-٣٥.

(٣١٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢٧.

(٣١٦) S/PV.5736، الصفحة ٢٩؛ و S/PV.5736 (الاستئناف ١)، الصفحة ١٦.

أعمال العنف وتدهور الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية. ومن التطورات الرئيسية مؤتمر أنابوليس بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، المعقود في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، والذي نظمته الولايات المتحدة وجمع بين الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية (إسرائيل والسلطة الفلسطينية والأمين العام والمجموعة الرباعية والأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، ومجموعة الثمانية، وممثلون عن جامعة الدول العربية، فضلا عن الجهات المانحة الأخرى والمؤيدين الآخرين)، وفي نهاية المؤتمر أصدر رئيس وزراء إسرائيل ورئيس السلطة الفلسطينية مذكرة تفاهم مشتركة. وفي تلك المذكرة، التزما بعملية تفاوض مكثفة بهدف التوصل إلى اتفاق سلام قبل نهاية عام ٢٠٠٨، لحل جميع المسائل الأساسية والتي لم يبت فيها بعد، بدون استثناء. وتحقيقا لهذه الغاية، اتفق الجانبان على تشكيل لجنة توجيهية مشتركة للإشراف على المفاوضات، وعلى الاجتماع على أساس نصف شهري. كما التزما بالقيام على الفور بتنفيذ التزاماتهما بموجب خارطة الطريق، وبتشكيل آلية فلسطينية إسرائيلية أمريكية، بقيادة الولايات المتحدة، لمتابعة التنفيذ. وقد جرى الترحيب بذلك بوصفه أهم تقدم في عملية السلام في عدة سنوات. وبدأت المفاوضات الثنائية على النحو المقرر في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا لأن الانتعاش الاقتصادي وتهيئة بيئة آمنة هما عاملان رئيسيان لكسب ثقة شعبية في العملية المجددة، فقد أعقب مؤتمر أنابوليس عقد مؤتمر دولي للجهات المانحة في باريس في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، حيث تم التعهد بتقديم مساعدة قدرها ٧,٤ بلايين دولار إلى السلطة الفلسطينية.

وشملت التطورات الإيجابية الأخرى التي حصلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير إنجاز السلطة الفلسطينية خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، ونشر قوات الأمن الفلسطينية لفرض القانون والنظام في نابلس، وفقا لالتزاماتها بموجب خريطة الطريق. وبالإضافة إلى ذلك، أدت الدبلوماسية العربية الفعالة في الفترة السابقة على مؤتمر أنابوليس إلى الاتفاق على تكثيف التعاون من أجل وقف التهريب إلى قطاع غزة.

ومع ذلك، أبلغ وكيل الأمين العام أيضا عن استمرار العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين (مع استمرار قيام مقاتلين فلسطينيين بإطلاق صواريخ من غزة وتواصل الغارات الجوية الإسرائيلية)، وتكثيف القتال بين الفصائل. وقال إن حماس اعتمدت على نحو متزايد تدابير قمعية من أجل توطيد سيطرتها على غزة. ونتيجة لذلك، وقعت اشتباكات عنيفة مع الفصائل الأخرى، ووردت تقارير عن تزايد انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات شبه عسكرية. ونددت حماس أيضا بمؤتمر أنابوليس، حيث قالت إنها تعارض المفاوضات مع إسرائيل في حالة عدم وجود توافق فلسطيني في الآراء.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحالة الإنسانية في غزة ظلت مصدرا للقلق الشديد لأن المعبرين الرئيسيين للسلع التجارية (كارني) وللركاب (رفح) ظلا مغلقين. ونتيجة لذلك، توقف تدفق الواردات والصادرات. وشجب وكيل الأمين العام العقاب الجماعي للفلسطينيين. ولم يحرز أي تقدم في تنفيذ إسرائيل لبعض التزاماتها بموجب خريطة الطريق، بما في ذلك تجميد المستوطنات.

وفي معرض الإشارة إلى تطور إيجابي في لبنان، ذكر وكيل الأمين العام أنه في يوم ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، بعد ١٥ أسبوعا من القتال داخل وحول مخيم نهر البارد للاجئين، أعلن الجيش اللبناني الانتصار على الجماعة المتشددة المسماة فتح الإسلام. وظلت الحالة في جنوب لبنان هادئة على الرغم

من أن عمليات التحليق الجوية الإسرائيلية انتهكت باستمرار المجال الجوي اللبناني، وهي عمليات جوية ترمي، وفقا لما ذكرته إسرائيل، إلى التصدي لانتهاكات الحظر المفروض على توريد الأسلحة. وظلت حدة التوترات السياسية في لبنان مرتفعة بشأن الانتخابات الرئاسية. وعلى الرغم من أن فترة ولاية الرئيس الحالي قد انتهت دون إجراء الانتخابات في الموعد المحدد بسبب النزاعات السياسية، فقد بدا في نهاية كانون الأول/ديسمبر أن ثمة اتفاقا بشأن ترشيح العماد ميشيل سليمان. ولكن الخلاف بين الفصائل اللبنانية استمر بشأن ما إذا كان تشكيل الحكومة ينبغي أن يتم قبل الانتخابات أو بعدها. ودعا وكيل الأمين العام إلى حوار مفتوح وصادق بين الأحزاب[٣١٧].

(٣١٧) انظر المحاضر الحربية S/PV.5746 و S/PV.5767 و S/PV.5788 و S/PV.5815.

# ٣٥ - البنود المتعلقة بالعراق

## ألف - الحالة بين العراق والكويت

### البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في الجلسة ٤٩٣٠، المعقودة في ٢٤ آذار/ مارس ٢٠٠٤

في الجلسة ٤٩١٤[١]، المعقودة في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤، استمع مجلس الأمن إلى إحاطتين من ممثلي المملكة المتحدة والولايات المتحدة[٢] فيما يتعلق بالحالة في العراق، أعقبتهما بيانات من جميع أعضاء المجلس.

ألقى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الضوء على العمل الجاري الذي يقوم به مجلس الحكم العراقي لوضع القانون الإداري الانتقالي الذي يحدد المبادئ الأساسية للحكومة الانتقالية المستقبلية في العراق، فضلا عن سبل الحماية الأساسية للحريات المدنية والدينية والسياسية لجميع العراقيين، والذي سيطبق خلال الفترة الانتقالية إلى الديمقراطية الكاملة والدائمة وإلى حين دخول دستور دائم حيز النفاذ. وأشار إلى التحديات المختلفة والهامة، ولا سيما استمرار أجواء انعدام الأمن في جميع أنحاء البلد، وضرورة تقديم المساعدة الإنسانية والاقتصادية إلى العراق. وأعاد تأكيد ما قاله رئيس الولايات المتحدة من أن الأمم المتحدة ينبغي أن تضطلع بدور حيوي في العراق، سواء قبل أو بعد انتقال السلطة إلى العراقيين في تموز/يوليه، وقال إنه يرحب بالمشاركة النشطة للأمم المتحدة هناك، مشيرا إلى أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به قبل ٣٠ حزيران/يونيه. وأبلغ المجلس بأن صدام حسين محبوس، ومن المقرر أن تجري محاكمته على الجرائم المرتكبة ضد الشعب العراقي والإنسانية.

وفيما يخص الأمن، قال إن موالين للنظام السابق ومقاتلين أجانب وإرهابيين واصلوا مهاجمة مخافر الشرطة والتجمعات الدينية والمدارس والهياكل الأساسية والشركاء في الائتلاف، والمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة. وبالرغم من أن المعلومات المستقاة من صدام حسين بعد أن ألقي القبض عليه في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في تكريت مكنت قوات التحالف من عرقلة أنشطة المتمردين،

(١) في الجلسة ٤٨٩٧، المعقودة كجلسة خاصة في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أجرى أعضاء المجلس تبادلا بناء للآراء مع رئيس مجلس الحكم العراقي.

(٢) بالنيابة عن سلطة التحالف المؤقتة عملا بالقرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣).